ALPHA
DOCUMENTATION

Tél: +213 31 73 33 33/ Fax : +213 31 73 37 94
36 Bis rue voltaire SMK- Constantine -Algérie
Email : alphadocumentation@hotmail.com

دار ألفا للوثائق للنشر و التوزيع
الأردن- عمان
الهاتف : 48 62 26 797 962+
البوابة الشمالية للجامعة الأردنية

عمان في 17 مارس 2022

المرجع:2022/068/ب ص

شهادة نشر

نحن دار ألفا للوثائق للنشر و التوزيع الأردن نشهد أن الدكتور: **فاتح النور رحموني** قد نشر بدارنا الكتاب الموسوم ب:

-الأمن الدولي و الإستراتيجيات الأمنية للدول الكبرى.

والذي يحمل رقم ردمك الآتي: 978-9931-08-088-6

سلمت هذه الشهادة لاستعمالها بما يسمح به القانون

دار ألفا للنشر والتوزيع
البوابة الشمالية للجامعة الأردنية - عمان الأردن
الهاتف : 48 62 26 797 962 +

الأمن الدولي

و الإستراتيجيات الأمنية للدول الكبرى

الدكتور فاتح النور رحموني

AlphaDoc

الدكتور فاتح النور رحموني
الأمن الدولي و الإستراتيجيات الأمنية للدول الكبرى

الأمن الدولي

والإستراتيجيات الأمنية للدول الكبرى

جميع الحقوق محفوظة

المؤلّف: د. فاتح النور رحموني.
عنوان الكتاب: الأمن الدولي والإستراتيجيات الأمنية للدول الكبرى.

© منشورات ألفا للوثائق 2021
Isbn : 978-9931-08-088-6
الإيداع القانوني : سبتمبر 2020

الطبعة الأولى

1202

يتحمل المؤلف كامل المسؤولية القانونية عن محتوى مصنفه ولا يعبر هذا المصنف عن رأي دائرة المكتبة الوطنية أو أي جهة حكومية أخرى.

تحذير:

لا يجوز نشر أو اقتباس أي جزء من هذا الكتاب أو اختزان مادته بطريقة الاسترجاع، أو نقله على أي وجه، أو بأي طريقة أكانت اليكترونية أم ميكانيكية أم بالتصوير أم التسجيل أم بخلاف ذلك، دون الحصول على إذن الناشر الخطي، وبخلاف ذلك يتعرض الفاعل للملاحقة القانونية.

الناشر
ألفا للوثائق
نشر- استيراد وتوزيع كتب
36. مكرر نهج سايغي أحمد س م ك قسنطينة الجزائر
الهاتف: 333 733 21331+
الفاكس: 794 733 21331+
النقال: 213770906434+
عمان الأردن: البوابة الشمالية للجامعة الأردنية
962.797266248+
البريد الإلكتروني: alphadocumentation@hotmail.com

الأمن الدولي

والإستراتيجيات الأمنية للدول الكبرى

تأليف

الدكتور فاتح النور رحموني

الناشر

AlphaDoc

2021

المحتويات

مقدمة..... 9

المحور الأول: تطور مفهوم الأمن الدولي

1- تعريف الأمن.....13
2- الأمن في اطار الدولة 18
3- خصائص بناء مفهوم الأمن.....21
4- المنظور الاستراتيجي (التقليدي) لبناء مفهوم الأمن 22
5- المنظور التنموي (الحديث) لبناء مفهوم الأمن.....24
6- أبعاد الأمن 25
7- مستويات الأمن 33

المحور الثاني: نظريات الأمن الدولي

1- النظرية الواقعية للأمن الدولي.....41
2- النظرية اللبرالية للأمن الدولي.....48
3- التحليل الأمني الشامل للأمن الدولي.....52
4- المقاربة البنائية للأمن الدولي.....55
5- المقاربة النقدية للأمن الدولي 61

المحور الثالث : المفاهيم الأساسية للأمن الدولي

1- الحرب.....71
2- الارهاب.....76
3- المجازر والابادة الجماعية 81

4- الأمن الانساني 84
5- التحديات الأمنية الجديدة.....88

المحور الرابع: الأمن الدولي وملامح النظام الدولي في عصر العولمة

1- تحول مفهوم القوة في العلاقات الدولية 97
2- الثورة التكنولوجية في وسائل الاتصال ونقل المعلومات.....98
3- عولمة المشكلات والقضايا المحلية 98
4- تعدد الفاعلين الدوليين وتراجع مكانة الدولة 99
5- السلاح الاستراتيجي ومبدأ توازن الرعب النووي 100
6- تحول شكل الصراعات والتهديدات الأمنية 100
7- انتشار ظاهرة التكتلات الاقتصادية والاعتماد المتبادل.....101
8- اتساع الهوة في المستويات الاقتصادية والتنموية للدول.....102
9- اضمحلال دور القانون الدولي وازدواجية المعايير 103

المحور الخامس : الإطار المؤسساتي للأمن الدولي

1- مجلس الأمن الدولي 107
2- منظمة الأمن والتعاون في أوروبا.....111
3- مجلس السلم والأمن الإفريقي 116
4- منظمة حلف شمال الأطلسي وأدوارها الجديدة بعد الحرب الباردة 120

المحور السادس: الاستراتيجيات الأمنية للدول الكبرى

1- الولايات المتحدة دركي العالم؟.....127
2- الاستراتيجية الروسية والأمن الأوروبي 135
3- الصين والأمن الاقليمي في شرق آسيا 141

خاتمة..... 149
قائمة المصادر والمراجع 151

مقدمة

لقد شكلت مسألة الأمن على المستوى الأكاديمي قضية جوهرية في مجال العلوم السياسية خصوصا وفي اطار العلوم الاجتماعية والانسانية على وجه العموم، حيث أخذت حيزا وافرا من الاهتمام في اطار الدراسات الاستراتيجية خلال بداية القرن العشرين، رغم حصرها في التهديدات ذات الطابع العسكري الموجهة ضد أمن الدولة، غير أنه مع نهاية القرن العشرين وبداية القرن الواحد والعشرين أصبحت مسألة الأمن تدرس في اطار أكثر استقلالا وتركيزا وهو مجال الدراسات الأمنية، حيث تطورت بشكل كبير لتتجاوز البعد العسكري، وتشمل جوانب متعددة من جوانب حياة المجتمعات ومستويات متفاوتة فوق وتحت مستوى الدولة، وهذا ما جعل منها قضية أكثر أهمية وتعقيدا من ذي قبل.

كما شكل الأمن على المستوى العملي في السياسة الدولية هاجساً ومطلباً ملحاً للتنظيمات والمجتمعات البشرية منذ الأزل، وهو المبرر الرئيسي لتطور هذه المجتمعات من شكل القبيلة والعشيرة الى اطار الدولة والأمة، فيتفق كثير من المفكرين على أن الحاجة الى الأمن هي سبب قيام الدولة أساسا، غير أن تعارض المصالح وتعدد واختلاف الأيديولوجيات والقيم جعل هذا المطلب أكثر تعقيدا، كما أن زيادة الكثافة السكانية وتشابك العلاقات الاجتماعية والاقتصادية على المستويات المحلية والاقليمية والعالمية وسع من حجم التهديدات الأمنية، وكل ذلك ضاعف من حدة وحجم الصراعات بين الدول، الى حد صارت هذه الدول في حد ذاتها جزء من مشكلة غياب الأمن وليس وسيلة لتحقيقه كما هو مفترض.

وبما أن مسالة الأمن مرتبطة ارتباطا وثيقا بالدولة وبواقع السياسة العالمية، فان دراستها اضحت مهمة جدا بالنسبة للمهتمين بالسياسة الدولية خاصة طلبة العلوم

السياسية والعلاقات الدولية، حيث يتضمن هذا الكتاب عناصر مهمة تمكن القارئ من فهم واستيعاب اشكالية غياب الأمن في النظام الدولي المعاصر، وذلك من خلال اعتماد ستة محاور رئيسية، الأول يتعلق بتطور مفهوم الأمن الدولي، والثاني بتحليل ومناقشة مختلف الاتجاهات النظرية المفسرة للأمن الدولي، والثالث يتعلق بتناول أهم المفاهيم المركزية للأمن الدولي، والرابع بالأمن الدولي وملامح النظام الدولي في عصر العولمة، والخامس بأهم المؤسسات الأمنية ذات الطابع العالمي والإقليمي، والسادس والأخير بأهم الاستراتيجيات الأمنية والسياسات الخارجية لبعض القوى الكونية والقطرية سعيا لتحقيق الأمن الإقليمي والدولي في ظل الحفاظ على مصالحها الاستراتيجية.

المحور الأول
تطور مفهوم الأمن الدولي

المحور الأول

تطور مفهوم الأمن الدولي

شكل الأمن على مر التاريخ قيمة جوهرية بالنسبة للإنسان، فهو حاجة غريزية سعى الى تحقيقها منذ بداية تعمير الأرض، وهي مبرر لجوئه الى الحياة الجماعية في شكل تجمعات سكنية من الجماعة الى العشيرة والقبيلة ثم الدولة فيما بعد، ورغم الاتفاق حول الحاجة الملحة والدائمة للأمن كظرف ضروري للحياة والاستقرار والتطور، غير أن مفهوم الأمن ظل يثير الكثير من الجدل والغموض وغياب الاجماع، خاصة في ظل تطوره السريع واتساع مضمونه سواء من حيث ابعاده، والتي تجاوزت البعد العسكري الى أبعاد أخرى، أو من حيث مستوياته المختلفة والوحدات المرجعية المعتمدة لدراسته، وكل هذا زاد من تعقيد مسألة الأمن . كما أن درجة التعقيد والغموض التي تطبع مفهوم الأمن، تتضح من خلال وجود عدد كبير من التعريفات في الأدبيات السياسية سواء في حقل العلاقات الدولية أو الدراسات الأمنية حول هذا الموضوع .

1- تعريف الأمن

الأمن لغة :

الأمن ضد **الخوف** ومصدر مصطلح **أمن** هو **الأمان** وهو " **اطمئنان النفس وزوال الخوف** ومنه الايمان والأمانة ".[1] فالأمن لغة مصدر الفعل أمن – أمنا وأمانا وأمنة، ويعني " السلامة " أي اطمئنان النفس **وسكون القلب وزوال الخوف**، يقال "

[1] – أسامة عبد الرحمان، **علاقة الأمن الغذائي والمائي بالأمن القومي**، مصر [د.د.ن]، ط1، 2011، ص 13 .

أمن من الشر" أي " سلم منه "، وكذلك يقال " أمّن فلان على كذا " أي " وثق به وجعله أمينا عليه " .[1]

ومصطلح أمن Sécurité كذلك يعني التأمين Assurance والسلم والسلام Paix والضمان والتضامن Sûreté et Solidarité، وهو مصطلح لاتيني يعود في الأصل الى مصطلح Sécuritas أي المضمون المؤكد Sùr=Securus .[2]

أشارت معظم المعاجم اللغوية (العربية أو الأجنبية) الى أن "الأمن" مرادفا " للطمأنينة " وهو مساويا لغياب الخطر نقيضا للخوف، وتستعمل عادة للتعبير عن التحرر من الخطر أو الغزو أو الخوف، ورغم أن هذه المصطلحات غير مترادفة الا أنها تحمل تقريبا نفس المعنى أي غياب الأمن ومنه ضرورة التحرر منها، وعملية التحرر لا يمكن أن تكون إلا اذا تم ربطها بوجود أو غياب الأمن.

الأمن اصطلاحا :

المقصود بالأمن ذلك الظرف الضروري لنمو الحياة الاجتماعية وازدهارها، والشرط الأساسي لنجاح أيّ وجه من أوجه النشاط البشري زراعيا أو صناعيا أو اقتصاديا، فهو من ألزم الضروريات لحفظ كيان الدولة وتأكيد استقلالها، ويعبر عنه **هنري كيسنجر** Henry Kissinger من خلال مجموعة التصرفات التي يقوم بها المجتمع سعيا من خلالها الى حفظ حقه في البقاء.[3]

---

[1] – هايل عبد المولى طشطوش ، **الأمن الوطني وعناصر قوة الدولة في ظل النظام العالمي الجديد**، عمان : دار ومكتبة الحامد للنشر والتوزيع، ط1، 2012، ص 18 .

[2] - Cornu Gérard , **Vocabulaire Juridique** , Association Henri Capitant , 1987 , P 752 .

[3] - هايل عبد المولى طشطوش، مرجع سابق، ص 18.

ويحتوي هذا المصطلح أيضا العديد من المضامين والمفاهيم التالية :[1]

- المأمن من الأخطار والاعتداءات الملموسة، والتمتع بالصحة والعافية والهدوء والأمان والسلامة والحرية .

- الوقاية من الأخطار بأساليب وإجراءات الحماية، وتعني مختلف أنظمة الحماية والمراقبة والحراسة التي يتحقق من خلالها الأمن كإجراءات حماية وتأمين الأب لابنه القاصر .

- التعويض عن مختلف الخسائر الناتجة عن الأخطار من خلال أنظمة التأمين والاصلاح والتعويض .

- الأمن في معناه التجريدي وهو كل النظم القانونية التي تسعى الى التحقيق الملائم للواجبات وتقليص عدم الثقة في تجسيد الحق والقانون .

وجاء الأمن في دائرة المعارف البريطانية بمعنى : " حماية الأمة من خطر القهر على يد قوة أجنبية ".[2] لهذا اعتمدت الدول على وزارات خاصة بالأمن الوطني أو القومي بعد نهاية الحرب العالمية الثانية، للاضطلاع بوظيفة الحماية من التهديدات العسكرية، خاصة في ظل انتشار سياسة السباق نحو التسلح وانتشار الأسلحة النووية، وعرفه أيضا **روبرت مكنمارا** Robert McNamara بأنه :" يعني التطور والتنمية سواء منها الاقتصادية أو الاجتماعية أو السياسية في ظل حماية مضمونه، وأن الأمن الحقيقي للدولة ينبع من معرفتها العميقة للمصادر التي تهدد مختلف قدراتها

[1] - أنيسة أكحل العيون، **الأمن – أي انحراف في المجتمع الدولي – من الأمن الجماعي الى الأمن الاجتماعي**، الدار البيضاء: أفريقيا الشرق ط1، 2012، ص ص 25،26.

[2] - أسامة عبد الرحمان، مرجع سابق، ص 14.

ومواجهتها لإعطاء الفرصة لتنمية تلك القدرات تنمية حقيقية في المجالات كافة سواء في الحاضر أو المستقبل".[1]

ومن بين أهم تعريفات الأمن المعتمدة في الدراسات الأكاديمية هي:[2]

* تعريف ولتر ليبمان Walter Lippmann " إن الأمة تبقى في وضع آمن الى الحدّ الذي لا تكون فيه عرضة لخطر التضحية بالقيّم الأساسية، إذا كانت ترغب بتفادي وقوع الحرب وتبقى قادرة لو تعرضت للتحدي على صون هذه القيّم عن طريق انتصارها في حرب كهذه " .

* تعريف آرنولد وولفر Arnold Walfers " يقصد بالأمن من وجهة النظر الموضوعية عدم وجود تهديد للقيّم المكتسبة، أما من وجهة النظر الذاتية فيعني عدم وجود مخاوف من تعرض هذه القيّم للخطر ".

* تعريف بوث وويلر Booth and Wheeler " لا يمكن للأفراد والمجموعات تحقيق الأمن المستقر إلا اذا امتنعوا عن حرمان الآخرين منه، ويتحقق ذلك إذا نظر الى الأمن على أنه عملية تحرر ".

أما أحدث تعريفات الأمن وأكثرها تداولاً، فيمكن التركيز على تعريف باري بوزان "Barry Buzan" الذي يعد من أبرز المختصين في الدراسات الأمنية، ويعرفه بأنه "العمل على التحرر من التهديد"، وفي اطار النظام الدولي هو " قدرة المجتمعات والدول على الحفاظ على كيانها المستقل، وتماسكها الوظيفي ضدّ قوى التغيير التي

[1] – نفس المرجع، ص 14 .

[2] – جون بيليس وستيف سميث، **عولمة السياسة العالمية**، ترجمة مركز الخليج للأبحاث، دبي مركز الخليج للأبحاث، ط1، 2004 ص 414 .

تعتبرها معادية".[1] ومفهوم الأمن يتضمن معنيين متلازمين فهو لا يعني وسيلة للتحرر من الخطر ومواجهة مختلف التهديدات والتصدي لها فقط، وانما يعني أيضاً وسيلة لتحجيمه وجعله محدوداً، أو وضع آليات لإنهاء مسببات غياب الأمن ووجود الخطر، واذا كان الخوف قد أوجد الأمن فإنه يقتضي أيضا ضرورة اعتماد إجراءات مضادة لتحييده واحتوائه. وهذا ما يجعل مفهوم الأمن يرتكز على أربعة أسس أو ركائز هي:[2]

- إدراك التهديدات الخارجية والداخلية إدراكا حقيقيا.
- وضع استراتيجيات لتنمية قوى الدولة.
- توفير القدرة على مواجهة هذه التهديدات، ببناء القوّة المسلحة وقوّة الشرطة القادرة على التصدّي لها.
- إعداد السيناريوهات واتخاذ الإجراءات المناسبة لمواجهة التهديدات، وضرورة تطورها تدريجيًّا مع تصاعد هذه التهديدات.

الأمن في الاسلام يعتبر قيمة جوهرية مرتبطة بكيان الانسان، ولا يمكن بأيّ حال أن تستقر حياته في ظّل غيابه، وهو يحمل معاني متعددة وورد في القرآن بألفاظ متنوعة مثل (أمن، يأمن، آمنا، آمنة، آمنهم، آمنين، آمنون، أمنتم، مطمئنة، تطمئن، أمنا، مأمنه، أمنة، آمنكم، أمنتكم، الأمين). وهو يعني التخويف والترهيب من عقاب الله إذا كفر الانسان بآياته ويعني في نفس الوقت الترغيب في الايمان به والفوز بالجزاء الحسن كما جاء في قوله تعالى :" وكَيفَ أَخَافُ مَا أشرَكتُم ولا تَخَافُون أنكُم أَشرَكتُم

---

[1] - حسين خليل أستاذ **" مفهوم الأمن الدولي "** متوفر على الرابط :
http://drkhalilhussein.blogspot.com/2009/01/blog-post_16.html تاريخ الدخول 17/ 07/ 2014

[2] - زكريا حسين **" تغير مفهوم الأمن "** متوفر على الرابط :
www.politics-ar.com/ar/index.php/permalink/3056.html. تاريخ الدخول : 12/ 05/ 2014

بِالله مَا لَم يُنزّل بِهِ عَليكُم سُلطانًا فَأيُّ الفَريقَينِ أَحقُ بِالأَمنِ إِن كُنتُم تَعلمُونَ * الَّذِينَ آمَنُوا ولَم يَلبِسُوا إِيمَانهُم بِظُلمٍ أُولَئِكَ لَهُمُ الأَمنُ وَهُم مُهتَدُونَ " {الأنعام 81-82} . ويعني أيضا نقيض الخوف والرعب فهو الاستقرار وعدم الخوف قال تعالى :" وَعدَ الله الّذِين آمَنوُا مِنكُم وعَمِلُوا الصَّالحاتِ لَيستَخلِفنَّهُم فِي الأَرضِ كَمَا استَخلفَ الّذِينَ مِن قَبلِهِم ولَيُمكِّنَنَّ لَهُم دِينهُم الّذِي ارتَضى لَهم ولَيُبدِّلَنَّهُم مِّن بَعدِ خَوفِهِم أَمنًا يَعبُدُونَنِي لا يُشرِكُونَ بِي شَيئًا ومَن كَفرَ بَعدَ ذلكَ فأُولئِكَ هُم الفَاسِقُونَ " {النور 55} وقال تعالى: " الّذِي أَطعَمهُم مِن جُوعٍ وآمَنهُم مِن خَوف " {قريش 04} .

أخذ الأمن في الدولة الاسلامية مكانة سامية وكان غاية وضرورة ملحة، لا يمكن الاستغناء عنها، فعن ابن عباس قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " الأمن والعافية نعمتان مغبون فيهما كثير من النّاس "، وعن سلمة بن عبيدة الله بن محصن الأنصاري عن أبيه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : "من أصبح آمنا في سربه معافى في جسده عنده طعام يومه فكأنما حيزت له الدنيا ".[1] وقال الامام علي كرم الله وجهه : "ثلاثة أشياء يحتاج إليها الناس، الأمن والعدل والخصب، بالأمن تطمئن النفوس وتستقر البلاد، وبالعدل تصان الحقوق، وبالخصب يقضى على الفقر والعوز ".[2]

2- الأمن في اطار الدولة

ارتبط مفهوم الأمن في العلاقات الدولية أساسا بمفهوم الدولة، فهي تشكل الوحدة الرئيسية في بنية النظام الدولي، والأمن هو السبب الأساسي لقيامها ونشأتها،

[1] - أسامة السيد عبد السميع، **نظرية الأمن الاجتماعي في الاسلام**، القاهرة : مركز التنوير الاسلامي، ط1، 2006، ص 06 .

[2] - أسامة عبد الرحمان، مرجع سابق، ص 18 .

فقد ميز "توماس هوبز " بين حالة **المجتمع والنظام** وحالة **الطبيعة والفوضى**، واعتبر أن الأفراد في النظام الداخلي (داخل الدولة) يعيشون حالة المجتمع، في حين تعيش الدولة في النظام الدولي (العلاقات بين الدول) حالة الطبيعة، والحاجة الملحة للأمن هي التي دفعت البشر الى الانخراط في مجتمعات من خلال عقد اجتماعي، تتخلى بموجبه عن حريتها لصالح سلطة مركزية مشتركة وهي الدولة، وذلك من أجل القيام بوظيفة تحقيق الأمن وحماية الشعب من العدوان الخارجي، ورغم التطورات التي شهدها البشرية وجملة التغيرات التي عرفها شكل النظام الدولي، فلاتزال هذه الفكرة الأساسية تطبع تصور العرف الدولي السائد، وكونها المصدر الأساسي في شرعية السلطة وسبب الولاء لها.[1] وتعتبر معاهدة واسفاليا سنة 1648 التاريخ الفاصل لمفهوم الأمن في اطار الدولة، حيث أصبح مرتبط بوجود الدولة ودورها في تحقيقه أو فقدانه.

واعتبارا الى ذلك أصبح هناك تلازم دائم بين مصطلحي الأمن والدولة، فنلمسه في معظم تعريفات الأمن المتداولة، فتحقيق أو فقدان الأمن مرتبط بدور ووظيفة الدولة، ومن بينها " **الأمن هو الاجراءات التي تتخذها الدولة في حدود طاقتها، للحفاظ على كيانها ومصالحها في الحاضر والمستقبل... وتأمين كيان الأمة ضد الأخطار التي تهددها داخليا وخارجيا، وصيانة مصالحها الحقيقية، وتهيئة الظروف والعوامل المناسبة لتحقيق أهدافها القومية ... ويهدف الى تأمين الدولة من الداخل ودفع التهديد الخارجي عنها، بما يكفل لشعبها حياة مستقرة توفر له استغلال أقصى**

[1] – سليمان عبد الله الحربي ، مرجع سابق، ص 10 .

طاقاته للنهوض والتقدم والازدهار".[1] فتحقيق أمن المجتمع يكون بناءً على الاجراءات الناجحة التي تتخذها الدولة في هذا الاطار، وغيابه أيضا يكون نتيجة فشل تلك الاجراءات التي تعتمدها، وهو مرتبط بحدود طاقتها وقدراتها في صيانة مصالحها والحفاظ عليها ضد التهديدات الداخلية أو الخارجية، مما يتيح أيضا الاستغلال الأمثل لقدراتها ومواردها، لتحقيق التقدم والتطور والازدهار والاستقرار حاضرا ومستقبلا .

ويرى آخرون أن مفهوم الأمن يجب أن يشمل عنصرين أساسين على حد سواء، دون التركيز على أحدهما دون الآخر الأول: **المجتمع** الثاني: **اطاره النظامي** (الدولة). فيعتبرون بأن " الأمن هو قدرة المجتمع واطاره النظامي الدولة على مواجهة كافة التهديدات الداخلية والخارجية، بما يؤدي الى محافظته على كيانه – هويته وإقليمه وموارده وتماسكه وتطوره وحرية إرادته".[2] ويبقى مفهومه مستقلا عن جهة دون أخرى داخل البنيّة المجتمعية، كأن تكون نخبة أو جماعة عرقية أو دينية لها سلطة على عملية صنع القرار، فيعكس رؤيتها الخاصة على هذا المفهوم، فهو يتجاوز كل هذه الاعتبارات ليعبر عن مصالح وقيم المجتمع الكلية والمشتركة، كما أن الأمن مفهوم مركّب يتضمّن متغيرات عسكرية وسياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية تُنتج مفهوم الأمن الخاص بهذا المجتمع من خلال تفاعلها، ويتحقق أمنه من خلال التعاون المجتمعي والادراك المشترك لمصادر الخطر وطبيعتها وأهدافها والقدرة على خلق وحدة

[1] – عامر مصباح، **نظريات التحليل الاستراتيجي والأمني للعلاقات الدولية**، القاهرة : دار الكتاب الحديث، ط1، 2011 ص 09

[2] – أيوب مدحت، **الأمن القومي العربي في عالم متغير بعد أحداث 11 سبتمبر 2001**، القاهرة : مكتبة مدبولي، ط1، 2003 ص ص 17، 18 .

وتماسك قومي وتكامل دولي في واحد.[1] وهناك أيضا مجموعة من العناصر الأساسية، التي تشترك في جوهرها على تأكيد درجة التعقيد والاختلاف في مفهوم الأمن، وتتمثل هذه العناصر الأساسية في مجموعة من الخصائص التي تطبع وتلازم مفهوم الأمن.

3- خصائص بناء مفهوم الأمن

- **الطبيعة الديناميكية**: تطبع مفهوم الأمن سمة الديناميكية أو " التغيّر" أو التطور، فهو حقيقة متغير ومتطورة بحسب ظروف الزمان والمكان، فهو مرتبط بتأثير الفواعل في البيئة الداخلية والخارجية، فمفهوم الأمن ليس مفهوما جامدًا بل هو حركي ديناميكي (عكس الجمود)، وذلك اعتبارا الى تطور الظروف وتغير المصالح، فهو مرتبط باستمرار بأوضاع وتطورات البيئة الداخلية والاقليمية والدولية.[2]

- **الطبيعة النسبيّة:** تطبع مفهوم الأمن أيضا "النسبيّة"، فهو قيمة نسبية وليست مطلقة، ويعود ذلك الى السعي المستمر للدول الى زيادة قوتها، الأمر الذي يزيد من شعورها بعدم الأمن وليس الأمن كما هو مفترض، فهي لا تتوقف عن دعم قدراتها العسكرية عند الوصول الى توازن القوى، بل تعمل دائما على تحقيق التفوق نتيجة انعدام الثقة وشعورها الدائم بالخوف، وهو نفس السلوك الذي تنتهجه معظم الدول الاخرى، مما يدخل هذه العلاقات في دائرة من الصراع والتسابق نحو التسلح، ومنه غياب الأمن في النظام الدولي، وهذا ما يصطلح عليه المعضلة الأمنية " Security

---

[1] - نفس المرجع، ص ص 17 - 18 .

[2] - سليمان عبد الله الحربي، "**مفهوم الأمن : مستوياته وصيغه وتهديداته (دراسة نظرية في المفاهيم والأطر)**" المجلة العربية للعلوم السياسية، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 19، 2008، ص 10.

Dilemma "، ويعبر عنها بوث وويلز بعدم اطمئنان الدولة بأن القدرات التي تملكها الدول الأخرى هي مجرد استعدادات دفاعية وليست هجومية، لا تهدف من ورائها الى تغيير الوضع القائم لمصلحتها من خلال التفوق واخضاعها.[1]

- **الطبيعة المركّبة** : الأمن يحمل في مضمونه مجموعة من المعاني الواضحة والغامضة الحقيقية والمضللة في آن واحد، كما يتضمن مفهوما ضيقاً ومفهوما واسعاً في نفس الوقت، فهو يتضمن الاجراءات المتعلقة بتأمين الأفراد واشباع حاجياتهم داخل الدولة، من خلال السياسات المعتمدة لتوفير الحماية للأفراد وضمان حرية واستقلالية القرار السياسي، ووضع التشريعات مع قدرة السلطات خاصة الأمنية في تنفيذ هذه التشريعات لتحقيق الوضع الأمني، هذا من جهة، ومن جهة ثانية يشمل كل ما يحقق الاستقلال السياسي للدولة وسلامة أقاليمها، وضمان الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي، فهو يعني تحقيق الأمن وحماية الدولة والمجتمع من الأخطار والتهديدات الداخلية الخارجية، وتأمين مصالحها وتحقيق الرضا التام لأفراد المجتمع.[2]

4- المنظور الاستراتيجي (التقليدي) لبناء مفهوم الأمن

بناء الأمن وفق هذا المنظور يكون انطلاقا من اعتبار **الدولة الفاعل الأساسي** في النظام الدولي، وغياب سلطات فوقها لها قدرة على ردعها وتحجيم سلوكياتها التي تمس بسيادة غيرها، ثم إن الأمن ضرورة ملحة بالنسبة الى كل هذه الدول، وهي تسعى الى تحقيق أمنها وسيادتها ضد كل القوى العسكرية المعتدية، كما أن تحقيق هذا

[1] - نفس المرجع، ص ص 10، 11.

[2] - نفس المرجع، ص 11 .

الأمن غير ممكن دون امتلاك **القوّة العسكرية** التي يجب أن تكون أكبر من القوة العسكرية للدولة المعتدية.

وهذا المفهوم مرتبط بتطور الدراسات الاستراتيجية، فالمفهوم التقليدي لاستراتيجية الدول الأمنية في الفترة من قبل الحرب العالمية الأولى حتى الحرب العالمية الثانية، انحصر في مفهوم ضيق وهو استخدام القوات المسلحة من طرف الدول، بغية منع أو ردّ التهديد الخارجي المحتمل من قبل دولة أخرى أو تحالف دولي، وهذا ما جعل مفكري المدرسة الواقعية يركزون على الجانب العسكري كعامل رئيس يحقق أمن الدولة، وهو أيضا العامل الأساسي في تشكيل القوة، ومن أبرز المفكرين الواقعيين الذين ساهموا في ترسيخ بناء مفهوم الأمن وفق هذا المنظور، ولتر ليبمان Walter Lippmann، أرنولد وولفرز Arnold Walfers، ري كلاين Ray Cline، هانس مورقنثاو Hans Morgenthau، جون سبانير John Spanier وغيرهم. ويرى هذا الأخير أن القوّة تكمن في القوّة العسكرية للدولة، ويعتقد بأن أهم خصائص القوة المشتركة تقوم على احتمالية قابلية أو مقدرة الدولة في التأثير على سلوك الدول الأخرى بشكل يتوافق مع رغباتها .[1]

ويرى أيضا هانس مورقنثاو Hans Morgenthau أن تحقيق أمن الدولة :" ينطلق من ضرورة التفاعل بين مختلف عناصر القوّة، الّتي تُمكّن من تحقيق فرص جيدة لنجاح سياسة الأمن الوطني، وإن شعور الدولة بالأمن يزداد بازدياد حجم قوتها "، وهذا أقرب أيضا الى ما ذهب اليه ريمون أرون Reymond Aron من أن :"دعم الأمن يتحقق بالقوّة الذاتية للدولة أو ضعف المنافسين لها، وكل دولة تحاول

[1] – صالح غازي نهار ، **مشكلات داخلية في التنمية والأمن القومي العربي**، اربد : دار الأمل، ط1، 2010، ص 16 .

مضاعفة مواردها للذهاب بأمنها إلى حدوده القصوى عن طريق الجمع بين القوة/ الأمن، من أجل فرض إرادتها على الدول الأخرى وعدم الخضوع لإرادة التفوُّق التي تمارسها دول أقوى منها " .[1]

في حين يرى آخرون أن بناء مفهوم الأمن على أساس القوة العسكرية هو مفهوم قاصر، وذلك اعتبارا الى أن معظم التهديدات التي تواجه اليوم دول العالم المتخلف غير متعلقة بالتهديدات العسكرية، بقدر ماهي تتمثل في التهديدات الداخلية المعقدة، والمرتبطة بضعف بنيتها المؤسساتية والاجتماعية والاقتصادية، والتي أصبحت عابرة للحدود وتتجاوز سيادة الدولة وقدراتها، وأن مواجهة هذه التهديدات وايجاد حلول لها غير ممكن اعتمادا على القوات المسلحة، بل يجب استعمال وسائل أخرى أكثر موائمة ونجاعة من الوسائل العسكرية.

5- المنظور التنموي (الحديث) لبناء مفهوم الأمن

حسب أنصار هذا التيار فانه يستحيل فصل مفهوم الأمن عن **التنمية**، وأن تحقيق الأمن من خلال القوّة العسكرية غير كافي، فروبرت مكنمارا Robert McNamara يرى أن الأمن القومي لن يتحقق دون **التنمية القومية الشاملة**، ويركز على دور القانون والنظام في تحقيق الأمن:" إذا كان الأمن يتضمن شيئاً فهو يتضمن القدر الأدنى من النظام والاستقرار، ويصبح تحقيقهما من خلال القوّة العسكرية فقط أمراً مستحيلاً ... **إن الأمن هو التنمية**، وبدون تنمية لا يمكن أن يوجد أمن ".[2] وفي هذا الاتجاه يقول علي الدين هلال: "الأمن في البلاد النامية ينبع حقاً من النجاح في

[1] – سليم قسوم ، " **المنظار الواقعي واعادة صياغة مفهوم الأمن** " منشور في:
http://guessoumiss.wordpress.com تاريخ الدخول 27/ 06/ 2014 .

[2] – صالح غازي نهار ، مرجع سابق، ص 18 .

جهود التنمية، ومن تحقيق الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي، فالأمن والتنمية هما اذا وجهان لعملة واحدة، فبدون تنمية لا يوجد الأساس الاجتماعي للأمن".[1]

فمفهوم الأمن حسب هذا الاتجاه أكثر اتساعاً وشمولاً وتماسكاً أو ترابطا، وله أطر داخلية وخارجية متعددة ومتكاملة ومترابطة، فالأمن على المستوى الداخلي يتعلق بانتفاء التهديدات الداخلية الناتجة عن العوامل العسكرية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وكلما كانت الدولة أكثر تماسكا وقدرة على منع مثل هذه التهديدات كانت في مأمن من مختلف التهديدات الخارجية، فأساس الأمن الخارجي للدولة هو درجة تماسك وقوة بنائها المجتمعي الداخلي اجتماعيا واقتصاديا وسياسيا والعكس ايضا.[2] فالشعوب التي تعيش في بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، أكثر أمناً بكثير ممن يعيشون في الدول المتخلفة حيث النزاعات وشح الموارد أكثر انتشاراً.[3]

6- أبعاد الأمن

الأمن الشخصي: ويرتكز على كيفية تأمين الأفراد وحمايتهم من مختلف التهديدات كالنزاعات المسلحة والاتجار بالبشر، والجريمة المنظمة، والاتجار بالمخدرات والأسلحة وغيرها، فتشكل جريمة الاتجار بالبشر المنتشرة في شرق آسيا (فيتنام، كمبوديا...) وأوروبا الغربية وصلت نسبتها الى 500000 سنويا، أكبر مهددات الأمن الفردي أو الشخصي، وهو ما ينطبق أيضا على النزاعات المسلحة خاصة ذات الطابع الاثني

[1] – نفس المرجع، ص 18 .

[2] – نفس المرجع، ص ص 18 – 19 .

[3] – مارتن غريفيثس وتيري أوكالاهان ، **المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية**، ترجمة : مركز الخليج للأبحاث، دبي مركز الخليج للأبحاث، ط1، 2008 ص 78 .

والعرقي والديني، حيث شهدت عشرية واحدة (1989-1998) فقط 61 نزاعا مسلحا.[1] فتحقيق الأمن الشخصي مرهون بمدى القدرة على الحدّ من درجة انتشار وخطورة هذه التهديدات، ويلعب الاستقرار السياسي وقوّة النظام السياسي الديمقراطي أو التنمية الشاملة دورا محوريّا في القضاء على مثل هذه التهديدات.

الأمن الغذائي: ويرتبط بقدرة الدولة على تأمين الاحتياجات الغذائية لمواطنيها، وايصالها لهم في الوقت المناسب، أي تمكين الفقراء من الحصول على احتياجاتهم الغذائية .[2] فتوفير الطعام والغذاء هو أساس لتحقيق شعور الانسان بالأمن والأمان، وقد ربطهما الله تعالى ببعضهما في قوله تعالى : "الذَّي أَطعَمهُم مِن جُوعٍ وآمَنهُم مِن خَوفٍ"، ويجب أن يتحقق الأمن الغذائي لجميع أفراد المجتمع دون اقصاء أو تمييز على أساس عرقي أو ديني أو بأي شكل من الأشكال، فالخوف من غياب الغذائي نتيجة الظروف المحدقة أو السياسات الفاشلة يعد تهديدا أمنيا في بعده الغذائي، وقد يكون ذلك نتيجة ضعف الدولة وعدم قدرتها على انتاج الغذاء واعتمادها على الاستيراد، فتوفير الأمن الغذائي ينطلق من حسن استغلال وتوظيف الامكانيات الطبيعية والبشرية في السياسات التنموية والناجحة والمستديمة والشاملة.

الأمن الصحي : الأمن الصحي يرتبط بكيفية ومدى قدرة الدولة على حماية أفراد المجتمع من مختلف المخاطر التي تهدد صحتهم وحياتهم، وغياب الأمن الغذائي والبيئي من أكبر دواعي غياب الأمن الصحي، حيث أن مستوى التغذية ونوعيتها عامل رئيسي في تدهور صحة الانسان، كما أن تلوث البيئية وتلوث الهواء نتيجة

---

[1] – المقدم الياس ابو جودة ، **الأمن البشري وسيادة الدول**، بيروت : المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ط1، 2008، ص ص 52 – 53 .

[2] – هايل عبد المولى طشطوش ، مرجع سابق، ص 202 .

النفايات والغازات الصناعية السامة، من أكبر مهددات الأمن الصحي. فالأمن الصحي يتحقق من خلال شعور الفرد داخل المجتمع بالأمن والأمان والصحة النفسية والبدنية والعقلية، واعتنى الاسلام بالأمن الصحي من خلال مجموعة الأحكام التي تحفظ أمن الانسان الجسديّ والعقليّ والنفسيّ، فحرّم أكل لحم الخنزير والميتة لما لهما من خطر على صحة الانسان البدنية، وحرم الخمور والمخدرات والتدخين لخطورتها على العقل والنفس، كما أنها من الأسباب المباشرة لمختلف أشكال الاجرام كالاغتصاب والقتل والسرقة والاختطاف وغيرها.[1]

الأمن السياسي: يتفرع الأمن السياسي الى سياسة داخلية لإدارة شؤون المواطنين ورعاية احتياجاتهم ومعالجة مشاكلهم، وسياسة خارجية لإدارة مصادر قوة الدولة ومصالحها ومكانتها في المجتمع الدولي. ويكون الأمن السياسي الداخلي من خلال تحقيق الاستقرار في اطار الشرعية الدستورية* والتحكم في تسيير الحياة السياسية، من خلال توجيه القوى الحزبية ومختلف الفواعل السياسية وجماعات المصالح والقوى الأخرى لخدمة مصالح الأمة، أما الأمن السياسي الخارجي فيكون من خلال تأمين متطلبات السيادة الوطنية واحتياجات ومصالح الدولة، من خلال قدرتها على توظيف عناصر قوتها بشكل صحيح دون الخضوع للضغوط الخارجية، ونجاحها أيضا في اقامة علاقات وتحالفات اقليمية ودولية قوية.[2] وبالتالي فان الاستقرار السياسي والمؤسساتي للنظام يحقق أمن مؤسسات الدولة والمجتمع، وهو المعبر عنه ببناء الأمن

[1] - هايل عبد المولى طشطوش ، مرجع سابق، ص ص 203-205 .

* الأصل الذي يفترض أن يستند اليه القانون – الحق في الحكم وفق المفهوم الذي طرحه Max Weber

[2] – فايز محمد الدويري، مرجع سابق، ص 123.

السياسي الداخلي، أما قوة وقدرة الدولة الدبلوماسية والاقتصادية والعسكرية، فهي المعبر عنها ببناء الأمن السياسي الخارجي.

الأمن العسكري: ويرتكز عليه الأمن الوطني أو القومي للدولة أو الأمة، ويتحقق من خلال قدرة الدولة على مواجهة الاعتداءات العسكرية الخارجية، فهو يتضمن قوّة الدولة العسكرية وامتلاكها لأسلحة متطورة قادرة على ردع أي عدوان خارجي، فامتلاك الدولة لقدرات عسكرية أكبر من قدرات جيرانها يعني تحقيق أمن اقليمها وسيادتها ومواطنيها ومصالحها القومية من الخطر، ومنه فان بناء القوّة العسكرية وتطويرها وفق متطلبات العصر يعتبر من أهم المسائل الضرورية التي تضطلع بها الدولة، وأولى الاسلام أهمية كبيرة لتقوية المقدرات العسكرية المادية والمعنوية للدولة الاسلامية، وذلك من خلال توفير الأسباب المادية للقوة وتقوية وتعميق الايمان الذي يحمله المقاتلون في صدورهم، والمتمثل في سموّ الهدف ونبل الغايّة التي يقاتلون من أجلها.[1] وهي اعلاء كلمة التوحيد بالله تعالى وبرسالة نبيّه كغاية سامية، وحماية وصون النفس والعرض والمال من الانتهاك كغاية مكملة، وتتضح أهمية ذلك في قوله تعالى: "وَأَعِدُوا لَهُم مَا استَطعتُم مِن قُوَّةٍ وَمِن رِبَاطِ الخَيلِ تُرهِبُونَ بِهِ عَدُوَّ اللهِ وَعَدُوَّكُم". {الأنفال 60}

الأمن الاقتصادي: ويتعلق بمختلف الإجراءات والتدابير الاقتصادية، التي تحقق للإنسان كرامته وحصوله على احتياجاته الأساسية في الحدّ الأدنى من العيش، كالأكل العمل والمسكن والملبس والعلاج وغيرها من ضروريات الحياة الكريمة، ويكون النظام الاقتصادي آمناً عندما يتيح امكانية وقدرة أفراد المجتمع على الاستجابة لتحديات الحياة والتكيف مع التغيرات الاقتصادية والأزمات الخارجية، وكذا قدرته

[1] – هايل عبد المولى طشطوش، مرجع سابق، ص 195 .

أيضا على تحقيق تنمية مستدامة لقدراته البشرية والمادية. فلا يمكن تحقيق الأمن الاقتصادي دون النجاح في مسار التنمية المستدامة، فهي تحقق مستوى معيشة أفضل لحياة الناس باستمرار، وتوفر فرص العمل وضمان المساواة في استحقاق المناصب، وتنمية مختلف مهارات قوة العمل بالتدريب والتأهيل المستمر، ومنه خلق نظام اقتصادي أكثر أماناً واستقراراً .[1] ويشكل الأمن الاقتصادي أهم دعامات الأمن البشري، وذلك لما له من أهمية وتداخل في شتى مجالات الحياة، فلا يمكن بأي حال تحقيق التنمية البشرية من صحة وغذاء وتعليم إلا في ظل نظام اقتصادي قوي، يكون أكثر تفاعلا واندماجا مع اقتصاد السوق العالمي، فقد عرف النظام الدولي في العقود الأخيرة درجة كبيرة من الترابط بين اقتصاديات الدول، فأصبحت درجة التأثير والتأثر بينها كبيرة جدا، لدرجة أن أيّ خلل قد يصيب اقتصاد احدى الدول يهدد بالضرورة اقتصاديات الدول الأخرى، وقد شهدت منطقة شرق آسيا في نهاية التسعينات أزمة اقتصادية حادة أخذت تنتقل من دولة الى أخرى تباعاً، ومنه فالأمن الاقتصادي يرتكز ايضا على اتخاذ الاجراءات الكفيلة بحماية الاقتصاد الوطني من مخاطر العولمة الاقتصادية، وضرورة العمل على تأمين الاستقرار في الاقتصاد على الصعيد الوطني والاقليمي والعالمي.[2]

الأمن الاجتماعي: يقوم على الخصوصيات والمقومات والمكاسب التي يتميز بها المجتمع عن غيره من المجتمعات، ويتحقق الأمن الاجتماعي من خلال حمايتها والحفاظ على وجودها واستمرار تطورها ونموها، وتتمثل هذه المقومات والمكاسب في الوعاء الثقافي والقيّم الأخلاقية والايديولوجية والعقيدية المشتركة، وتمتد الى الكيان التنظيمي

[1] – فايز محمد الدويرى، مرجع سابق، ص 104 .

[2] – المقدم الياس أبو جودة ، مرجع سابق، ص 57 – 58 .

السياسي والمؤسساتي والقوانين التي تحكم العلاقات العامة والخاصة بما يتيح تحقيق مبدأ العدالة الاجتماعية والمساواة. ويعرفه **صامويل هنتجتون** Samuel Huntington بأنه "قدرة المجتمع في المحافظة على شخصيته الأساسية في الظروف المتغيرة أو التطورات المقبولة ".[1] فالأمن المجتمعي عنده هو قدرة المجتمع في المحافظة على هويته وثقافته وأسلوب حياته. وهو من بين أكثر أبعاد الأمن تأثراً بمختلف مصادر التهديدات الداخلية والخارجية، حيث تشكل نسبة الكثافة الديمغرافية وطريقة التوزيع السكاني ومستوى التفاوت الطبقي والتعدد العرقي واللغوي والطائفي* أكبر عوامل التهديد الداخلية، أما عوامل التهديد الخارجي فتظهر في تأثير ثورة الاتصالات والصراع الايديولوجي والحضاري والعولمة، فتحقيق الأمن المجتمعي في هذا الاطار يقوم على الحفاظ على التوازن بين القيم الداخلية والمكتسبات الخارجية، والحفاظ أيضا على التوازن بين المقومات البشرية والمكتسبات السياسية والاقتصادية والثقافية.[2]

الأمن الثقافي: طرح مفهوم الأمن الثقافي اشكالات كبيرة منذ بداية تسعينات القرن العشرين، ويرجع ذلك بالأساس الى ما أفرزته التهديدات الجديدة ذات البعد الثقافي في اطار العولمة، حيث سمح التطور الرهيب في وسائل الإعلام والاتصال أو ما يعرف بالثورة الصناعية الثالثة بإمكانية الاطلاع على الثقافات الأخرى، وامكانية التأثر بها والتأثير فيها، وهذا ما جعل العديد من المجتمعات تعاني من امكانية اندثار قيمها الثقافية وتفكك منظوماتها الايديولوجية، فمعظم الدول الفقيرة والضعيفة أصبحت

[1] – فايز محمد الدويري ، مرجع سابق، ص 101 .

* حسب عزمي بشارة ظاهرة الطائفية ظاهرة حديثة، أبعد ما تكون عن تحديد مصالح الأمة، فهي تسعى الى ضمان مصالح ضيقة للطائفة وأفرادها، وتؤدي الى تهميش المصالح الوطنية والقومية . ورغم أنها تحمل مضمونا ايجابيا الا انها تهدد الأمن الداخلي والتماسك المجتمعي .

[2] – فايز محمد الدويري، مرجع سابق، ص 102 .

مهددة بفقدان أمنها الثقافي، في ظل توهج وطوفان الثقافة الغربية التي تشهد تطورا ماديا رهيبا شكل قاعدة داعمة لتصدير قيمها الثقافية لمختلف أنحاء العالم. فالأمن الثقافي هو الوعاء المعبر عن هوية الأمة، بما يحتويه من كيانها ومميزاتها ووحدتها الحضارية، وأصبح هدفا حضاريا يتضمن جوانب سياسية ووطنية وليس ثقافية فقط، وتحقيق الأمن الثقافي للمجتمع والأمة مرتبط بمدى قدرة الدولة على التحرر من المؤثرات الخارجية الوافدة والتفاعل معها إيجابيا، بحيث يستفيد المجتمع من الثقافة الخارجية دون أن يفقد ثقافته المحلية التي تميزه عن غيره من المجتمعات، فيقف في وجه القوى المعادية التي تسعى لطمس هويته، وهذا لا يعني قطع كل علاقة مع الأطراف الأخرى وعدم التفاعل مع الثقافة الانسانية، وانما يجب ان تتم عن طريق العلاقة الواعية مع الثقافة الذاتية، وأهم وسائل بناء هذه الثقافة الذاتية القوّية عاملان أساسيان، يتحقق الأول من خلال الاعتزاز بالذات الثقافية الحضارية، ويتحقق الثاني من خلال الانفتاح والحوار مع الحضارات المعاصرة.[1]

الأمن البيئي : أخذ الأمن البيئي حيزا مهما في السنوات الأخيرة نظراً لزيادة حجم وخطورة التهديدات البيئية، ويتمحور أساسا حول مختلف الاجراءات الحمائية الموجهة لتأمين الطبيعة والبشر أو الحدّ من خطورة التهديدات ذات الطابع الايكولوجي المهددة للطبيعة والبيئة، فالأمن البيئي يرتكز على حماية الانسانية من الأخطار الناتجة عن النشاطات البشرية الغير عقلانية لهذه المجتمعات نفسها، ويتحقق من خلال وضع اجراءات قانونية وقواعد تنظيمية لإعادة تقويم أو تأهيل البيئة المتدهورة، وتنظيم النشاط البشري وتطويره باستغلال الطاقات النظيفة والمتجددة.

[1] – نفس المرجع، ص ص 106–108 .

ومن أهم الأخطار المهددة للأمن البيئي الاحتباس الحراري والتلوث الهوائي، النفايات الصناعية الخطيرة، تآكل طبقة الأوزون، تلوث البحار والأنهار والمياه، التصحر، تقلص الغطاء النباتي، تدمير الغابات الاستوائية، تلوث المناطق المكتظة بالسكان وغيرها.[1] ويتعذر على الدولة بمفردها ايجاد حلول أو وضع سياسات تأمينية لمشاكل التدهور البيئي المعقدة، بل يجب وضع سياسات تعاون مع بقية أعضاء المجتمع الدولي، فمسألة أمن الكوكب مشكلة معقدة ومرتبطة بالنشاط الاقتصادي والصناعي للدول المتطورة، وبالتالي فهي تتطلب جهود متظافرة في اطار تعاون دولي جاد وشامل وعاجل.

الأمن الانساني: الأمن الانساني يرتكز على مدى تلبية حاجيات الانسان المادية والمعنوية المُحققةِ لكرامته وتحرُرِهِ من الخوف الحاجة، ولا يمكن تحقيق ذلك الا في اطار سياسات تنموية رشيدة وشاملة وأهمها في الجانب الاقتصادي، ويعتبر الفر د محور وهدف الأمن الانساني، فله الدور الأساس في تحقيقه من خلال مشاركته الفعالة في انجاح السياسات التنموية، وهو حجر الأساس لتحقيق أمن الدولة، فلا وجود لأمن الدولة ان كان الفرد داخلها لا يحس بالأمن، أو لا يتمتع بحاجياته وحرياته الأساسية، فالأمن الانساني ينطلق من مستوى أدنى (الفرد) في بنائه، ليحقق الأمن على المستوى الأعلى (الدولة أو النظام الدولي)، فغياب الأمن الانساني مرتبط بمشكلات الحياة اليومية للإنسان أكثر من ارتباطه مشكلات عالمية أو نزاعات بين الدول، فهو يقوم على الحماية من مخاطر الجوع والمرض والبطالة والجريمة المنظمة والصراع الاجتماعي والقمع السياسي والمخاطر البيئية...، وهو مرتبط بحياة الناس في جميع أنحاء العالم الأغنياء والفقراء على السواء، فبعض المخاطر كالمخدرات والبطالة والتلوث

[1] – المقدم الياس أبو جودة، مرجع سابق، ص 58.

والجريمة وانتهاك حقوق الانسان غير مقتصرة على شعوب الدول الفقيرة فحسب، حتى وان اختلفت درجت حدّتها فهي تمسّ حتّى مجتمعات الدول المتطورة والديمقراطية، حيث جاء في تقرير صادر عن برنامج الأمم المتحدة الانمائي لسنة 1999 بعنوان – **عولمة ذات وجه انساني** – أنه "على الرغم مما تقدمه العولمة من فرص هائلة للتقدم البشري في كافة المجالات ... فإنها في المقابل تفرض مخاطر هائلة على الأمن البشري في القرن الحادي والعشرين، وهذه المخاطر ستصيب الأفراد في الدول الغنية والفقيرة على حدّ سواء".[1] وحدد التقرير سبعة تحديات تهدد الأمن الانساني هي: عدم الاستقرار المالي، غياب الأمان الوظيفي وعدم استقرار الدخل، غياب الأمان الصحي وغياب الأمان الثقافي وغياب الأمان الشخصي وغياب الأمان البيئي، وكذا غياب الأمان السياسي والمجتمعي، فتحقيق الأمن الانساني يتطلب بناء شراكة حقيقية وفاعلة بين الانسان العادي والحكومة، فيسهم بصورة مباشرة في التنمية ويحدد الواجبات المنهجية للفرد تجاه نفسه ومجتمعه ودولته.[2]

7- مستويات الأمن

الأمن على المستوى الفردي:

يرتبط الأمن الفردي كمستوى للتحليل في الدراسات الأمنية بتحقيق الحياة الكريمة وأسلوب الحياة اللائق بالبشر في متطلباته الأساسية، كالتعليم والصحة وتوفير فرص الشغل والرفاهية الاقتصادية، فقد تغيير ت أجندة الأمن وأولوياته على مستوى الفواعل الدولية، فأمن الدولة أصبح غير ممكن دون تحقيق أمن الفرد، وتساهم

[1] – فايز محمد الدويري، مرجع سابق، ص 116.

[2] – نفس المرجع، ص ص 116–119 .

منظمات حقوق الانسان الدولية غير الحكومية دورا مهما في تحقيق الأمن على المستوى الفردي، من خلال مساهمتها في مكافحة الأمراض وتوفير الخدمات المجانية، والضغط على الحكومات الاستبدادية للاهتمام باحتياجات مواطنيها، وذلك ما يجعل معظم ميزانيات الحكومات توجه نحو تطوير البنيّة التحتيّة للمجتمع والاستثمار في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتنمية عوامل رفاهية الفرد، عوض توجيهها الى زيادة التسلح ورفع حجم القدرات العسكرية، مما يؤثر على الأمن الدولي سلبا بارتفاع حجم التهديدات وتصاعد درجة الخوف والشعور باللا أمن.[1] وفي هذا الاطار تطورت التشريعات الدولية خاصة ميثاق الأمم المتحدة، في التركيز على حماية الحقوق الأساسية للإنسان، التي تعززت بالإعلان العالمي لحقوق الانسان الصادر سنة 1948، ثم باتفاقيات منع وتجريم جريمة ابادة الجنس البشري، واتفاقيات جنيف الأربعة لعام 1949 المتعلقة بحماية الأفراد في الصراعات المسلحة خاصة من مدنيين، اضافة الى إدانة كل أشكال العنصرية والتمييز العرقي، وكذا التأكيد على أن كل اعتداء على هذه الحقوق الأساسية يعتبر جريمة ضد النظام العالمي الدولي.[2]

الأمن على المستوى القومي/ الوطني:

يعتبر الأمن القومي أو الوطني كمستوى للتحليل في الدراسات الأمنية من أهم مستويات الأمن خلال القرن العشرين، وأخذ أهمية أكبر بعد الحرب العالمية الثانية، وذلك بعد النتائج الكارثية التي خلفتها طبيعة العلاقات الدولية الصراعية، وما صاحبها من حروب وصراعات حادة، فحاول العديد من الباحثين اعتمادا الأمن

[1] – عامر مصباح ، **المنظورات الاستراتيجية في بناء الأمن**، القاهرة : دار الكتاب الحديث، ط1، 2013، ص 103 .

[2] – لخميسي شيبي، **الأمن الدولي والعلاقة بين منظمة حلف شمال الأطلسي والدول العربية لفترة ما بعد الحرب الباردة 1991–2008**، مصر: المكتبة المصرية للنشر والتوزيع، ط1، 2010، ص 18.

القومي كمستوى لتحليل طبيعة وواقع العلاقات الدولية، بغرض تقديم تفسيرات علمية موضوعية لأسباب غياب الأمن في النظام الدولي، ومحاولة تقديم حلول بغرض انهاء أو التقليل من حدّة الصراعات الدولية. ورغم ظهور بعض الفواعل الجديدة في النظام الدولي، كالمنظمات الدولية الاقليمية والعالمية الحكومية وغير الحكومية، غير أن الدولة ظلت الوحدة الأساسية المؤثرة في أمن هذا النظام، فموضوع الأمن القومي كان ولا يزال دائما الشغل الشاغل في السياسة الدولية، ويتم التعامل معه بمفاهيم مختلفة وفق طبيعة الأنظمة السياسية، كالدفاع الوطني والقومي أو الأمن الوطني أو السيادة والمصلحة القومية، فهو المحور الرئيس للسياسة الخارجية لأي دولة وجوهر سياستها العليا.

ويعتبر الأمن القومي أحد العناصر الرئيسية التي تدخل ضمن قضايا التنمية الاقتصادية والاجتماعية، فأي صياغة لاستراتيجية العمل الوطني في مجال التصنيع أو التنمية أو السياسة الخارجية تفترض وجود مفهوم أو نظرية تنطلق من الأمن القومي أو تسعى الى تحقيقه.[1] فرغم أن مضمون المسائل الأمنية لم يبقى محصورا في الجانب العسكري، واتساعه الى جوانب متعددة ومعقدة اقتصادية اجتماعية سياسية بيئية، غير أن طبيعة الفاعل المؤثر المتمثل في الدولة ظلت أهميته محورية، ومنه فمفهوم الأمن الوطني/القومي اتسع من حيث طبيعة التهديدات وأساليب معالجتها، بيد أنه ظل المستوى الأهم المحوري والقاعدي في تحقيق الأمن الفردي كمستوى أدنى والدولي كمستوى أعلى، اعتبارا الى طبيعة وضرورة التفاعل والترابط بين هذه المستويات.

[1] – سليمان عبد الله الحربي ، مرجع سابق، ص 13 .

الأمن على المستوى دون الاقليمي:

هو تنظيم مركب من عدد محدود من الدول في اطار المصلحة المشتركة، وتكون غالبا مكملة وغير متعارضة مع الأمن الاقليمي، فتقوم بدور مهم جدا في انجاح ودعم ركائز وأسس الأمن الاقليمي، فهو مستوى فوق القومي وأدنى من الاقليمي. وهذا المستوى يعنى بتأمين متطلبات الأمن لهذه الدول من خلال ترتيبات أمنية أو تنظيم كامل، وأبرز النماذج عن ذلك مجلس التعاون الخليجي، الذي يهدف لمواجهة الأخطار الأمنية العسكرية والاقتصادية والسياسية وحماية المصالح المشتركة للدول الأعضاء، رغم أن أعضاءه تتمتع بالعضوية أيضا في منظمة جامعة الدول العربية كمنظومة اقليمية أوسع، ويرى البعض أن هذه المنظمات المتفرعة من تنظيم اقليمي أوسع، تتيح خصوصية لأعضائها لتحقيق رؤى ومصالح أمنية خاصة بها، دون أن تتعارض مع أمن التجمع الأكبر .[1]

الأمن على المستوى الاقليمي:

يقوم نظام الأمن الاقليمي على تأمين الدول الأعضاء فيه من التهديدات الداخلية والخارجية بما يكفل لها الأمن والاستقرار، وذلك بناءً على توافق مصالح وأهداف هذه المجموعة التي غالبا تكون متقاربة جغرافيا، والأهم من ذلك تماثل التحديات والتهديدات الأمنية التي تواجهها، وذلك من خلال وضع خطط وتدابير محددة وموحدة بينها ضمن نطاق اقليمي مشترك، فهو لا يرتبط برغبة بعض الأطراف فحسب، بل يجمع ارادات تنطلق أساسا من مصالح ذاتية لكل دولة، وصولا الى تحقيق مصالح مشتركة بين مجموع دول النظام الإقليمي، أو بمفهوم أشمل هي مجموعة

[1] – فايز محمد الدويري، مرجع سابق، ص 74.

*See , Barry Buzan and Ole Waever , **Regions and Powers : The Structure of International Security** Cambridge : Cambridge University press , 2003.

الخطوات المتدرجة التي تهدف الى تنسيق السياسات الأمنية لأكثر من دولة، والتي تتجسد بتبني سياسة دفاعية موحدة تقوم على تقدير موحد لمصادر التهديد وسبل مواجهتها، فهذا النظام قائم على اعتبارات الانخراط الطوعي للأعضاء وتوحيد اراداتها، وخلق منظومة مركبة ومنسجمة وتنمية قدراتها المشتركة بما يقوي تماسكها وحيويتها وقدرتها على التكيف مع مستجدات بيئتها الداخلية والخارجية، وهذا ما يسميه **باري بوزان Barry buzan بالمجمَّع الأمني*** Security Complex حيث اعتبره ارتباط بين مجموعة من الدول التي تشترك في اهتماماتها الأمنية الأساسية مع بعضها بدرجة وثيقة، بحيث ان أوضاعها الأمنية الوطنية لا يمكن النظر اليها واقعياً بمعزل عن بعضها البعض.[1]

وأضحى هذا النوع من التنظيم السمة البارزة التي تطبع النظام الدولي القائم حاليا، نظرا للقيمة الحيوية والوظيفية التي أضحى يكتسيها، فتدريجيا بعد الحرب العالمية الثانية انتشرت بشكل لافت هذه التجمعات الاقليمية ذات الطابع الأمني، حتى أننا لا يمكن أن نجد منطقة في العالم لا توجد بها منظومة أمنية اقليمية، فأصبح نظام الأمن الاقليمي مستوى تحليلي أساسي في الدراسات الأمنية.

الأمن على المستوى الدولي:

قام نظام أمن الجماعة الدولية على مبدأ وهدف تحقيق السلم والأمن الدوليين، اعتمادا على فكرتي المساواة بين الدول واحترام السيادة، فحسب هذا الاتجاه يمكن تحقيق الأمن على المستويين الاقليمي والقومي انطلاقا من المستوى الكلّي، اعتبارا الى أن تهديد أمن أي دولة هو تهديد للنظام الدولي ككل، ومنه ضرورة تحرك أعضاء المجتمع الدولي مجتمعين لمواجهة هذا التهديد. فنظرية الأمن الدولي تقوم على أساس

[1] – سليمان عبد الله الحربي، مرجع سابق، ص ص 19، 20.

أن الاعتداء الذي يمس أي دولة يعد اعتداء على الجماعة الدولية، فتصبح مسؤولية ردّ الاعتداء جماعية تضامنية على عاتق كل أعضاء هذه الجماعة، وانطلاقا من هذه الرؤية وتأسيسا عليها تضامن المجتمع الدولي لأول مرة في التاريخ بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى، وأنشأ عصبة الأمم المتحدة، غير أنها لم تحقق الأهداف المرجوة وتلاشت مع اندلاع الحرب العالمية الثانية، ثم تجددت مع هيئة جديدة حاولت تجاوز نقائص سابقتها لتكون أكثر قوة وتأهيل وكفاءة، وذلك من خلال اقرار المشروع الأساسي ذو الطابع العالمي لمنظومة الأمم المتحدة كهيئة كونية راعية للأمن الجماعي.[1] وتضاعفت أهمية الأمن الجماعي مع امتلاك العديد من الدول لترسانات الأسلحة النوعية، مثل القنابل النوويّة والأسلحة الجرثومية والكيماوية، وهو ما يفرض ضرورة وضع اجراءات أكثر فاعلية، للتقليل من حدّة التوتر الدولي وتفادي الصراعات من خلال الأجهزة المختلفة لمنظومة الأمم المتحدة. ولكن رغم وجود هذه المنظمة الفوقية بأجهزتها المتعددة، غير أنّ نظام الأمن الجماعي لا يزال ضعيف الارادة، ويتضح من خلال عدم القدرة في العديد من الحالات على توقيع (تنفيذ) العقوبات ضد الدول التي تخترق المبادئ الدولية .[2]

[1] – فايز محمد الدويري، مرجع سابق، ص 75 .

[2] – بلقاسم كرمني، **العلاقات الدولية – دراسة للمفاهيم والمكونات وأنماط التفاعل الدولي**، المغرب: مطبعة فضالة، ط1، [د.س.ن] ص ص 248–250.

المحور الثاني
نظريات الأمن الدولي

المحور الثاني
نظريات الأمن الدولي

1- النظرية الواقعية للأمن الدولي

ينطلق الاتجاه النظري المعروف بالواقعية السياسية من تحليل واقع وطبيعة النظام الدولي القائم، والذي تسوده سياسة القوّة في علاقات مركزة بين الدول ذات السيادة، وتوظف القوّة لحماية المصلحة القومية أو الوطنية، وتستمد الواقعية الكلاسيكية أفكارها الجوهريّة من الفلسفة السياسية، خاصة أفكار نيكولا مكيافيللي وتوماس هوبز، فترتكز على مفهومي الصراع والقوّة كدوافع غريزية متأصلة في النفس البشرية، وهي تنعكس على صورة السياسية الدولية وتصبح السمة البارزة لسلوكيات الدول. حيث يرى **مكيافيللي** : "أن ضمان أمن الدولة وبقائها هو الهدف الذي يصبو الحاكم الى الوصول إليه، وأن السياسة هي صراع مصالح خاصة اذا كانت هذه المصالح متناقضة وليست منسجمة".[1] وهذا ما يتوافق الى حدّ كبير مع فلسفة **هوبز**، حيث يرى أن الانسان يسعى دائما الى امتلاك المزيد من القوّة (وهو نفس المسعى بالنسبة للدولة)، فهي تسعى في علاقاتها من خلال سياستها الخارجية الى تحقيق الأمن الذي يعد أولوية قصوى في هذه السياسة، وهنا تصبح الحرب في نظره مشروعة، فالقوّة العسكرية في العلاقات الدولية حسب هؤلاء محورية وضرورية، فهي أساس تحقيق الأمن من خلال التفوق والهيمنة، وهي وسيلة أساسية لتحقيق المصلحة الوطنية كغاية، كما أن الدولة تعتبر وحدة تحليل وفاعل رئيسي لتوجيه السلوك

[1] – عبد الناصر جندلي، **التنظير في العلاقات الدولية بين الاتجاهات التفسيرية والنظريات التكوينية**، الجزائر: دار الخلدونية، ط1، 2007، ص 138.

الدولي، وذلك دون الاعتراف بدور العامل الديني والأخلاقي في السياسة الدولية، ومنه استبعاد مفهوم أخلقة العلاقات الدولية أو نفي دور الأخلاق فيها عكس المنظور المثالي.[1]

فالواقعيون ينطلقون من التفسير المنطقي والعقلاني لمجريات الأحداث الدولية المعيشة والملموسة واقعيا، انطلاقا من حجج مؤشرات السلام منذ بداية القرن العشرين، فالقواعد والنصوص الدولية المعتمدة لم تتمكن من ضبط الصراعات الدولية أو كبح جماح الدول القوية في اللجوء الى استخدام القوة العسكرية، فقد شهد العالم حربين عالميتين، وهو ما يستدل به الواقعيون في حواراتهم مع انصار التيار المثالي، فالهيئات الدولية القانونية والأخلاقية حسبهم غير مجدية في إنهاء فوضوية النظام الدولي، فهي غير قادرة على تجسيد سلطة فوقية بالنسبة للدول قادرة على اخضاعها أو تحجيم سلوكياتها، وذلك اعتبارا الى التعامل مع الواقع الدولي كما هو كائن وليس كما يجب أن يكون، ومنه فان استمرار سياسة القوّة وغياب الأمن يخيم على السياسة الدولية، وهو عكس ما تنبأ به مفكري التيار المثالي- الأخلاقي.[2] فالواقعيون يركزون في تحليلاتهم على دراسة الأحداث الدولية ومجرى سياسة الدول، وفق منظور واقعي عقلاني بعيد عن التصورات القائمة على افتراضات ما يجب أن يتحقق في الواقع وليس ما هو محقق فعلا .

[1] – نفس المرجع، ص ص 138، 139.

[2] – بلقاسم كرمني ، مرجع سابق، ص ص 65 – 66 .

وأهم من وضع أسس الواقعية السياسية **هانس مورغانثو*** Hans Morgenthau، صاحب كتاب "السياسة بين الأمم– الصراع من أجل السلطان والسلام"، والذي وضع فيه أسس الواقعية ارتكازا على القوّة كمفهوم أساسي في الصراع، من أجل الحصول على السلطان داخل النظام السياسي أو على مستوى النظام الدولي.[1] فالقوّة هي جوهر السياسة سواء الداخلية أو الخارجية، ولفهم صراع ينبغي الانطلاق من دراسة هذا العنصر المُحَدِّد، فهو يرتبط حركيّا بالقوانين الموضوعية المحرِّكة للأفراد والمجتمع سياسيا والمتمثلة في الدوافع المصلحية، التي تعتبر المعيار الثابت الذي يحقق الأهداف الذاتية والقومية، وهو لا يتغير بتغير الزمان والمكان حتى ولو اختلفت طبيعة ومواصفات الصراعات الدولية.[2] فالمصلحة القومية ملازمة لسلطان الدولة ومصدر لبقائها وأمنها المؤسسي والثقافي، وحماية هذه المصلحة أو تعظيمها لا يكون إلا من خلال وسائل القوّة، وهو نفس المبدأ والمعيار الذي تتفق فيه سياسات الدول الأخرى، وهذا ما يخلق التضارب والتعارض في المصالح الدولية،

* هانس مورغنثاو (1904–1980) من رواد دراسة السياسة الدولية في القرن العشرين، له إسهامات بارزة تتعلق بنظرية العلاقات الدولية ودراسة القانون الدولي، أهم مؤلفاته كتاب السياسة بين الأمم نشر عام 1948، طبعت منه العديد من النسخ كونه الكتاب الدراسي الأكثر تداولاً في هذا المجال في الجامعات الأمريكية لعقود عديدة، ونشر العديد من المقالات في المجالات الأكثر انتشارا ومقروئية، ورغم أنه شغل منصب مستشار في وزارة الخارجية الأمريكية، غير أنه كان ناقد أكاديمي لسياسة الولايات المتحدة الخارجية أكثر من كونه قائمًا على صياغتها، وعارض علانيةً التدخل الأمريكي في فيتنام .

[2]- Jean-Jacques Roche, **Théories Des Relations Internationales** , 4° edition , Montchrestien .edition entièrement refonddue, 2001, pp 38–42

[3] – بلقاسم كرمني، مرجع سابق ، ص ص 67 – 68 .

التي بدورها تتسبب في صراعات دولية وسيلتها الأساسية القوّة من أجل الحفاظ على هذه المصالح القومية.

فالمصلحة حسب **مورغانثو** معيار ثابت رغم تعدد وتنوع المتغيرات في البيئة الدولية، وهي تتنافى مع القيم الأخلاقية وهذا ما يبرر تحييدها عن سلوكيات الدول، غير أن التوازن في مستوى القوى الدولية أو تحقق سياسة توازن القوى، كفيل بتحقيق استقرار بشكل مؤقت، مستدلا على ذلك بأوضاع توازن القوى والتنافس الدولي التي سادت خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر من أجل الحصول على مجالات النفوذ الاقتصادي والاستعماري.[1] في حين يضفي الفرنسي **ريمون آرون** Raymond Aron على الواقعية السياسية مفهوما تطبعه السوسيولوجية التاريخية والفلسفة السياسية للعلاقات الدولية، فهو يفصل بين السياسة الداخلية والخارجية، حيث أن النظام الداخلي يتميز بالتكامل والانضباط نظرا لاحتكار السلطة لوسائل العنف والاكراه، في حين يبقى النظام الدولي فوضوي غير تكاملي أو غير منتظم في شكل حكومة أو دولة عالمية، في ظل وجود تعدد لمراكز القوّة، والتي تتجسد في العلاقات بين الدول المتنافسة والمتصارعة في حالتي الحرب والسلم، وهذا ما يتوافق فيه **آرون** مع المفكر **كلوزفيتز** Clausewitz، الذي يعتبر الحرب استمرار للسياسة بوسائل أخرى، ومنه يعتبر أن علم العلاقات الدولية يَنبَنِي على خصوصية ديناميكية التقابل بين الدبلوماسية والاستراتيجية لنفس الأغراض والأهداف، فالعنف في عرف العلاقات الدولية أضحى أمرا عاديا، وتتجلى القوّة والعنف بوضوح عند عجز الوسائل الدبلوماسية عن حفظ السلم وتحقيق الأمن على مستوى

[1] – نفس المرجع ، ص 68 – 69 .

الحيثيات الأخلاقية فتكون الضرورة مبررا للحرب .[1] وفي ظل هذا الواقع الدولي تصبح العلاقات التعاونية بين الدول مستحيلة، فسعي كل دولة لتحقيق مصالحها الذاتية يحول دون تجسيد التعاون بين الدول، وهو ما يضع حدودا صارمة حول امكانية حدوث التعاون في النظام الدولي.[2] ويذهب الأستاذ **ستانلي هوفمان** Stanly Hoffman أيضا في نفس الاتجاه، حيث يعتبر بأن واقع العلاقات الدولية يختلف اختلافا جذريا عن الواقع الداخلي للدولة، فلا وجود للسلطة المركزية المشابهة لسلطة مؤسسات الدولة في النظام الدولي، فالبيئة الدولية متعددة المراكز تشتمل على وحدات متمايزة الخصائص والظروف تجاه بعضها البعض، وهي تخول اللجوء الى العنف وتهديد حالة الاستقرار والأمن الدولي.[3] كما أن قضية الأمن بالنسبة للدولة في النظام الدولي من الأولويات، فالمسائل الأمنية تتصدر جدول أعمال الدولة في السياسة الدولية، فهي تندرج ضمن السياسة العليا على خلاف القضايا الاقتصادية والاجتماعية المندرجة ضمن السياسة الدنيا.

واجمالا انطلقت الواقعية الكلاسيكية من مجموعة من المسلمات الأساسية هي:[4]

- أنطولوجيا تجعل الدولة مستوى ووحدة تحليل مركزية كونها الفاعل الوحيد.
- منهجيا تعتمد على المقاربة التجريبية Empirical Approach.
- الفصل التام بين المبادئ الأخلاقية والسياسة الدولية.
- النظرية السياسية نتاج للتجارب التاريخية والممارسة السياسية الواقعية.

---

[1] –، نفس المرجع، ص ص 70–72 .

[2] - Scott Burchill , **Realism and Neo Realism – Theories of International Relations** , London , A.T.D press , 1996 , p 70 .

[3] – بلقاسم كرمني، مرجع سابق، ص 72 .

[4] – عبد الناصر جندلي، مرجع سابق، ص ص 140 – 141 .

- السلوكية الدولية تحكمها عوامل ثابتة (المصلحة) رغم التغير المستمر للسلوكية.
- العلاقات الدولية تتميز بالصراع الدائم نتيجة التناقض الدائم في المصالح.
- الدولة لا تفضل اطلاقا المواقف الأخلاقية على حساب المصالح الوطنية.
- فوضوية النظام الدولي نتاج غياب سلطة مركزية فوق الدولة تمتلك وتحتكر القوّة.

ومنه فان غياب الأمن في النظام الفوضوي هو الدافع الأساسي في سعي الدول لامتلاك القوّة، والتي ترتبط بالحاجة الماسة للأمن، على عكس ما يعتبره البعض من أنصار الواقعية الكلاسيكية نتاج للغريزة الطبيعية أو الحيوانية للبشر، كما أن البحث عن القوّة لا يولد الأمن والاستقرار في النهاية، وإنما يولد الصراع وعدم الاستقرار، ومنه فان مفهوم القوّة رئيسي في تفسير واستيعاب السلوكية الدولية، فهي كثيرا ما تستخدم للدفاع عن الدولة أو الأمن أو المعتقدات السياسية أو عن المصالح الوطنية الأساسية، أما ميزان القوى فهو الوسيلة الأنجع لتحقيق الاستقرار والسلام.[1] فالواقعيون يمثلون الاتجاه الأكثر دفاعا عن فكرة اعتبار الأمن من صميم اهتمام وصلاحيات الدولة وحدها، أي أن مفهوم الأمن القومي يرتبط مباشرة بالدولة، حيث يفسر الأمن على أنه أمن الدولة ضد الأخطار والتهديدات الخارجية، ولا يمكن ضمان هذا الأمن إلا بزيادة القدرات العسكرية للدولة، وإقامة تحالفات عسكرية دولية ضمن الترتيب النووي العالمي، وهو مفهوم يعكس التحديات الأمنية في ظل

[1] – نفس المرجع، ص ص 142–152.

الترتيب العالمي ثنائي القطبية.[1] فالدولة باعتبارها وحدة التحليل الرئيسية ومحور أي سياسة أمنية، فهي تشعر بالأمن كلما تضاعف حجم قوتها وارتفعت قدراتها العسكرية، وهو ما يؤكده **ريمون أرون** Reymond Aron : "الأمن يتحقق بالقوة الذاتية للدولة أو بضعف المنافسين لها، وكل دولة تحاول مضاعفة مواردها للذهاب بأمنها لحدوده القصوى عن طريق الجمع بين القوة والأمن، من أجل فرض إرادتها على الدول الأخرى".[2] فهم يركزون مفهوم الأمن في الدولة كفاعل وحيد والذي يتجسد من خلال قدرتها العسكرية.

ان سياسة رفع القدرات العسكرية للدولة بغرض تحقيق الأمن، أو اعتماد سياسة دعم اجراءات قدرتها الدفاعية لحماية أمنها من التهديدات الخارجية يعتبر من جهة أخرى تهديدا للدول المجاورة التي ترى فيه استعدادات هجومية، وهو ما يجعلها تلجأ هي أيضا الى دعم قدرتها العسكرية لتفادي هذا التهديد الأمني، وذلك اعتبارا الى غياب عنصر الثقة بينها وعدم قدرتها على التيقّن بأن زيادة قدرات الدول الأخرى دفاعية وليست عدائية، ومنه دخول هذه الدول في سباق نحو التسلح وارتفاع درجة الخوف والشك في علاقاتها، خاصة في ظل غياب سلطة مركزية فوق الدولة، وهذا الوضع الدولي أصبح يعرف بالمعضلة الأمنية.

---

[1]– Charles Philippe David et Jean Jacques Roche , **Théories de la Sécurité – Définitions Approches et Concepts de la Sécurité Internationale**, Paris , Editions Montchrestien , 2002 pp 90-91 .

[2] – أحسن العايب، **"الأمن العربي بين متطلبات الدولة القطرية ومصالح الدول الكبرى 1945–2006 "** أطروحة دكتوراه في العلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية والاعلام، جامعة بن يوسف بن خدة –الجزائر، 2008، ص 17.

وعلى خلاف الواقعيين الكلاسيكيين، يرى بعض أنصار الواقعية الجديدة/ البنيوية على رأسهم **كينيث ولتز** Kenneth Waltz، أن الحل للمعضلة الأمنية (ولو نسبيا) هو قيام علاقات تعاون تقليل حدة الخلاف والصراع الدولي، فدائما تبقى هناك فرص للتعاون المحدود من خلال الارتباط والالتزام باتفاقيات الحد من انتشار الأسلحة وغيرها. أما **شارلز جلاسر** Charles Glaser فيذهب الى أبعد من ذلك، حيث يرى امكانية قيام علاقات تعاونية وثيقة وايجابية، وأن الأطراف والقوى المتنازعة قادرة على تحقيق أهدافها الأمنية عبر سياسات التعاون بدلا من السياسات التنافسية.[1]

2- النظرية اللبرالية للأمن الدولي

انتشرت قيّم الفكر اللبرالي في الفترة التي تلت الحرب العالمية الأولى، حيث انعكس تأثيرها على الرأي العام وعلى صناع القرار في العالم، ورغم التراجع النسبي لتأثيرها بعد قيام الحرب العالمية الثانية والحرب الباردة، غير أنها انبعثت من جديد بعد نهاية هذه الأخيرة على أساس أنها الأصلح لتفسير العلاقات الدولية حسب أنصارها، فقد حاول اللبراليون تجاوز ونفي كل التصورات التي تبني العلاقات الدولية على عنصري القوّة والصراع، والدعوة والتأكيد على امكانية وضرورة قيام علاقات سلمية وتعاونية.

الجذور الفكرية للاتجاه اللبرالي تعود الى القرنين السادس عشر والسابع عشر، وبالتحديد لأفكار كل من **ايمانويل كانط** Immanuel Kant **وجريمي بينثام**

[1] – عامر مصباح، **نظرية العلاقات الدولية – الحوارات النظرية الكبرى**، القاهرة : دار الكتاب الحديث، 2009، ص 78

Jeremy Bentham، حيث رفضا فكرة الهمجية والوحشية والعنف في العلاقات الدولية، فقاما بوضع قواعد وخطط من أجل اقامة سلام دائم وتجاوز دواعي لجوء الدول للحرب، في وقت ثار الكثير من المفكرين ورجال الدين على فكرة أن الصراع حالة طبيعية في العلاقات بين الدول، ودعوا الى احلال السلام من خلال اقامة هياكل مؤسساتية لضبط ومعاقبة كل الخارجين عن القوانين، وطرح **وليام بن** William Penn مع نهاية القرن السابع عشر فكرة انشاء برلمان أوروبي، تكون نسبة العضوية فيه مناسبة لقوّة الدولة ويكون التشريع فيه قائم على مبدأ الأكثرية (75%) من المندوبين.[1] حيث اتضح أن جوهر الفكر اللبرالي هو محاولة وضع آليات تحدّ من قوّة الدولة، وخلق فواعل الى جانب الدولة تساهم في توجيه سلوكياتها.

اعتمد اللبراليين على استراتيجيتين لإقامة قواعد السلم والأمن الدوليين، تتمثل الأولى في دعم انتشار الأنظمة ذات الطابع الجمهوري الديمقراطي، التي تتحول من أنظمة دكتاتورية الى أنظمة لبرالية اقتصادية، أما الثانية فتتمثل في زيادة ودعم الترابط العابر للحدود الوطنية أو ربط المصالح الوطنية بمؤسسات مشتركة لتصبح فواعل فوق الدول. حيث يعتقدون أن تحول الدكتاتوريات الى دول ديمقراطية يجعلها لا تنتهج أسلوب الصراع والحرب، وعوضا عن ذلك تصبح أكثر تركيزا على المجالين الاقتصادي والاجتماعي، مما يجعلها تميل الى التعاون مع الأنظمة الديمقراطية الأخرى عوض تطوير قدراتها العسكرية، الذي يرفع من حجم الخوف والتوتر مع الدول المجاورة، ومن جهة ثانية فان عملية الربط بين الدول عبر كثافة وحرية التبادل الاقتصادي، يجعل منها أكثر ازدهار اقتصادي ورفاهية اجتماعية، ومنه تصبح تحبذ العلاقات السلمية للحفاظ على هذه المكاسب الثمينة.

[1] - جون بيليس وستيف سميث، مرجع سابق، ص 317 .

لا تبرز قوّة المؤسسات الدولية في إجبار الدول للإذعان الى قواعدها ونصوصها القانونية باعتبارها كيانات سياسية تتموقع فوق الدول، ولكن هي تعمل تدريجيا على تعزيز أُطُر التعاون والتنافس السلمي بينها، وتدعم احترامها لمختلف القواعد التي تلتزم بها في تعهداتها، فهي تشجع وتثمن كل سلوكيات الدول السلمية والتفاوضية المقبولة وترفض غيرها من السلوكيات الغير سلمية، فهذه القواعد والنصوص القانونية في اطار المؤسسات الدولية تجسد فعليًّا العلاقات التعاونية والسلمية وتُحجِمُ السلوكيات النزاعيّة. [1] وهذا لا يعني أن هذه العلاقات تصبح مثاليّة أو خالية نهائيا من حالات التوتر والصراع، فحتى بين الدول الديمقراطية يبقى استعمال الوسائل العسكرية ممكناً، ولكن بدرجة أقل حدّة وكثافة، وذلك اعتبارا الى أن تعارض المصالح ملازم للعلاقات في السياسة الدولية .

إن أنصار اللبرالية المؤسساتية يحاولون التأكيد على أن الدول تحتاج الى تجاوز المشاكل الناجمة عن البنية الفوضوية للنظام الدولي، وعلى هذا الأساس طوروا نظريتهم خارج العلاقات الدولية، فقد قاموا بدراسة الاقتصاد الجزئي للوحدات السياسية التي تعمل تحت شروط المنافسة الكاملة، وذلك اعتبارا الى التماثل بين السوق الاقتصادية الداخلية والنظام الدولي لأن كلاهما يتكون من بُنى فوضوية، ومقارنة الآليات التي تدعم خيار التعاون على خيار المنافسة، حيث أن تَدخُل الدولة وقِيامها بدور تنظيمي وتوجيهي على عمل المؤسسات الاقتصادية لتنظيم المنافسة وتعزيز التعاون في الاقتصاد الجزئي، هذا ما يعكس وجود سلطة ودور الدولة حتى في نظام الاقتصاد التنافسي الحُرّ، ومثل هذه السلطة المشابهة لسلطة الدولة غائبة في النظام الدولي، مما يبرر تفاقم المشاكل وزيادة حدّة التنافس، غير أن وجود المؤسسات

[1] - John Mearsheimer , **The Tragedy of Great Power Politics** , New York – london WW Norton & Company , 2003 , p p 16 - 17 .

والأنظمة الاقليمية والدولية كفيل بحل هذه المشاكل وتعويض غياب هذه السلطة، فالفوضى الدولية لا تمنع قيام علاقات التعاون حتى وان كانت تصعبها، وقال **دوجلاس هارد** Douglas Hurd وزير خارجية بريطانيا في هذا الاطار في جوان 1992، أنه يجب على المؤسسات أن تلعب وتستمر في لعب دور حاسم في تقوية الأمن، فالغرب طور مجموعة من المؤسسات الدولية نجحت في مواجهة العديد من المشاكل، خاصة تحدي القدرة على التكيف مع التحول في شكل النظام الدولي بعد نهاية الحرب الباردة، مثل الاتحاد الأوربي EU ومنظمة حلف شمال الأطلسي NATO ومنظمة الأمن والتعاون في أوربا OSCE، وحتى مؤسسات أخرى في العالم كرابطة دول جنوب شرق آسيا ASEAN .[1]

لقد تغيرت التفاعلات في السياسة الدولية تغيرا تدريجيا وبشكل واضح على مستوى طبيعة الفواعل وشكل العلاقات، وساهم النجاح الكبير للعديد من تجارب التكتلات الاقليمية والدولية على رأسها تجربة الاتحاد الأوربي في ذلك، فتعدد الفواعل من غير الدولة أصبح أمرا واقعا حتى وان تباينت درجة تأثير هذه الفواعل على مسألة الأمن الدولي، كما توثقت العلاقات والروابط الاقتصادية والتجارية الى درجة أضحى مستعصيا التضحية بالمصالح الوطنية، التي أصبحت متصلة ومتنامية

[1] – عامر مصباح، مرجع سابق، ص ص 92–97 .

* باري بوزان Barry Buzanأحد أكبر المنظرين للأمن في الفترة التي تلت الحرب الباردة، قدم اسهامات كبيرة في مجال الدراسات الأمنية والعلاقات الدولية، انخرط في البداية ضمن أنصار التيار الواقعي في محاولة لتحديث الواقعية الجديدة، ثم ساهم في توسيع مفهوم الأمن ضمن مدرسة كوبنهاغن في اطار أبحاثها في السلام، والتي أطلق عليها الواقعية ما بعد البنيوية، من أهم مؤلفاته كتاب People States and Fear : The National Security Problem in International Relation

أكثر من أيّ وقت مضى، وهذا ما يفند نسبياً الطرح الواقعي بعدم وجود أي تأثير للمؤسسات الدولية على سياسات الدول.

3- التحليل الأمني الشامل للأمن الدولي

يعد المفكر **باري بوزان*** Barry Buzan من أكبر المختصين في الدراسات الأمنية، فقد أحدثت أفكاره نقلة نوعية في مفهوم الأمن، وشكلت محطة توضيحية وتصحيحية للعديد من النقاط المفاهيمية المشوبة بالغموض والنقص أو التناقض، فالأمن عنده لا يقتصر على أمن الدولة أو السلطة فحسب، أو أنه ينحصر في التهديدات الخارجية ذات الطابع العسكري، بل هو أشمل من ذلك ليتضمن العديد من القضايا الجوهرية المتعلقة بالفرد والمجتمع والدولة والنظام الدولي على حد سواء، وذلك رغم اقراره بأن أمن الفرد والنظام الدولي يبقى مرتبطا بأمن الدولة باعتبارها الوحدة المرجعية الرئيسية، كما أن الأمن معقد في سُبل تحقيقه والحفاظ عليه اعتبارا الى أنه قيمة نسبية، فمن غير الممكن أيضا تحقيق الأمن بصفة مطلقة كما يعتقد البعض، ولا يمكن أيضا تحديد طبيعة وحجم التهديدات بدقة، فلا توجد أدوات نظرية أو عملية لقياس درجة التهديدات قياساً دقيقاً، كما هو معروف في العلوم التجريبية، وبالتالي تبقى عملية توصيف حجم التهديدات تقريبية.

ويحدد بوزان خمسة أبعاد للأمن لا يمكن فصلها عن بعضها فهي مرتبطة ارتباطا قوياً، وكل خلل أو تهديد يمس أحد هذه الأبعاد يكون له تأثير مباشر على الأبعاد الأخرى بالضرورة وهي:[1]

[1] - Barry Buzan , **People States and Fear** : An Agenda For International Security Studies in the Post- Cold War Era , 2nd ed , Boulder ,CO : Lynne Rienner Publishers , 1991 , p p 19-20 .

01/ البعد العسكري: القدرات الدفاعية ومدركات نوايا الدول الأخرى ومستويات تفاعل أطراف الهجوم المسلح.

02/ البعد السياسي: مستوى الاستقرار التنظيمي للدول ومصدر شرعية المنظومات الحكومية والايديولوجية.

03/ البعد الاقتصادي: توفر الموارد المالية وضمان الأسواق للحفاظ على القوة الاقتصادية للدولة ورفاهية مواطنيها .

04/ البعد الاجتماعي: قدرة المجتمع على حماية خصوصياته الثقافية واللغوية والدينية والهوية الوطنية من مختلف التهديدات، مع القدرة في نفس الوقت على توفير شروط موضوعية لتطويرها وسهولة تكيفها مع أنماط هوية المجتمعات وثقافاتها.

05/ البعد البيئي: القدرة على المحافظة على المحيط الحيوي ضد كل ما يعيق النشاط الانساني.

فهذا التحليل الذي قدمه **بوزان** Buzan يوسم بأنه الأوسع والأشمل لمفهوم الأمن الدولي، وذلك اعتبارا الى أنه أخذ منحى عمودي وأفقي في نفس الوقت، عمودياً كونه لم يهمل العناصر الأساسية والمحددات المرجعية للتحليل العلمي لمسألة الأمن الدولي، والتي تتمثل في الفرد والمجتمع والدولة والنظام الدولي مع اعتبار الدولة فاعل مركزي، وأفقياً كونه أخذ بتعدد المواضيع المتعلقة بالقضايا الأمنية في جوانبها الأساسية: العسكرية، الاقتصادية، السياسية، الاجتماعية والايكولوجية. دون إغفال تركيز بوزان على أهمية قوة الدولة، والتي لا تتحقق من خلال القوّة المادية كما

يرى **والتز** Waltz، وإنما اعتبارا الى مستوى استقرار مؤسساتها وقوة انسجام بنائها الاجتماعي والسياسي الداخلي.[1]

ومن جهة أخرى لم يهمل **بوزان** أهمية البعد الاقليمي في الأمن، فهو يعطي أيضا قيمة مهمة لضرورة بناء نظام الأمني الاقليمي بالنسبة للدول، اعتبارا الى القيمة الوظيفية للأمن الوطني/القومي فيه، فمن غير الممكن عزل أمن الدولة عن الواقع الأمني للمجال الاقليمي الذي تنتمي اليه، فهو يعتبر الظاهرة الأمنية "**ظاهرة علائقية**" Relational Phenomenon، لأن المسألة الأمنية للدولة ليست فردانية أو معزولة عن محيطها الاقليمي وفق ما كان سائدا في المنظور التقليدي، بل على العكس هي مرتبطة به ارتباطا وثيقا وبإمكانية التأثير والتأثر بالتهديدات الأمنية المتواجدة فيه، فالمجال الاقليمي يعتبر مستوى مهم ترتبط فيه الفواعل الدولية، الى الحدّ الذي لا يمكن دونه النظر الى أمن أحداها دون الأخرى، ويلعب في ذلك المجال الجيو-سياسي والايديولوجي دورا أساسيا في ترسيم حدود هذا المجال، ويطلق عليه بوزان تسمية "المجمع الأمني الاقليمي" Regional Security Complex .

فحسب **بوزان** التهديدات العسكرية لم تعد المصدر الأساسي لغياب الأمن، وهي في نفس الوقت غير قادرة على تحييد هذه التهديدات المتعددة والمعقدة، فهي تشمل جوانب متداخلة سياسية واقتصادية واجتماعية وبيئية وحتى هوياتية. ومن هنا سمحت تحليلات باري بوزان بتوسيع مجال البحث في الدراسات الأمنية الى قطاعات

[1]- Alex Macleod , Anne-Marie D'aoust et David Grondin , **" les etudes de sécurité "** In Alex Macleod et Dan O'meara (ed) , **Theories des Relations Internationals – Contestations et Resistances** , Québec : Athena Editions , 2007 , p 362 .

جديدة، وادخال وحدات تحليل متعددة مثل : الفرد، الجماعة، المجتمع المحلي، الأمة، الاقليمي، والدولي، فقد قام بإدخال موضوعات مرجعية جديدة مع تعميقها .[1]

4- المقاربة البنائية للأمن الدولي

تعود الأصول الفكرية للبنائية الى القرن الثامن عشر، للفيلسوف الايطالي جيامباتيستا فيكو (Giambattista Vico)، أما ظهرورها في العلاقات الدولية فكان مع كتابات كل من ألكسندر وندت (Alixander Wendt) ونيكولاس أونوف (Nicolas Onuf) وإمانويل آدلر (Emanuel Adler)، في فترة نهاية الحرب الباردة، وذلك نتيجة فشل الواقعية واللبرالية في التنبؤ بسقوط الاتحاد السوفياتي وظهور الأحادية القطبية، وعلى عكس الواقعيين واللبراليين الذين يركزون على **العوامل المادية** في تحليلاتهم، فان البنائيون يركزون على **العوامل غير المادية،** كالأفكار والأبعاد المجتمعية والهوياتية أو ما يعرف **بالبنى المعيارية**.

طور أنصار هذا التيار الأمن في مفهومه الاجتماعي، حيث استندوا في ذلك الى مختلف التغيرات الجوهرية في النظام الدولي، خاصة ما تعلق بظاهرة العولمة وما ترتب عنها من تخطي للحدود السيادية للدولة في جميع المجالات على رأسها الجانب الثقافي، وما صاحبه من كثافة الهجرة في العالم وظهور الأقليات في الدول الأوربية خاصة الشرقية منها. ويعتبر **أولي وايفر (Ole Waever)** أحد أهم مفكري هذا الاتجاه، حيث يرى أن هذه التغيرات أدت الى ضياع القيم الثقافية وفقدان نمط الحياة الذي تتمتع به المجتمعات، فتحقيق الأمن المجتمعي والهوياتي مرتبط بقدرة المجتمع على

[1] – عبد النور بن عنتر ، " **تطور مفهوم الأمن في العلاقات الدولية** "، مجلة السياسة الدولية، العدد 160، المجلد 40، أفريل 2005 ص 58 .

الحفاظ على سماته الأساسية في مواجهة ظروف التغيير الخارجية والتهديدات المحتملة أو الحقيقية، وهذا ما دفعه الى جعل البعد المجتمعي موضوعاً مرجعيًا وليس قطاع من القطاعات مثلما اعتبره **باري بوزان،** فالأمن المجتمعي حسبه هو المفهوم النظري الأكثر انسجاما وتوافقا لتحليل الرهانات الجديدة المرتبطة بهذه التغيرات، ومنه فان الدراسات الأمنية حسبه تحتاج الى تبني **فهم ثنائي**:

- **أمن الدولة المتعلق بالسيادة.**
- **أمن المجتمع المتعلق بالهوية.**

في هذا الاطار أكد أصحاب المدرسة الانجليزية (مدرسة كوبنهاغن)* التي يعتبر **وايفر** أحد أهم روادها، أن العولمة المعاصرة أثرت بقوة على الهويات المجتمعية، حيث وجدت نفسها مهددة بمجموعة من العوامل، خاصة تدفق الهجرات والغزو القسري للثقافات الأجنبية المختلفة[1]. وبالتالي فان الدول مهددة في أمنها المجتمعي والهوياتي أكثر من أمنها العسكري، فيربطون هذه البنى المعيارية (الأبعاد المجتمعية الثقافية والهوياتية) بالمصالح والسلوكيات الدولية، فهي أساس تكوينها وتبلورها وتبنيها في شكل مواقف وأفعال، أي أنها المحدد الرئيسي لطبيعة مصالح الدولة

* مدرسة كوبنهاغن أو معهد بحوث السلام لكوبنهاغن انشا سنة 1985 ببريطانيا « Conpenhagen Peace Research Institute » وترسم اطارا نظريا للدراسات الأمنية، ويمثل منبرا نظريا رائدا في دراسات شؤون الأمن والسلام انطلاقا من خلفية فكرية نقدية، واستضاف المعهد مجموعة مهمة من الباحثين والمفكرين ساهموا بشكل مهم في اثراء رصيده، من أهمهم باري بوزان barry buzan وأولي وايفر Ole Waever وورياب دي وايلد Jaap de Wilde ومورتن كيلستروب Morten Kelstrup وبيير ليميتر Pierre Lemaitre ويعتبر بوزان أهم من أثر في هذه المدرسة عندما كان مديرا لأحد المشروعات البحثية للمعهد بعنوان " السمات غير العسكرية للأمن الأوربي وتطوير مشروعين بحثيين مع أولي ويفر المعروفين ب01/ الأمن المجتمعي 02/ نظرية الأمننة .

[1] - Dario Battistella , **Théories des Relations Internationales** , 2nd éd , Paris : Presses de S.P ,2006 , p 480 .

وسلوكياتها تجاه باقي الفواعل في النظام الدولي، فالهويات مرتبطة بالمصالح ومحددة للسلوكيات ومفسرة لها حسب بيتر كاتزنشتاين (Peter Katzenstein)، فلا يمكن فهم المصالح والسلوكيات دون فهم الهويات، كما أن المصالح تبقى الموجه لحركة الهويات (المصالح ليست ثابتة، الهويات ليست ثابتة أيضا). فالمصالح والهويات تتفاعل عبر عمليات اجتماعية، ومنه كيفية تأثير الهويات (الثقافة، القيم، الأفكار) في سياسات الدول كسياسات الأمن القومي، وبالتالي فهي تركز على دراسة كيفية نشوء الأفكار والهويات وكيفية ادراك المجموعات المختلفة لهوياتها ومصالحها (نظرة تذاتانية للواقع Intersubjective)، وكيفية تفاعلها مع بعضها لتشكل الطريقة التي تنظر بها الدول لمختلف المواقف وتستجيب لها.

*****الهوية المجتمعية = البنية الاجتماعية*****

البنية الاجتماعية: هوية ثقافية/ ثقافة– قيم ومعايير– معارف مشتركة– إيديولوجية – لغة – عقائد –أفكار...الخ. --- تتفاعل عبر عمليات اجتماعية مع **المصالح المادية**.

هوية مؤسساتية/ عدالة – مساواة - مواطنة (انتخاب، ترشح، اضراب...) حقوق مدنية (عمل، سكن...) – واجبات ومسؤولية (دفع الضرائب، احترام القوانين ..) الخ.

وهي في الأخير تولد أهداف رئيسية **كالأمن** والتنمية الاقتصادية

-- يصفها John Searle **بالحقائق الاجتماعية--**

الحقائق الاجتماعية / يعتقد الناس بوجودها ويتفاعلون على أساسها (فتصبح جزء من حياتهم وواقعهم).

الحقائق الاجتماعية تتفاعل أيضا مع **المصالح المادية** لتحدد **الهوية المجتمعية** والتي بدورها تحدد **سلوك الدولة** تجاه باقي الفواعل الدولية لحماية هذه الهوية. هذه الهوية يعاد تشكيلها من جديد بناء على تغير الأفكار والقيم وتطور المصالح المادية المرتبطة بها. فالحقائق الاجتماعية موجودة لأن الناس يعتقدون بوجودها، وهذا ما يبرر فوضوية النظام الدولي، فهو تصور لدى هؤلاء الناس يمكن تغييره بتغيير نظرتهم الى العالم أي بتغيير أفكارهم ومفاهيمهم ونظرتهم الى أنفسهم ثم الى العالم.

فالبنائية كمنظور اجتماعي تنطلق من افتراضات أنطولوجية مثالية، اعتبارا الى اعتقادها أن الحقيقة الاجتماعية تعكس العلاقات الدولية، وأنها تصاغ ويعاد تشكيلها عبر الأفعال الجماعية والتفاعلات الانسانية، أي أنها علاقات مبنية اجتماعيا، مع العلم أن البنائية لم تؤسس بعد كمنظار حقيقي، فهي لا تعدو أن تكون حسب ألكس ماكليود (Alex Macleod) إلا أسلوب أو مقاربة ذات مدى تنظيري. ومن هذا المنطلق يعترف البنائيون أنفسهم بأن البنائية ليست مهيمنة، ويبقى الأمن العسكري شكل مهيمن واقعيا في الدراسات الأمنية حسبهم، لكنهم يؤكدون أن تطور السياسة العالمية يأتي في صالح توسيع ميدان الأمن، ومنه الحاجة لفهم المسائل غير العسكرية والفواعل غير الدولانية، وتثبيت أن المقاربات بعد الوضعية تعرض تحديات مقلقة وأكثر عمقا لميدان دراسات الأمن الوطني ونظرية العلاقات الدولية.

ويرى أنصار البنائية أن للبنية أربع خصائص:

01/ **حقيقة تاريخية واقعية** (مرتبطة بتاريخ المجتمع وواقعه – تتطور وتتغير ولكن لا تنسلخ).

02/ **اجتماعية** (ذات طبيعة اجتماعية – مرتبطة بالمجتمع).

03/ **تذاتانية** Intersubjective .(مرتبطة بكيفية نشوء الأفكار والهويات وادراك المجموعات لهوياتها ومصالحها).

04/ **عملية أو مسار** (غير ثابتة – متطورة ومتغيرة).

وفي هذا الصدد يرجع ألكسندر وندت (Alixander Wendt) منطق الفوضى الدولية السائد الى طبيعة البنية السائدة والممارسات المرتبطة بها (الهويات والمصالح)، فالدول هي التي تصنع الفوضى وتتحرك في اطارها لتصقل هوياتها ومنه مصالحها، ويرى بأن البنية التي تنتج سلوكياتنا تتكون من:

- المعارف الجماعية المشتركة الناتجة عن التفاعل بين الفواعل الاجتماعية.
- المصادر المادية المؤثرة في سلوك الفاعلين.
- ممارسات هؤلاء الفاعلين.

أما مضمون القوة عند البنائيين فهو يختلف تماما على ما هو عليه بالنسبة للواقعيين، فهي تحمل عوامل ثقافية الى جانب العوامل المادية:

القوة = عوامل ثقافية + مادية ..... قوة الهوية / علاقتها بالمصلحة

خصائص القوة : – غير مادية – غير ثابتة – غير متشابهة

ورغم أن **باري بوزان** هو أول من أدخل مفهوم الأمن الاجتماعي في الدراسات الأمنية، غير أن أنصار مدرسة كوبنهاغن خاصة **وايفر** (Waever)، هم الذين طوروا هذا المفهوم واعتمدوه مرجعية جديدة للأمن، وذلك لأن العديد من التهديدات الجديدة في النظام الدولي الحالي تهدد أمن المجتمع أكثر مما تهدد أمن الدولة، فالمجتمعات أصبحت مهددة في هوياتها في ظل انتشار الظواهر العابرة للحدود، كالاستيراد والواسع للبضائع الثقافية الأجنبية وزيادة تدفقات الهجرة، ويرى

وايفر في هذا الاطار أن تصاعد الخوف المرتبط بانعدام الأمن في عالم اليوم، هو مرتبط بالسلوكيات غير المدنية، بالآخر، بالهجرة، بضياع القيم الثقافية، ومن الأمثلة على ذلك الاعتداءات العرقية على الأجانب في أوربا، والتطهير العرقي في يوغسلافيا سابقا، وعليه فان الأمن الاجتماعي مرادف للبقاء الهوياتي.[1] فادراك التهديدات الأمنية المجتمعية أو مدى خطورة التهديد المحتمل ضد القيم الاجتماعية والثقافية والهوياتية، يكون بناءً على ارتفاع درجة احساس الجماعة أو أفراد المجتمع، بأن هويتها أصبحت مهددة في بقائها وتماسكها بفعل عوامل خارجية مرتبطة بالآخر، ويكون هذا المجتمع آمنا عندما تكون له القدرة في الحفاظ على خصائصه الاجتماعية والثقافية في وجه هذه التهديدات، مع تكيفه الايجابي أو التطوري مع البيئة الدولية المحيطة.

فالبنائية تقوم بالربط بين ادراكات الفاعلين والواقع، فهو ليس وحدة مادية موضوعية خارج الوعي الانساني، بقدر ما هو بناء مكون من أفكار وقيم اجتماعية غير مادية، فالأمن في النهاية حسبهم ليس واقعاً موضوعياً ولكنه بناء اجتماعي، فالنظام الدولي هو نتاج فكر واحساس الانسان بوجوده، فهو بناء فكري أو نظام للقيم والمعايير، وتغيير هذه الأفكار والبنى سيغير بالتأكيد شكل النظام الدولي. فأنصار هذا التيّار قاموا بتغيير الموضوع المرجعي أو وحدة التحليل من الدولة الى المجتمع، ومن حماية أمن الدولة ضد التهديدات العسكرية تقليديا، الى حماية الأمن الاجتماعي والهوية الاجتماعية من التهديدات الذاتية وليس الموضوعية.

[1] – عبد النور بن عنتر ، مرجع سابق، ص ص 58 – 59 .

5- المقاربة النقدية للأمن الدولي

ينطلق أنصار المقاربة النقدية من الانتقاد الشديد للاتجاهات التي تعتمد على الدولة كوحدة أساسية للتحليل في الدراسات الأمنية، ويعتقدون أن عدم القدرة على إيجاد حلول ناجعة لمشاكل الأمن في النظام الدولي، يرجع بالأساس الى الخطأ في تحديد مرجعية تحليل العلاقات الدولية (مشكلة أنطولوجية)، فمعظم الجهود والمحاولات التنظيرية ترتكز على المرجعية الدولانية، غير أن تحقيق أمن الدولة لا يترتب عنه تحقيق أمن الأفراد دائما، في حين أن تحقيق أمن الفرد يتضمن أمن الدولة بالضرورة، فقد يعيش الأفراد حالة اللا أمن الناتجة عن الأمراض والفقر داخل دولة آمنة من الاعتداءات الخارجية بمختلف أشكالها، في حين أن الدولة لا يمكن أن تكون غير آمنة اذا كان كل أفرادها يشعرون بالأمن، فدور الدولة هو تحقيق أمن الأفراد وهذا سبب وجودها الأول، فتكون الدولة آمنة عندما تحقق أمن أفرادها بالمفهوم الواسع للأمن. كما أن الدولة قد تكون في بعض الأحيان مصدر من مصادر تهديد أمن الأفراد في حدّ ذاتها، مثلما هو شائع في العديد من النظم الشمولية، التي تتبنى سياسات القمع والاضطهاد السياسي كوسائل لحماية السلطة، ومنه ضرورة مراجعة وحدة أو مرجعية التحليل في الدراسات الأمنية.

وبالتالي فهم ينطلقون من النقد الشديد لشكل النظام الدولي القائم، خاصة ما تعلق بسمات الفوضى والغش وانعدام الثقة، وكذا التركيز على الدولة كوحدة مرجعية للتحليل أي البحث عن أمن الدولة في بيئة صراع وفوضى في النظام الدولي، والنقد بالأساس موجه للمجتمع وللأفكار السائدة فيه وللأيديولوجية الاجتماعية التي تتسبب في التفاوت والطبقية واللا مساواة، فالنظام الدولي هو انعكاس لصورة هذا المجتمع الذي تسيطر عليه وتوجهه الأفكار والايديولوجيات

السلبية، فهذه المقاربة تهدف الى تحرير المجتمع وتغيير شكل النظام الدولي على أسس المساواة والعدالة والتحرر الانساني.

ومن أهم رواد هذه المقاربة **ماكس هوركهايمر** (Max Horkheimer) **وروبرت كوكس** (Robert Cox) **وتيودور أدورنو** (Theodor Adorno) ويورغن هابرماس (Jurgen Habermas) ومارك هوفمان (Mark Hoffman) وغيرهم، حيث يطالبون بضرورة تبني مرجعية جديدة وهي **الفرد – أمن الانسان** ويدعون الى التحرر الانساني والتخلي عن المرجعية التقليدية أي **الدولة**، فالفرد كمرجعية جديدة هو مركز أو محور تفاعل السياسة الدولية والعلاقات الكونية، ويجب عدم معالجة قضايا أمن الدولة على حساب أمن الفرد، أيضا التركيز على الموضوعات التي لها علاقة بأمن الفرد أينما وجد في أي منطقة في العالم. فمعظم التهديدات الجديدة في العقود الأخيرة أصبحت تمس أمن الانسان في حياته اليومية أكثر مما تمس الدول والسياسة الدولية، فمن بين هذه الموضوعات حاليا مشاكل انتشار الفقر، نقص الغذاء، تلوث المياه، التلوث البيئي والاحتباس الحراري، تدني الخدمات الصحية، انتشار الأمراض والأوبئة، تدني مستوى التعليم، انتشار المخدرات، التصحر، التطرف والارهاب، الهجرة غير الشرعية، تجارة البشر والأسلحة، الابادة الجماعية، العنف الأسري، ندرة الموارد، الركود الاقتصادي، الاضطهاد السياسي وغيرها، ويجب التأكيد في هذا الاطار على ترابط مكونات الأمن الانساني، فتحقيق الأمن في الجانب الاجتماعي مرتبط بتحقيق الأمن الاقتصادي والسياسي والبيئي وغيرها من الجوانب الأخرى والعكس صحيح، فيتوقف تحقيق كل منها عن الآخر، وقد لعب التقريرين الانسانيين الصادرين عن الأمم المتحدة الصادرين سنتي 1994 و1999 بعنوان **"عولمة ذات وجه انساني"** دورا كبيرا في انتشار أفكار الأمن الانساني عالميا.

وبذلك يكون التباين مع النماذج النظرية التقليدية تباينا جوهريا ومنهجيا عميقا، فبعض مفكري النقدية على رأسهم روبرت كوكس (Robert Cox) ينتقدون هذه النظريات التقليدية كونها تركز على الوصف دون الفهم والشرح، وينتقدون أيضا المقاربات التأويلية التي تركز على الفهم دون تقديم النقد لحدود الفهم، ومنه فهم يحاولون تجاوز هذا النقص من خلال تقديم تحليل لفهم المركب الاجتماعي/ السياسي/ التاريخي، وفهم كل الظواهر المرتبطة بها، فهي تشكل قطيعة معرفية في الدراسات الأمنية.

فالوحدة التحليلية الرئيسية بالنسبة لهذه المقاربة في تحليل العلاقات الدولية، هي أمن الانسان أو التحرر الانساني Emancipation Human، وبالتالي فان هدف هذه المقاربة هو تحقيق أمن الفرد ضد مختلف التهديدات دون الاعتبار الى أنها تهديدات على المستوى المحلي أو الاقليمي أو حتى على المستوى العالمي، ويتحقق التحرر الانساني –تحرر الأفراد والجماعات– بتجاوز مختلف القيود والكوابح الفيزيائية والاقتصادية والسياسية التي تُعيقهم عن اختيار ما يريدونه .[1] فمسألة التحرر والانعتاق عند **كين بوث** (Ken Booth) هي أساس ومركز النظرية النقدية للأمن العالمي، فجوهره الحرية من كل القيود التي تعيق الأفراد والشعوب من تحقيق خياراتهم.[2] فالإنسان هو موضوع وهدف الأمن وليس الدولة.

ان مختلف التهديدات ضد أمن الشعوب والأمم في عالم اليوم، ليس مصدرها القوات العسكرية للدول، وانما هي مرتبطة بعناصر أخرى كالركود

[1] – عامر مصباح، **نظريات التحليل الاستراتيجي والأمني للعلاقات الدولية**، مرجع سابق، ص ص 70، 71.

[2] - Ken Booth , **Theory of World Security**, Cambridge University Press , 2007 , P 110 .

الاقتصادي والاضطهاد السياسي، وندرة الموارد والتنافس العرقي وتدمير الطبيعة، والارهاب ومختلف الجرائم والأمراض، ومن هنا يركز أصحاب المقاربة النقدية على أن الفرد والمجتمع هما الوحدتين الأساسيتين لتحليل الأمن وكذا المرجع الوحيد للدراسات الأمنية وليس الدولة، التي في بعض الأحيان تقف عائقا أمام أمن الأفراد من خلال السياسات التي تتبعها.[1] فقد انتشرت في العديد من الدول الافريقية والآسيوية وحتى أوربا الشرقية العديد من الظواهر الخطيرة، كأنواع مستحدثة من التهديدات التي تتميز بالتعقيد الشديد، من أبرزها الصراعات المسلحة ذات الطابع القبلي والأهلي والديني والسياسي داخل الدولة، وعمليات التصفية العرقية ومشاكل سوء التغذية وانتشار الأمراض المُعديّة، والارهاب وتجارة المخدرات والأسلحة وتخريب المجال الحيوي البيئي وغيرها، وهنا تعجز الدول على وضع حلول لهذه المشاكل الأمنية منفردة، فهي تتجاوز قدراتها بعد أن أصبحت تتخطي الحدود السيادية التقليدية لها، أو كما يصفها دانيال بيل (Daniel Bell) بأن التهديدات بعد الحرب الباردة أصبحت مشكلات أكبر من الدولة، وهو ما يؤكد من جهة ثانية ترابط أمن الشعوب في الدول الغنية والفقيرة على حد سواء. ومنه لم تعد الحرب هي الهاجس الأمني الكبير للعديد من سكان المعمورة، بقدر ما تخيفه المشاكل اليومية المتعلقة بالجوانب الاقتصادية، كندرة الموارد والسلع الضرورية، والاجتماعية كالفقر والبطالة والصراع، والصحية كالأمراض والأوبئة ونقص الرعاية الصحية، والبيئية كتلوث المياه والهواء ونقص الغطاء النباتي وغيرها.

إن طبيعة التهديدات هي التي تحدد طبيعة الوسائل وآليات المعالجة، ففي حين كانت التهديدات التقليدية ذات الطابع العسكري تتطلب معالجتها تدخل الدولة

[1] – عبد النور بن عنتر، مرجع سابق، ص 59 .

بالوسائل العسكرية، ويكون التدخل قبليا من خلال زيادة القدرات لردع العدوان أو بعدية بالدفاع والتصدي للقوات المعتدية، فان التهديدات المتنوعة التي نحن بصددها من غير المجدي حلها بواسطة القوة المسلحة، فهي تتطلب تدخلا قبليًا من خلال وسائل متنوعة في مجالات مختلفة، فهذه الوسائل مرتبطة بالحياة اليومية للإنسان، كالتنمية الاقتصادية والتنمية السياسية والتنمية الاجتماعية وغيرها من توفير شروط الحياة الكريمة، التي تجعل الانسان متحررا من الخوف والحاجة معاً حاضرا ومستقبلا .

ويمكن القول أن جُل الاتجاهات النظرية الحديثة، والمقاربات التحليلية والتفسيرية لإشكالية غياب الأمن تتأسس انطلاقا من النقد الموجه للتيار الواقعي، اعتبارا الى تركيزه على الدولة كفاعل وحيد ومرجعية في تحليل العلاقات الدولية، وعلى العامل العسكري كموضوع رئيسي ومحدد للقوة في السياسة الدولية وكقطاع للتحليل، واعتبار ذلك ضعف وقصور منهجي سببه الأساسي التركيز على تحليل الواقع الدولي خلال فترة زمنية معينة من تاريخ العلاقات الدولية دون غيرها (مرحلة الحرب الباردة)، مما جعل الدراسات الواقعية تتمحور حول عناصر محدودة الدولة/ القوة/ المصلحة/ توازن القوى، وهي بالفعل تعبر عن الحقبة التاريخية التي تطورت وسيطرت فيها الواقعية نظريا وأكاديميا من جهة وممارساتيا من جهة ثانية، وهو ما يمكن اعتباره الموجة الأولى في حقل الدراسات الأمنية، أو الدراسات القائمة على بنى مفهومية تقليصية أو ضيقة للأمن لاختزاله في مرجعية الدولة والقطاع العسكري .

في حين الموجة الثانية تميزت بالتعددية والتوسعية أو تعميق وتوسيع مفهوم الأمن، التعددية في التوجهات النظرية المختلفة نسبيّاً رغم أنها تتفق في النقد الشديد للواقعية، والتوسعية أو توسيع مفهوم الأمن عمودياً وأفقياً، عمودياً باتجاه المواضيع

والوحدات الأفراد الجماعات المجتمع والنظام الدولي مع الدولة Referent Object، وأفقياً باتجاه القطاعات الاقتصادي السياسي الاجتماعي والايكولوجي مع العسكري، وتم تجاوز المفهوم التقليدي السائد بمسمى الأمن القومي/الوطني، الى مفاهيم أكثر شمولا واتساعا كالأمن التعاوني والأمن المتبادل والشراكة الأمنية والأمن المتكامل، وتم تجاوز تسمية الدراسات الاستراتيجية بأجندتها المحدودة، الى مسمى الدراسات الأمنية أو دراسات الأمن الدولي بأجندات أكثر انفتاحا واتساعا، خاصة منها الدراسات الأمنية النقدية Critical Security Studies، ودراسات الأمن المجتمعي Social Security Studies .

وتعتبر مسألة الخطاب المتعلق بتحديد طبيعة التهديدات الأمنية ومدى خطورتها ذات علاقة بمفهوم الأمن أيضا، حيث أن الخطابات السياسية والايديولوجية تجاه القضايا هي المحدد الرئيس لتصنيف تلك القضايا على أنها أمنية أو غير أمنية فحسب دريدا Derrida :"يستحيل معرفة الواقع خارج نطاق الخطاب المستخدم ويستحيل التعبير عنه".[1] فتكرار الخطاب السياسي للنخبة أو الحكومة تجاه مسألة على أنها ذات طابع أمني وعلى انها تشكل تهديدا فعليا، يجعل المواطنين على اقتناع بذلك فتصبح هذه القضية أمنية يجب ادراجها ضمن السياسة العليا للدولة فحسب وايفر Waever : "يشكل الأمر مشكلة أمنية عندما تعلن النخب أنه كذلك".[2] فالخطاب

[1] – عبد الوهاب المسيري، **فتحي التريكي، الحداثة وما بعد الحداثة**، دمشق : دار الفكر، ط1، 2003، ص 89.

[2] - Ole Waever , " **Securitization and Desecuritization** " , In Ronnie D. Lipschutz (ed) , On Security , New York : Colombia University Press , 1998 , p 06 .

المهيمن اعتبارا الى قيم وايديولوجية ومصالح النخبة عنصر رئيس في تصنيف المسائل الأمنية أو أمننة المسائل الغير أمنية

المحور الثالث
المفاهيم الأساسية للأمن الدولي

المحور الثالث

المفاهيم الأساسية للأمن الدولي

1- الحرب

هي ظاهرة اجتماعية وسياسية معقدة، وهي أعلى درجات غياب الأمن، ووصفها Robert J. McMahon تعبيرا عن الحرب العالمية الثانية بأنها "الصراع الأكثر تدميرا في تاريخ البشرية".[1] وتعتبر أحد الوسائل الرئيسية للسياسة الخارجية، وتعرف تقليديا باستخدام القوة والوسائل العسكرية، غير أن استخدام مصطلح الحرب توسع الى العديد من المجالات الأخرى، كالحرب الباردة، الحرب الأهلية، الحرب الشاملة، الحرب الاقتصادية، الحرب النفسية، الحرب الاستباقية، الحرب المركبة، حرب الاحباط الحرب الالكترونية، الحرب الاعلامية، الحرب العادلة، الحرب الناعمة... الخ. هناك من يعتبر الحرب ملازمة للسياسة العالمية، لا يمكن أن تزول من سياسات الدول، فهي مرتبطة بمعضلة الأمن التي لا يمكن التخلص منها حسب جون هرتز John Herz.[2] وتعتبر حسب الواقعيين الحالة الطبيعية في النظام الدولي، فهي أعلى درجات التوتر في الصراع الدولي الذي هو حالة دائمة تطبع العلاقات بين الدول، في حين أنها حالة غير طبيعية ومرضية عند اللبراليين تسود عند فشل الفواعل فوق الدولة في تحجيم وردع سلوكيات هذه الاخيرة، أما بالنسبة للبنائيين والنقديين فهي ناتجة عن الفوضى الدولية وسيطرة المفاهيم والأفكار السلبية لدى الأفراد

[1] – روبرت جيه ماكمان، **الحرب الباردة**، ترجمة: محمد فتحي خضر، القاهرة: مؤسسة هنداوي للنشر والتعليم والثقافة، ط1، 2014 ص 11.

[2] – جون بيليس وستيف سميث، مرجع سابق، ص 418.

والجماعات، فهي انعكاس لصورة المجتمع الغير عقلانية التي يجب أن تتغير لتغيير حالة الفوضى الدولية المسببة للحروب والصراعات.

ومن أهم وأحدث استخدامات مصطلح الحرب، جاءت في اطار توسع مفهوم الأمن مثل **الحرب الناعمة** والحرب العادلة، حيث عرف **جوزيف ناي** (Joseph Nye) القوة الناعمة/اللينة المستخدمة في الحرب الناعمة بأنها **"القدرة على الحصول على ما تريد عن طريق الجاذبية بدلا من الارغام أو دفع المال..."**.[1] وهي القدرة على التأثير في سلوك الآخرين للحصول على النتائج والأهداف المتوخاة دون الاضطرار الى الاستعمال المفرط للوسائل العسكرية- الصلبة، لأن خصائص القوة الناعمة (غير العسكرية) أفضل من الصلبة (العسكرية) فهي تحقق أفضل النتائج بأقل التكاليف، وتعتمد على عدة أساليب أهمها:[2]

- استخدام القوة غير العسكرية للترويج للأفكار والقيم والسياسات المتبعة.
- اجتذاب الآخرين تلقائيا الى نظامها باستخدام الاغراء الخالي من الترهيب.
- إبهار الآخر بالمخزون الثقافي والحضاري والازدهار والرفاهية والانفتاح.
- استثمار نتائج الأعمال والانجازات المختلفة.
- اعتماد الطرق والأساليب الأقل تكلفة والأكثر استدراجا للآخر دون أدنى مقاومة.
- استخدام أسلوب التغلغل الناعم والصامت بغرض احداث تغييرات سياسية في الأنظمة.

[1] - جوزيف ناي، **القوة الناعمة - وسيلة النجاح في السياسة الدولية**، ترجمة: محمد توفيق البجيرمي، الرياض: مكتبة العبيكان، ط1، 2007 ص 12.

[2] - محمد حمدان، **الحرب الناعمة**، بيروت: دار الولاء للطباعة والنشر والتوزيع، ط1، 2010، ص ص 26، 27.

- تستمد القوة الناعمة تفوقها من خلال تكاملها مع القوة الصلبة.

وهي من الأساليب الحديثة التي تستخدم للسيطرة على الشعوب، من خلال استعمار العقول بدل استعمار الأوطان، انها الحرب الخفية بالأسلحة الذكية نطاقها الأساسي المجتمع الافتراضيVirtual Society البديل للمجتمع الواقعي Real Society.[1] وتم نشر القوة الناعمة من خلال عدة آليات مثل الثقافة الشعبية، الدبلوماسية العامة والخاصة، المنظمات الدولية، مجمل الشركات والمؤسسات التجارية العالمية، وحسب جوزيف ناي فان القوة الناعمة لأي دولة كبرى تنحصر في ثلاث عناصر أساسية: أولا – الثقافة العامة وما اذا كانت جاذبة أو منفرة للآخرين، ثانيا القيم السياسية ومدى جدية الالتزام بها في كل الظروف، ثالثا- السياسة الخارجية المتبعة ودرجة مشروعيتها وقبولها الطوعي من طرف دول العالم وشعوبه.[2]

وأهم نموذج لاستخدام القوة الناعمة حسب ناي هو القوة الأمريكية والتي تعتمد في ذلك على العديد من الوسائل أهمها :

- الشركات الاقتصادية الكبرى ورموز العلامات التجارية (كوكاكولا، ماكدونالد...)
- وغزارة وجودة الانتاج السنيمائي والانتاج الاعلامي والالكتروني (انتاج هوليود وترسانة الدعاية الاعلامية)
- شبكات الانترنت والمواقع الأمريكية المنتشرة في الفضاء الالكتروني.
- برامج التبادل الثقافي والمؤتمرات الدولية التي ترعاها أو تنظمها الولايات المتحدة.

[1] – نفس المرجع، ص 7.

[2] – رفيق عبد السلام، **الولايات المتحدة الأمريكية بين القوة الصلبة والقوة الناعمة**، مركز صناعة الفكر للدراسات والأبحاث، ط4، 2015 ص 9.

- حركات الطلاب ورجال الأعمال الأجانب التي تستقبلها الو.م.أ وما ينقلونه الى أوطانهم عند عودتهم.

أما الباحث الاستراتيجي الأمريكي جون كولينز فركز على دور العوامل الاعلامية والثقافية في القوة الناعمة "الحرب الناعمة عبارة عن استخدام الاعلام والتخطيط للتأثير على ثقافة العدو وفكره بما يخدم حماية الأمن القومي الأمريكي وتحقيق أهدافه وكسر ارادة العدو".

أما نظرية **الحرب العادلة** Just War Theory فهي تركز على وضع الضوابط والقيود الانسانية على سلوكيات الفواعل عند اللجوء الى الحرب (بما أنه لا يمكن تفاديها نهائيا). فهي ترتكز على وضع مجموعة من المبادئ والمعايير الأخلاقية النابعة من الفلسفات والشرائع الدينية والمعايير القانونية القائمة على الاجماع الدولي العام، ومن خلالها تحدد الوسائل والغايات المناسبة الاستخدام العنف في هذه الحرب العادلة.[1] ومنه جاءت نظرية الحرب العادلة كجزء من الاتجاه المعياري في تحليل العلاقات الدولية، حتى تكون وسيلة لبناء الأمن وليس فقدانه، وتتطلب هذه الحرب شروط وضوابط أهمها:[2]

الشرعية الدولية :

ويتطلب ذلك وجود قرار من الأمم المتحدة يخول التدخل واستخدام القوة العسكرية في حل النزاع.

[1] - Michael Walzer, **Just and Unjust Warss- Moral Argument with Historical Illustrations**, New York, BasicBooks, 4th ed. 2006, p 43-45.
[2] - Jacques Ellul, **Violence - Reflections from a Christian Perspective**, Trans. By Cecelia G.Kings, New York,The Seabury Press, 1969, P 5-8.

القصد الصحيح :

أن تكون الغايات الحقيقية هي الدوافع الانسانية مثل منع انتهاكات حقوق الانسان أو المساعدة على بناء ترتيبات أمنية وليس لتحقيق مصالح الدول.

القضية العادلة :

أن تكون الحرب مبررة انسانياً – **أنسنة الحرب** - ويعني وجود سبب عادل أو حق شرعي كالدفاع عن النفس وانهاء الاحتلال ووقف انتهاكات حقوق الانسان، فتكون أسبابها انسانية مع أدلة حقيقية ومقنعة عن وجود تهديدات جدية للأمن الانساني (عمليات تطهير عرقي، ابادة جماعية ...).

الأدوات الملائمة :

تلازم وتكافؤ القوة المستخدمة مع حجم التهديد والنزاع والقضية الانسانية، مع ضرورة وقف العمل العسكري بمجرد تحقيق الأهداف.

الاحتمالات المعقولة :

ويعني توقع نسبة نجاح العمل العسكري (الحساب الاستراتيجي)، أي الحرب التي تحقق بناء الأمن وتحسين ظروف معيشة المدنيين، وليس أن تخلف وضعاً أمنياً وظروف معيشية أسوأ من التي كانت موجودة قبل التدخل.

الملاذ الأخير :

أن يكون خيار شن الحرب الملاذ الأخير أو الخيار الأخير وذلك بعد استنفاذ كل الخيارات الأخرى كالدبلوماسية والوساطة والتهديد والعقوبات .... الخ.

التمييز الواضح :

ويعني التمييز بين الأهداف العسكرية والمدنية تمييزاً واضحاً ومؤكداً، حتى يتم ظرب الأهداف العسكرية فقط فلا يكون القصف عشوائيا ضد المجمعات السكنية

والمستشفيات والمدارس ...الخ، كما يمنع استخدام أسلحة الدمار الشامل أو الأسلحة الكيماوية وتبريرها انسانياً.

التوظيف النظري : النظريات والمقاربات النظرية المناسبة للتحليل

الحروب التقليدية/ ---التحليل الواقعي (القوة العسكرية، الدولة الفاعل الوحيد..).

--- التحليل اللبرالي (فوضوية النظام الدولي).

الحرب الناعمة/ --- اللبرالية الجديدة (دور الشركات الاقتصادية العالمية، الاعتماد المتبادل، حركة السلع عبر الحدود...).

--- التحليل البنائي (تهديد الهوية والقيم المجتمعية، غزو الثقافات الأجنبية).

الحرب العادلة / --- التحليل النقدي (التركيز على حقوق الانسان في أي مكان في العالم والتدخل لحمايتها – أمن الانسان أولا).

2- الارهاب

الارهاب ظاهرة انسانية شديدة التعقيد، فهي من أكبر التهديدات للأمن الانساني على مر التاريخ، ويعرف مفهوم الارهاب جدلا كبيرا، فلا يوجد اتفاق حول تعريف موحد له، بل أن العديد من التعريفات الشائعة تصل الى حد التناقض، فما تعتبره بعض الدول ارهابا تعتبره دول أخرى دفاعا شرعيا أو جهادا، لذا لا تزال هذه الظاهرة تُواجه بسياسات فوضوية غير متكاملة، وقد تتسبب هذه السياسات في حد ذاتها في زيادة رقعة وشدة انتشار الارهاب حاضرا ومستقبلا، كما أن العديد من الدول متورطة في تمويل الارهاب أو توظيفه لصالحها في اطار الصراع الدولي (ما يعرف بالحرب بالوكالة)، مثلما حدث في نهاية السبعينات وبداية الثمانينات مع

الولايات المتحدة الأمريكية، حيث قامت بتمويل وتدريب المقاتلين الأفغان لمواجهة المد الشيوعي في تلك الفترة، وأصبح الارهاب مع بداية القرن الواحد والعشرين من أكبر التهديدات الأمنية على الاطلاق محلياً اقليمياً وعالمياً.

فالإرهاب يعتبر نشاطاً موجهاً وعنفاً منظّماً يهدف الى تحقيق مكاسب سياسية بالأساس، وذلك من خلال زعزعت استقرار السلطة السياسية وإسقاطها أو إجبارها على تغيير مواقفها وسياساتها تجاه قضايا معينة، وهو فاعل مهم في الصراع السياسي ومُهدد حقيقي للأمن المجتمعي، له قدرة كبيرة على الإخلال بنظام النسق الاجتماعي، واستقرار الهيكل المؤسساتي والبناء الاقتصادي للدولة، فقد اعتبره البعض بديلا للحروب التقليدية. وأصبح الارهاب في العقود الثلاثة الأخيرة يتجاوز قدرات وحدود الدولة، بحيث أصبح لا يمكن بأي حال الفصل بين الارهاب الدولي والارهاب المحلي، لأن الحواجز الجغرافية والسياسية للدول لم تعد تشكل عنصرا حاسما في هذا الاطار.[1] وقد أحصى حلف الناتو سنة 2005 عدد الجماعات والتنظيمات الارهابية ب 388 جماعة وتنظيم ارهابي في العالم.[2] (منها من هي في حالة نشاط واخرى في حالة تأسيس) غير أن الاحصائيات متضاربة لعدم وجود اتفاق دولي حول تعريف الجماعات الارهابية، ففي سنة 2014 حددت سبعة قوائم (الولايات المتحدة الأمريكية، الاتحاد الأوروبي، إنجلترا، أستراليا، روسيا، كندا، الهند)، تضم 135 جماعة وتنظيم ارهابي في جميع قارات العالم، منتشرة على أكثر من

[1] – حسين شريف، **الارهاب الدولي وانعكاساته على الشرق الأوسط خلال أربعين قرنا**، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1997 ص 127.

[2] – حكيم غريب، **السياسة الدولية والقانون الدولي – مكافحة الارهاب الجوي**، القاهرة: دار الكتاب الحديث، ط1، 2013، ص 94.

43 دولة، أكثر 85 % من هذه التنظيمات تأخذ طابعا دينيا.[1] غير أنه لا يمكن في الحقيقة الفصل بصفة حاسمة بين الجماعات والتنظيمات الارهابية وغيرها من جماعات المقاومة والدفاع الشرعي، فهناك العديد من الاشكالات النظرية والاعتبارات السياسية والايديولوجية التي تقف عائقا أمام ذلك، وهو ما يعتبر في النهاية عائقا في احصائها أو وضع سياسات دولية مشتركة لمحاربتها.

الاشكالات النظرية في التوحيد المفاهيمي لظاهرة الارهاب:

- اشكالية غياب نظرية علمية متكاملة تصنف وتفسر الظاهرة.
- اشكالية منهجية مرتبطة بعدم توظيف مناهج علمية دقيقة (المنهج الكيفي، المنهج النقدي ...).[2]
- اشكالية ديناميكية مرتبطة بالتطور السريع للظاهرة اضافة الى اختلاف أنماطها ودوافعها.[3]
- الغموض والتناقض القانوني في التعامل مع الظاهرة اضافة الى ضعف التشريعات وعدم تطورها وفق تطور الظاهرة السريع.
- الطابع السوسيولوجي للظاهرة (معقدة جدا لارتباطها بالمجتمع).

---

[1] – محمد عبد السلام، **خريطة التنظيمات الارهابية في العالم – الارهاب لا دين له ولا وطن له**، متوفر على الرابط http://www.dostor.org/719907 تاريخ الدخول الى الموقع: 01/ 08/ 2017.

[2] – علي بن عبد العزيز بن علي العميريني، **مفهوم الارهاب في الفقه الاسلامي والقانون الوضعي (جزء 1)**، الرياض: مكتبة عبد العزيز العامة، ط1، 2007، ص ص 151، 152.

[3] – هبة الله أحمد خميس بسيوني، **الارهاب الدولي – أصوله الفكرية وكيفية مواجهته**، الاسكندرية: الدار الجامعية، ط1، 2009، ص 65.

- التوظيف الدولي للارهاب (توظيفه من طرف الدول في الصراع الدولي لتحقيق المصالح).
- تعدد صور الجرائم الارهابية وتداخلها مع أنواع الجرائم الأخرى.
- غياب الموضوعية في تحليل الظاهرة (مرتبطة بالمنطلقات الفكرية والايديولوجية) أقرب الى الذاتية منها الى الموضوعية.
- قوة الهيئة المعتمدة للتعريف (عدم تبني المنظمات الدولية لتعريفات موحدة والزام الدول بها).

ويصنف الارهاب الى ثلاث أنواع رئيسية:

ارهاب التنظيمات والجماعات ذات الطابع الديني:

الجماعات اليهودية المتطرفة، الجماعات المسيحية المتطرفة، التنظيمات الاسلامية المتطرفة.

ارهاب الدولة : ممارسات الكيان الاسرائيلي ضد الفلسطينيين، ممارسات الأنظمة الشمولية ضد شعوبها، سياسات الدول الامبريالية من خلال سياسات التدخل العسكري مثلما هو الحال بالنسبة للتدخل الأمريكي في العراق.

ارهاب الحركات الانفصالية :

مثلما هو الحال بالنسبة للعديد من الحركات الانفصالية في أوروبا مع نهاية القرن العشرين (حركة **إيتا** في اسبانيا، **إيرا** في ايرلند ....)

أهم أشكال الجرائم الارهابية : ظهرت في العقود الأخيرة صور وأشكال جديدة من الجرائم الارهابية، ومن أهمها الاغتيالات السياسية، عمليات اختطاف الطائرات، احتجاز الرهائن، الهجومات الانتحارية بواسطة الأحزمة الناسفة أو السيارات المفخخة وغيرها.

أسباب انتشار الارهاب دوليا :

- السياسة الدولية الجائرة وانتشار سياسات الاستغلال والهيمنة التي ولدت أوضاع اجتماعية واقتصادية معقدة في الدول الفقيرة، فأسباب الارهاب مرتبطة بتدني المستوى التعليمي والثقافي والصحي ومختلف المشاكل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية أكثر من غيرها.
- الاسهامات الفكرية والدعائية الغربية، خاصة المؤلفات التي ظهرت بعد أحداث 11 سبتمبر، مثل أطروحة صراع الحضارات، حيث غذت التطرف والعنصرية لدى المسلمين والمسيحيين.
- توظيف التنظيمات والجماعات الارهابية للوسائل التكنولوجية والاتصالية المتطورة مثل شبكة الانترنت، مما ساهم في تطوير عملياتها وتحالفها مع بعضها.
- انتشار الأسواق السوداء للسلاح فهناك العديد من المناطق في العالم تعرف انتشار كبير لتجارة الأسلحة (روندا، اثيوبيا، الكونغو،ليبيا، كولومبيا...).
- توظيف الارهاب في الصراعات الدولية ودعم الدول الكبرى لبعض الجماعات الارهابية، "ان الدول الكبرى تتحمل القسط الأكبر من مسؤولية تفشي ظاهرة الارهاب التي تهز العالم...".[1]

وللأسف قام الاعلام الغربي في العقود الأخيرة بموجة من الدعاية لإلصاق تهمة الارهاب بالإسلام، غير أن الحقيقة التاريخية تفند ذلك حيث تأكد بأن ظهور الارهاب كان قبل الاسلام بقرون، وكان ظهوره مع اليهود والمسيحيين المتطرفين،

[1] – أحمد يوسف التل، **الارهاب في العالمين العربي والغربي**، عمان: {د.د.ن} ط1، 1998، ص 18.

وقبلهم أيضا مع الأشوريين في القرن السابع قبل الميلاد وفي حكم الفرعونيين لمصر وغيرها.

3- المجازر والابادة الجماعية

الابادة الجماعية هي الاعتداء على حياة مجموعات بشرية بأكملها، وهناك ثلاث أنواع من الابادة جسدية وبيولوجية ومعنوية، ويكون هذا الاعتداء الاعتبارات عرقية أو دينية أو اثنية أو قومية، فهي من أبرز مهددات الأمن في العقود الأخيرة، وتعتبر عمليات التطهير العرقي من أهم صور الابادة الجماعية التي عرفها التاريخ، وظهر استخدام هذا المفهوم مع المفكر البولندي رافائيل ليمكين Raphael Lemkine سنة 1944 بعد المجازر التي نفذها النازيين الألمان ضد اليهود، وهو مصطلح مركب من كلمة يونانية "Geno" أي سلالة، وكلمة لاتينية "Cide" أي قتل، فهي قتل جماعة أو ابادة سلالة "Le Génocide – Néologisme".[1] حيث كانت تعرف قبل هذا التاريخ بمصطلح القتل الجماعي، وأخذت هذه الجريمة طابع الشرعية الدولية (التجريم الدولي) مع اتفاقية الابادة الجماعية بتاريخ: 09/ 12/ 1948. رغم عدم مصادقة الولايات المتحدة الأمريكية عليها، وعرفت هذه الاتفاقية جريمة الابادة الجماعية في مادتها الثانية [2] بأنها تعني الأفعال المرتكبة قصد التدمير الكلي أو الجزئي لجماعة قومية أو إثنية أو عنصرية أو دينية بصفتها أنها:

---

[1] – زوينة الوليد، **جريمة الابادة الجماعية على ضوء الاجتهاد القضائي للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا**، مذكرة ماجستير غير منشورة في القانون الدولي والعلاقات الدولية، كلية الحقوق جامعة الجزائر 1، السنة الجامعية 2012/ 2013، ص 12.

[2] – نص اتفاقية منع جريمة الابادة الجماعية والمعاقبة عليها – 09/ 12/ 1948 متوفر على الرابط https://www.icrc.org/ara/resources/documents/misc/62sgrn.htm

- **قتل أعضاء من جماعة.**
- **الحاق أذى جسدي أو روحي خطير بأعضاء من الجماعة.**
- **إخضاع الجماعة عمداً لظروف معيشية يراد بها تدميرها المادي كليا أو جزئيا.**
- **فرض تدابير تستهدف الحؤول دون إنجاب الأطفال داخل الجماعة.**
- **نقل أطفال من الجماعة عنوة الى جماعة أخرى.**

وتأخذ جريمة الابادة الجماعية مجموعة من الخصائص تميزها عن غيرها من الجرائم المهددة للأمن البشري وهي:

- **الطبيعة الدولية: فهي ليست جريمة داخلية من شأن الدولة، بل تأخذ الطابع الدولي مما يخول تدخل أعضاء المجتمع الدولي.**
- **الصفة غير السياسية: هي جريمة غير سياسية فهي متعلقة بالإنسانية والارث التاريخي المشترك للبشرية جميعا، فهي تتجاوز حدود الممارسة السياسية أو الصراع السياسي داخل نظام ساسي ما.**
- **المسؤولية الفردية: هذه الجرائم تنسب الى مرتكبيها وليس الى مؤسسات الدولة التي تحمل الصفة المعنوية، فيحاسب عليها مرتكبوها مثل وزراء الدفاع والعسكريين فيتابعون بصفتهم مجرمي حرب كأشخاص، مثلما حدث مع محاكمة ميلوسوفيتش في يوغسلافيا.**
- **عدم التقادم: جرائم الابادة الجماعية والجرائم ضد الانسانية لا تسقط أو تتقادم حسب اتفاقية ستراسبورغ 25/ 01/ 1974.[1]**

[1] – سامية بوروبة، **معاقبة الجرائم ضد الانسانية بين القانون الدولي والقانون الداخلي**، أطروحة دكتوراه غير منشورة في القانون الدولي والعلاقات الدولية، كلية الحقوق جامعة الجزائر 1، السنة الجامعية 2015/ 2016، ص 44.

أنواع وأشكال الابادة الجماعية:

01- **الابادة الجسدية:** وهي عملية القتل والتصفية الجسدية لجماعة غير مسلحة، أو عملية اخضاعها لظروف معيشية قاسية أو مهينة.

02- **الابادة البيولوجية**: تكون باعتماد اجراءات تحول دون نمو وتزايد الأفراد، فهي موجهة ضد النسل، كعمليات تعقيم الرجال والنساء، أو اجراء تجارب طبية أو تقديم لقاحات لتشويه النسل والسلالات البشرية لمجموعة بشرية.

03- **الابادة المعنوية**: وهي ابادة ثقافية وتاريخية، كإتلاف الارث الثقافي والديني وتدمير أماكن العبادة والأنصاب التاريخية، أو منع التحدث بلغة معينة أو كل ما يساهم في طمس الهويات الثقافية المتنوعة.

ومن أهم عمليات الابادة الجماعية التي شهدها التاريخ القديم والحديث ما يلي:

- الكلدانيين ضد مملكة يهوذا (القدس) 507 ق م من طرف نبوخد نصر في ما يعرف بعصر السبي البابلي.
- ابادة الاسبان لسكان الأراضي المكتشفة في أمريكا الشمالية والجنوبية.
- ابادة الأرمن من طرف الأتراك (1 الى 1.5 مليون أرمني تم قتلهم من طرف الأتراك).
- ابادة النازيين الألمان لليهود خلال الحرب العالمية الثانية الهولوكوست (تتضارب الاحصاءات بين 2 الى 6 مليون).
- ابادة الفرنسيين للجزائريين في 08 ماي 1945 (45 الف في بضعة أيام).
- ابادة اليهود للفلسطينيين منذ مجازر دير ياسين سنة 1948 الى صبرا وشتيلا في 1982 وحتى يومنا هذا.

- ابادة طائفة الهوتو لطائفة التوتسي في رواندا سنة 1994.

4- الأمن الانساني

ظهر مفهوم الأمن الانساني بقوة في منتصف التسعينات، وذلك اثر التغيرات الجوهرية التي حدثت في النظام الدولي، كظهور مشكلات أمنية جديدة مرتبطة بالحياة اليومية للأشخاص أكثر منها مشكلات دولية، فقد شهد عقد التسعينات العديد من الصراعات الحادة التي أخذت طابع الصراعات الداخلية بنسبة 95 % وكان ضحاياها مدنيين بنسبة 90 %، وارتبطت هذه المشكلات الأمنية بقضايا الصراع السياسي والقمع الاجتماعي والفقر والأمراض والبطالة والارهاب والتلوث والجريمة المنظمة وغيرها. ومنه أصبح مفهوم الأمن الانساني مرتبط بالتنمية الشاملة للدولة، وهو ما أكده اعلان الحق في التنمية الذي اعتمدته الجمعية العامة للأمم المتحدة في قرارها 128/14 الصادر بتاريخ 1986/12/04، على أنها عملية اقتصادية واجتماعية وثقافية وسياسية تهدف الى التحسين المستمر لرفاهية الأفراد.[1] وحدد تقرير الأمم المتحدة الانمائي لسنة 1999 مفهوم الأمن الانساني وربطه بالواقع الدولي بالوصف التالي "رغم ما تقدمه العولمة من خدمات للتقدم والحرية ... فإنها تفرض مخاطر هائلة على الأمن البشري في القرن 21، هذه المخاطر ستصيب الأفراد في الدول الغنية والفقيرة على حدّ سواء".[2] وحدد هذه المخاطر في:

[1] - يوسف بن عودة، **علاقة التنمية الدولية بحقوق الانسان**، المجلة العربية في العلوم الانسانية والاجتماعية، العدد 25، ديسمبر 2016 ص 02.

[2] - Human Development Report 1999, Published For the United Nation Development Programme (UNDP), New York , Oxford University Press 1999.

- عدم الاستقرار المالي.
- عدم استقرار الدخل.
- غياب الأمان الصحي.
- غياب الأمان الثقافي .
- غياب الأمن الشخصي.
- غياب الأمن البيئي.
- غياب الأمن السياسي والاجتماعي.

ومنه فمكونات الأمن الانساني متكاملة ويتوقف كل منها عن الآخر، فلا يمكن تحقيق الأمن الدولي الا من خلال تحقيق أمن الانسان في كل مكان، وحمايته من تسلط الدولة أولا ومن فشل مؤسساتها في تحقيق التنمية، فالدولة في حد ذاتها قد تكون أكبر مهدد للأمن الانساني من خلال بعض السياسات التي قد تعتمدها مثل:

- العنف المؤسساتي (تسريح العمال، رفع الضرائب، ...).
- تنفيذ القوانين بإجراءات بوليسية (المبالغة في ممارسة سياسات الاكراه).
- الصراع السياسي من أجل السلطة (ممارسة العنف من طرف الفواعل السياسية).
- انعكاسات السياسة الخارجية المتبعة (الدخول في نزاعات).
- فشل السياسات والمخططات التنموية الغير مدروسة أو المستوردة.
- قمع الحريات الأساسية الفردية والجماعية (خاصة حرية الاعلام).

فمقاربة الأمن الانساني ترتكز على صون حياة وكرامة الانسان المادية والمعنوية، وهي لا تلغي أمن الدولة، وانما تحول نقطة التركيز من أمن الدولة إلى أمن الإنسان، لأن هذا الأخير يعبر عن الأمن الشامل الذي يجمع بين مسألة حقوق

الانسان والتنمية الانسانية المستديمة الديمقراطية التشاركية، ومنه فهو يقوم على ثلاثة شروط أساسية يتعين على الدولة الاضطلاع بها وهي:

- **أنسنة التنمية** : وهذا يتطلب جعل التنمية تتمحور حول حاجات وحقوق الإنسان الأساسية وأن تكون شاملة ومتكاملة بين جميع المجالات الاقتصادية والسياسية والثقافية ...، وأيضا مستديمة تحقق طموحات وأهداف الأجيال الحاضرة واللاحقة على حد سواء.
- **دمقرطة الحياة العامة:** وذلك بجعل حق المواطنة ومبدأ حكم الأغلبية مصدرا للمشروعية والمشاركة السياسية، وأساسا للتداول السلمي على السلطة والتمثيل السياسي، وآلية ضابطة للأداء السياسي الحضاري ومحددة في الأخير لمسألة العقاب والجزاء.
- **تجسيد استقلالية القضاء**: وذلك ببناء دولة القانون، وترسيخ سمو التشريعات والتنظيمات العامة، التي تجسد بناء دولة الكفاءة والاستحقاق والجزاء والتمتع بالحريات الأساسية، وإنهاء حالات الرداءة واللاعدالة والتعسف، ومنه العدالة والمساوات في الحقوق والواجبات الفردية والجماعية.

والأمن الانساني ليس بديلا لأمن الدولة بل هو حجر الأساس لتحقيق أمن الدولة والنظام الدولي، فأمن الفرد مرتبط بأمن الدولة ويتحقق مع نجاح الاجراءات والسياسات التي تعتمدها، فهو يؤدي الى بناء شراكة حقيقية وفاعلة بين الانسان وحكومته، ويقوي أيضا العلاقة الوظيفية بين أمن الأشخاص بدولتهم، ومنه تحقيق الأمن بمقاربة انسانية، أين يرتبط بالضرورة أيضا بالأمن المجتمعي وأمن الهوية الاجتماعية للفئات المكونة للمجتمع في هذه الدولة، لأن الهدف الأساسي هو منع حدوث الصراعات بين الناس قبل تطور هذا الصراع الى صراع بين الدول، وهو ما

يتقاطع فيه أنصار المقاربة البنائية مع أنصار المقاربة النقدية. وهذا ما يحدد خصائص الأمن الانساني الأساسية التي يمكن تلخيصها في:

- الأمن الانساني شامل وعالمي ويعني حق الانسان في كل مكان من العالم.
- مكونات الأمن الانساني متكاملة ويتوقف كل منها على الآخر (ترابط الأمن الاقتصادي بالاجتماعي بالسياسي بالثقافي بالصحي بالبيئي ...).
- يتحقق الأمن الانساني من خلال الوقاية المبكرة (يتطلب حلول قبلية واستباقية مثل السياسات التنموية وليس معالجة بعدية لأنها غير مجدية).
- الأمن الانساني محوره الانسان – نوعية حياة الانسان.
- أمن الدولة ليس غاية بل وسيلة لتحقيق أمن الفرد.
- بناء الأمن الانساني يكون من الأسفل الى الأعلى وليس العكس.

أمن الفرد ----- أمن المجتمع ----- أمن الدولة ----- أمن النظام الدولي.

أهم الاتفاقيات الدولية التي دعمت قضية الأمن الانساني والتنمية البشرية:

- الاعلان العالمي لحقوق الانسان سنة 1948.
- الاتفاقية الدولية للقضاء على كل أشكال التمييز العنصري سنة 1965.
- المعاهدتين الدوليتين الخاصتين بالحقوق الاجتماعية والاقتصادية والحقوق المدنية والسياسية سنة 1966.
- اتفاقية القضاء على كل أشكال التمييز ضد المرأة سنة 1979.
- تقرير الأبعاد العالمية للتنمية البشرية سنة 1992.
- أبعاد جديدة للأمن البشري سنة 1994.
- تقرير أممي التنمية البشرية والقضاء على الفقر سنة 1997

- تقريري الأمم المتحدة للتنمية – العولمة بوجه إنساني سنة 1999.
- أهداف التنمية للألفية: تعاهد بين الأمم لإنهاء الفاقة البشرية سنة 2003.
- التعاون الدولي على مفترق طرق: المعونة والتجارة والأمن في عالم غير متساوٍ سنة 2005.
- محاربة تغيّر المناخ: التضامن الإنساني في عالم منقسم سنتي 2007/ 2008.
- نهضة الجنوب: تقدم بشري في عالم متنوّع سنة 2013.[1]
- اتفاقيات جنيف.

وتحقيق الأمن الانساني وفق هذا المفهوم مع بداية القرن الواحد والعشرين أصبح مرتبط بالعديد من التحديات الأمنية الجديدة .

5- التحديات الأمنية الجديدة

أ- الفقر : لقد أصبح الفقر من أكبر التهديدات الأمنية للأمن الانساني في بداية القرن الواحد والعشرين، حيث يموت سنويا ما يقارب 15 مليون نسمة نتيجة الجوع وسوء التغذية في افريقيا وآسيا، وهو الآن من أهم التحديات التي تواجهها البشرية، فقد أشارت الاحصائيات الى أن عدد الفقراء في العالم تجاوز 3 مليارات نسمة أي في حدود 50 % من سكان العالم، وهم من يعيشون على 2 دولار لليوم. وحوالي 15 % (أي 1 مليار / ن)من هؤلاء يدخلون في دائرة الفقر المدقع وهم من يعيشون على أقل من 1.25 دولار لليوم.[2] ويرتبط الفقر عموما

[1] – تقرير التنمية البشرية 2013، صادر عن برنامج الأمم المتحدة الانمائي (UNDP).

[2] - Marcio Cruz, James Foster, **Ending Extreme Poverty and Sharing Prosperity: Progress and Policies**, Development Economics World Bank Group. October 2015, p 05.

بالعجز عن تحقيق الحاجيات الأساسية، وهو حالة من الحرمان وانخفاض استهلاك الغذاء وتدني المستوى الصحي والتعليمي وقلة المدخرات، فهي مشكلة اقتصادية تأخذ أبعادا انسانية واجتماعية، وقد أصبحت جزءا مهما من تحقيق الأمن بمفهومه الواسع.

هناك العديد من المعايير والمؤشرات لقياس درجة الفقر وأهمها:

- نسبة الدخل ومعدل عمر الانسان.
- درجة تأمين المياه الصالحة للشرب.
- نسبة المتعلمين في المجتمع.
- معدل وزن الأطفال أقل من 5 سنوات.
- مستوى تقديم الخدمات الصحية.

ومن أهم أسباب زيادة نسبة الفقر في العالم، افرازات العولمة وقانون السوق العالمي، وانتشار الفساد في النظم الاستبدادية، وندرة الموارد مقارنة بالزيادة الكبيرة لعدد السكان، والاحتباس الحراري المسبب للجفاف، وساهم قانون السوق العالمي والاستغلال الذي تعرفه السياسة الدولية في عرقلة جهود القضاء على الفقر، ونتج عن ذلك عدم توازن في توزيع الثروة، حيث أن 23 % من سكان العالم (سكان الشمال) يحصلون على 82 % من الدخل العالمي، في حين يحصل سكان الجنوب على 18 % رغم أنهم يشكلون أكثر من 77 % من سكان العالم، فهناك بعض الدول تتجاوز نسبة الفقر فيها الخطوط الحمراء (روندا 87 %، تنزانيا 89 %، بورندي 87 %، بنغلاديش 84 % ...).

ب- الأمراض والأوبئة العابرة للحدود : أصبحت الأمراض والأوبئة المتنقلة أيضا من أكبر تهديدات الأمن الانساني في العقود الأخيرة (رغم وجودها منذ القدم)، ويتحول المرض الى وباء اذا اتسعت رقعة انتشاره وعجزت السلطات عن الحد من انتشاره، ومنه فهو مرتبط بالأمراض والفيروسات المعدية والمتنقلة بين البشر التي يصعب التصدي لها نتيجة سرعة انتشارها، ومعظم الأمراض التي تظهر في الحيوانات تنتقل الى الانسان، فحولي 75 % من الأمراض المتنقلة التي تصيب الانسان مصدرها الحيوان خاصة البعوض والحشرات والطيور التي تعيش في الأماكن الدافئة عالية الحرارة والرطوبة، ومعظم هذه الأمراض تتحول الى أوبئة خطيرة جداً أو قاتلة في الغالب، ومن أهم الأوبئة التي شهدتها بداية القرن الواحد والعشرين أنفلونزا الطيور (H1 N1 – H7 N9)، أنفلونزا الخنازير، جنون البقر، جائحة كورونا وغيرها، أما في القرن العشرين فقد قتلت الأوبئة ملايين البشر، فقد قتل الجذام في الستينات حوالي 10 مليون، ويقتل السل سنويا حوالي 2 مليون.

وهناك ثلاث أنواع أو درجات من الأمراض الوبائية:

- **الأمراض الوبائية ذات الأهمية الاستراتيجية:** وهي خطيرة جداً ومعروفة عالميا، تحتل صدارة الاهتمام العالمي، مثل أنفلونزا الطيور والملاريا والحمى القلاعية وغيرها.
- **الأمراض حديثة النشوء أو حديثة الظهور**: وهي غير معروفة تتطلب دراسة لتطوير سبل معالجتها، وذلك بعد تشخيصها تشخيصا دقيقا.

- **أمراض أقل خطورة تتطلب المتابعة**: وتتطلب اهتماما على المستوى الاقليمي والعالمي (اهتماما ميدانيا تكتيكيا)، مثل مرض طاعون المشترات ومرض النيوكاسل ...الخ.

ومن أهم أسباب انتشار الأمراض والأوبئة العابرة للحدود ما يلي:

- زيادة نسبة تلوث الهواء والمياه والغطاء النباتي (النفايات الصناعية الخطيرة، النفايات المنزلية، مخلفات الحروب والأسلحة الكيماوية).
- ارتفاع درجات الحرارة والرطوبة نتيجة زيادة حرارة وتلوث الغلاف الجوي للأرض (الاحتباس الحراري)، فمعظم الأوبئة والأمراض تظهر في المناطق الاستوائية عالية الحرارة والرطوبة.
- زيادة حركة وتنقل الأشخاص عبر الحدود (تشري الاحصائيات أن نسبة تنقلها عبر المطارات مرتفعة).
- حركة وتنقل الحيوانات عبر الحدود مثل هجرة الطيور .
- نقص المراقبة الصحية والمتابعة الميدانية وتهرب الدول من تحمل مسؤولياتها في حماية البيئة ونظافة المياه.
- التجارب الطبية وعمليات التلقيح التي تهدف الى تطوير السلالات وتسريع الانتاج لتحقيق الربح السريع (أهداف اقتصادية).
- عمليات التهجين والاستنساخ وزرع الجينات من أجل تطوير السلالات (سلبيا التطور في مجال الهندسة الوراثية).

وتحاول بعض المنظمات الدولية لعب دور مهم في محاربة ظاهرة الأمراض الوبائية العابرة للحدود، وذلك بالتنسيق والتعاون مع مجموعة من الدول، من خلال

محاولة الكشف المبكر لها واتخاذ الاجراءات المناسبة، اضافة الى تقديم الدعم الفني للدول والحكومات لتطوير خطط استراتيجية للتحكم فيها وهي:

- المنظمة العالمية للأغذية والزراعة الفاو (FAO).
- المنظمة العالمية لصحة الحيوان.
- منظمة الصحة العالمية.

ت- الاحتباس الحراري والتلوث البيئي:

ظاهرة الاحتباس الحراري مرتبطة بتراكم افرازات الهواء الملوث (مثل أكسيد الكربون) في الجو، فيشكل طبقة من الغلاف تحيط بالأرض وتمنع الحرارة المنبعثة منها من التبدد في المحيط الخارجي، فتخلق حالة من الاحتباس الحراري ملتصقة بالأرض تزيد من حرارتها، وتتسبب هذه الظاهرة في العديد من المخاطر مثل:

- زيادة ذوبان الجليد القطبي مما يتسبب في زيادة مياه المحيطات والبحار واختفاء مناطق من اليابسة.
- اتساع ثقب الأوزون نتيجة الغازات السامة والكربون الهيدروجين والكلورين والفلورين والبرومين.[1] الناتجة عن غازات أجهزة التبريد والمبيدات والرصاص الموجود في البنزين، مما يهدد الغلاف الجوي الذي يحمي الأرض من أشعة الشمس.
- زيادة نسبة التبخر التي ترتفع معها نسبة الأعاصير والفيضانات.
- زيادة ظاهرة التصحر وارتفاع عدد الحرائق.
- تقلص المساحات الصالحة للزراعة ونقص خصوبتها نتيجة زيادة نسبة تلوث المياه والهواء.

[1] - جون بيليس وستيف سميث، مرجع سابق، ص 682.

بدأ الاهتمام بقضايا البيئة بشكل جدي في مؤتمر ستوكهولم سنة 1972، وذلك في اطار الأمم المتحدة "مؤتمر الأمم المتحدة حول بيئة الانسان".[1] وتلته قمة الأرض سنة 1989 لمتابعة مدى تنفيذ هذا المؤتمر، وأقر ستة وعشرون مبدأ يخص التنمية وحماية بيئة الانسان وتأمينها من المخاطر التي تهدد أمن الانسان، والتي شكلت أساس للدبلوماسية البيئية التي جاءت بعد ذلك، وترتب عن هذا المؤتمر انشاء شبكات مراقبة عالمية واقليمية لمراقبة المشاكل البيئية خاصة: * **تلوث البحار** * **تآكل طبقة الأوزون** * **تلوث الهواء** * **الاحترار العالمي**. وتدعما أيضا بمؤتمر - ريو (The Rio Conference) عام 1992، الذي شكل أحد أكبر اجتماعات القمة على الاطلاق (150دولة، 153 رئيس دولة).

أما مع بداية القرن الواحد والعشرين فان مسألة تلوث البيئة والاحتباس الحراري، فقد أصبحت مسألة أمنية وتهديد أمني أشد خطورة على البشرية، خاصة في ظل تماطل الدول عن تقليص نشاطها الصناعي والتخلي عن الوقود الأحفوري (خاصة الفحم الحجري)، والعمل على تطوير مواردها من الطاقات البديلة والمتجددة، خاصة الولايات المتحدة الأمريكية فشركاتها مسؤولة عن أكثر من 30 % من الانبعاثات، فتلوث الهواء والاحترار العالمي الناتجين عن احتراق الوقود الأحفوري يسببان وفاة أكثر من 7 ملايين انسان سنويا حسب تقرير منظمة الصحة العالمية لسنة 2014، وبالتالي فأهم أسباب هذه التهديدات الأمنية مرتبطة بنشاطات الدول الصناعية الكبرى أكثر من أي شيء آخر.

[1] - نفس المرجع، ص 657.

ث-الجريمة المنظمة : تتجسد الجريمة المنظمة في العدد من الأشكال كتجارة المخدرات وتجارة الأسلحة وتجارة البشر وتبييض الأموال وغيرها، وهي تهدد الأمن الاقتصادي والاجتماعي والصحي للإنسان، وتعاني منها الدول الغنية والفقيرة على حد سواء، فتجارة المخدرات تطورت بشكل رهيب جعل من الدول الكبرى عاجزة عن حماية حدودها منها، فالمخدرات المنتجة في أمريكيا اللاتينية تصل للولايات المتحدة وأوروبا بطرق متعددة وكميات كبيرة جداً، وعائداتها تقدر بملايير الدولارات وقدرها بعض الاحصائيات بحوالي 320 مليار دولار سنويا (عائدات العصابات الروسية 8.5 مليار دولار، المكسيكية 6.5 مليار دولار، الايطالية 4.9 مليار دولار).

أما تجارة الأسلحة فقد أصبحت أكثر رواجا وانتشاراً في ظل اتساع رقعة النزاعات في افريقيا وموجة الثورات العربية في الشرق الأوسط، فهي رائجة في وسط وشمال افريقيا والشرق الأوسط وأمريكا الشمالية والجنوبية بشكل رهيب، جعل من الجماعات المتاجرة فيها أقوى من بعض الجيوش النظامية خاصة وأنها أصبحت تتعاون من الجماعات الارهابية في تبادل المصالح والمعلومات للتفوق على الأجهزة الأمنية للدول. أما تجارة البشر فلا تزال منتشرة بشكل كبير في آسيا وافريقيا، كتهريب النساء والأطفال لاستغلالهم في العمالة والدعارة، أو المتاجرة في الأعضاء البشرية وتهريبها للدول الغنية وغيرها.

المحور الرابع
الأمن الدولي وملامح النظام الدولي في عصر العولمة

المحور الرابع

الأمن الدولي وملامح النظام الدولي في عصر العولمة

1- تحول مفهوم القوة في العلاقات الدولية

مفهوم القوة عنصر جوهري في السياسة الدولية وتحديد نمط العلاقات الدولية، وهي الأسلوب الأساسي للتعامل بين الدول، حيث يرى **هانس مورغنثاو** في هذا الإطار أن السياسة الدولية هي صراع من أجل القوة، وقد عرف هذا العنصر المحرك للتفاعلات الدولية ثباتا في مفهومه خلال القرون الماضية حيث ارتبط بشكل حصري بمفهوم قائم على العامل العسكري على وجه التحديد وهو مل يطلق عليه **القوة الصلبة**، حيث كانت القوة العسكرية تتمتع بمزايا لا مثيل لها في تحقيق المكاسب السياسية والاقتصادية، فكانت تحقق نتائج كبيرة للدولة في زيادة المصالح وتحقيق الأمن والتفوق والهيمنة غير أن القوة بمفهومها التقليدي أصبحت غير قادرة على تحقيق تلك الأهداف في عصر العولمة، فقد أصبح مفهوم القوة يتمحور حول العامل الاقتصادي وأصبحت القوة الاقتصادية والتكنولوجية المقياس الفعلي لقوة الدولة فهناك قوى عسكرية ونووية غير أنها تفتقد للأمن الاقتصادي والمكانة في الاقتصاد الدولي مثل روسيا والهند، وبالمقابل دول أخرى تفتقد للقوة العسكرية والنووية غير أنها تصنف ضمن القوى الكبرى في العالم بفضل تفوقها الاقتصادي مثل ألمانيا واليابان. في حين ينظر آخرون الى أبعاد أخرى للقوة ف / **روبرت دال** مثلا يربطها بفن إدارة القوة التي تجعل الآخرين يقومون بأشياء ما كانوا ليقوموا بها لولا قدرة الدولة التي تتضمن عناصر متعددة كالقدرة الاقتصادية والعسكرية والموارد الطبيعية والبشرية وغيرها. وظهر أيضا مفهوم **القوة الناعمة** وحسب **جوزيف ناي** فهي تعتمد على الجاذبية بدلا من الإرغام، فهي قدرة الدولة على الحصول على ما تريد

عن طريق التأثير والإبهار والجاذبية، وذلك من خلال التأثير في سلوك ا آخرين للحصول على النتائج والأهداف المرجوة دون الاضطرار للاستعمال المفرط للوسائل العسكرية.

2- الثورة التكنولوجية في وسائل الاتصال ونقل المعلومات

اتسم النظام الدولي في العقود الثلاثة الأخيرة بظهور الثورة الصناعية الثالثة، أو ما يعرف بالثورة الهائلة في مجال وسائل الاتصال وسرعة نقل المعلومات، فقد شكلت الثروة التكنولوجية في هذا المجال تغييرا واضحا في نمط التفاعلات الدولية بين مختلف الفاعلين بما فيهم الدول، فقد زاد تأثير وسائل الإعلام بشكل غير مشهود في السابق، نظرا لدقة المعلومات الموثقة بأجهزة سمعية بصرية تتميز بالدقة وسرعة التداول على نطاق عالمي، وكذا على مستوى حكومي وغير حكومي، وتساهم في كشف تجاوزات الدول وانتهاكاتها للقانون الدولي وحقوق الإنسان. كما امتدت هذه الثورة التكنولوجية إلى مجالات مختلفة كتطور الأسلحة بمختلف أشكالها بما فيها أسلحة الدمار الشامل، فقد أصبحت الرؤوس النووية تحمل على صواريخ بعيدة المدى يتم التحكم فيها عن بعد وظهرت الطائرات بدون طيار، وتطورت العقول الالكترونية وأجهزة غزو الفضاء والهندسة الفضائية وغيرها من مجالات انتشار العامل التكنولوجي، وكل هذه التغيرات لها تأثير واضح على طبيعة النظام الدولي فهي تأثر فيه وتتأثر به.

3- عولمة المشكلات والقضايا المحلية

إن التطور الذي شهده العالم في مجال تطور وسائل الاتصال والمواصلات، أدى إلى عولمة المشكلات والقضايا المحلية التي أصبحت ذات طابع عالمي، مثل الفقر

والتخلف والتلوث البيئي والأمراض العابرة للحدود والإرهاب الدولي والهجرة غير الشرعية والجريمة المنظمة وغيرها، فأصبحت هذه القضايا سمة من سمات النظام الدولي في عصر العولمة وتحولت الى قضايا عالمية ومشاكل من مشاكل السياسة الدولية تهدد الأمن واستقرار في النظام الدولي.

4- تعدد الفاعلين الدوليين وتراجع مكانة الدولة

تزايد عدد الدول بفعل عمليات تفكك الدول والاتحادات (مثل يوغسلافيا والاتحاد السوفياتي ...) فقد كان عدد الدول عند تأسيس الأمم المتحدة أقل من 50 دولة، في حين اليوم العدد وصل الى 203 دولة كاملة السيادة، كما تضاعف دور الفواعل غير الدول في السنوات الأخيرة بفعل تأثير العولمة، حيث تقلصت سيادة الدولة بشكل ملحوظ، ولم تعد تلك السيادة صلبة كما في الماضي وأهم دليل على ذلك إعلان الجمعية العامة للأمم المتحدة سنة 1991 على تأييد التدخل الإنساني من دون طلب أو حتى موافقة الدولة المعنية، كما حدث في استخدام القوة من أجل حماية حقوق الإنسان في الصومال سنة 1992. وتمخض عن تعدد الفواعل غير الدولة على توزيع في مصادر السلطة نتيجة زيادة تأثير فواعل أخرى من غير الدول، خاصة الشركات المتعددة الجنسيات والمنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية، خاصة المنظمات التي تنشط في مجال حقوق الإنسان وحماية البيئة، كما أصبح للمنظمات الإرهابية بدورها دور مهم في التأثير على استقرار التنظيم الدولي، فقد تجاوز حدودها المستوى المحلي والإقليمي، وساهمت السياسات مكافحة الإرهاب الأمريكية في ظهور الإرهاب المضاد، كما زاد تأثير الأفراد في مجرى الأحداث الدولية وتوطيد أو توتر العلاقات بين الدول والمنظمات الدولية (قضية اغتيال الصحفي السعودي خاشقجي في اسطنبول).

5- السلاح الاستراتيجي ومبدأ توازن الرعب النووي

ظهرت بعد نهاية الحرب الباردة سياسة مشتركة أمريكية روسية تقوم على أساس ضرورة ضبط الأسلحة الإستراتيجية، وتوجت هذه السياسة باتفاقية ستارت2 (Start 2) عام 1993 (التي كانت امتداد لاتفاقية ستارت 1 سنة 1991)، حيث نصت على ضرورة تخفيض الترسانتين النوويتين بنسبة عالية، وضلت الولايات المتحدة متخوفة من الأسلحة التي تمتلكها بعض الدول الصغيرة مثل أوكرانيا وكازاخستان وبيلوروسيا، فحاولت دائما إقناع روسيا بضرورة ضبط هذه الأسلحة ومراقبتها باستمرار، في حين أنها غيرت سياستها بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 نحو إعطاء أولوية للحرب على الإرهاب واعتماد إستراتيجية الحرب الوقائية، مع تصعيد تصديها لدول مارقة تعتبرها خطرا على الأمن والسلم الدوليين بموجب امتلاكها لأسلحة الدمار الشامل مثل العراق وإيران وكوريا الشمالية، وحاولت من خلال مؤتمر نيويورك 2013 ضبط المخزون النووي لمختلف الدول النووية الصغيرة لمنع تسريبه الى أطراف وتنظيمات أخرى قد تشكل خطرا على مبدأ توازن الرعب النووي.

6- تحول شكل الصراعات والتهديدات الأمنية

منذ منتصف التسعينات تحول شكل الصراعات في النظام الدولي من صراعات بين الدول إلى صراعات ذات طابع اجتماعي وسياسي داخل الدول، غير أن أبعاد هذه الصراعات وانعكاساتها تتجاوز الحدود السياسية للدول لتهدد المنظومات الإقليمية والعالمية، وتتمثل هذه الصراعات الاجتماعية في عمليات الاقتتال ذات الأبعاد الطائفية والدينية والعرقية والإثنية، التي تتحول الى عمليات إبادة

جماعية وتصفية عرقية خطيرة جدا، خاصة تلك التي ظهرت في كل من يوغسلافيا بين 1991 و1998، ورواندا سنة 1994، والعراق بعد 2003، والصومال وبورندي وباكستان وأفغانستان وغيرها، فهذه الصراعات الاجتماعية أصبحت تهدد استقرار النظام الدولي في العقود الأخيرة. كما تضاعفت من جهة أخرى التوترات ذات الطابع السياسي في العديد من المناطق في العالم مثل الشرق الأوسط والقوقاز والبلقان وإفريقيا الوسطى، وهي ناتجة عن عدم الاستقرار السياسي والاضطهاد والفساد والقمع الذي تتميز به الأنظمة السياسية الشمولية في هذه المناطق، فكانت سببا في ظهور عدد كبير من التهديدات الأمنية الجديدة على غرار الإرهاب والهجرة غير الشرعية وغيرها وساهمت التدخلات الخارجية لبعض القوى الكبرى أيضا دور في ذلك على غرار تدخل الولايات المتحدة في العراق وأفغانستان والصومال .

7- انتشار ظاهرة التكتلات الاقتصادية والاعتماد المتبادل

أصبحت ظاهرة التكتلات الاقتصادية سمة بارزة في عصر العولمة، فالدول خارج التكتلات أصبحت غير قادرة على المنافسة في السوق الاقتصادية الدولية، ومنه أصبحت مضطرة للدخول في تكتلات اقتصادية تقلل من مخاطر المنافسة الخارجية لحماية اقتصادها والاستفادة من امتيازات داخل التكتل تمكنها من تطوير اقتصادها من خلال التكامل والاعتماد المتبادل، وخير دليل على ذلك ظهور عدد مهم من التكتلات مثل النافتا والاتحاد الأوروبي والآسيان وسارك والأوبك وغيرها، حيث أصبح النظام الدولي القائم في عصر العولمة غني جدا بالكتل والمجموعات الاقتصادية الكبرى الى درجة أنها أصبحت تغطي معظم دول العالم بما فيها الدول القوية اقتصاديا كألمانيا والصين واليابان وفرنسا وايطاليا ...، ولم تعد الدول قادرة على رسم مستقبلها دون عضويتها في تكتل اقتصادي وذلك مهما كانت قوتها

الاقتصادية أو العسكرية أو السكانية. ويعتبر نجاح التجربة الأوروبية عامل مشجع لهذه التكتلات إقليميا وعالميا للاستمرار في هذا النهج، فبفضل نجاحها الكبير أصبح طموح هذه التكتلات يتجاوز هدف التكتل الاقتصادي إلى أبعاد أخرى أمنية واجتماعية وسياسية.

8- اتساع الهوة في المستويات الاقتصادية والتنموية للدول

كما يرى البعض بأن مستوى التفاوت الاقتصادي بين الدول أصبح أيضا سمة بارزة من سمات النظام الدولي في عصر العولمة، وهو ما يطلق عليه ظاهرة اللاتجانس، حيث أصبح التباين شديدا في حجم القوة الاقتصادية والتكنولوجية للدول، وذلك رغم تمتعها نظريا بنفس قيمة السيادة والمساواة في القانون الدولي، غير أن الدول الصناعية الكبرى تسيطر بشكل شبه كلي على التجارة الدولية رغم أن شعوبها تمثل أقل من 23% من سكان العالم وتستفيد من 82 % من الدخل العالمي، في حين 77% من شعوب الجنوب يحصلون فقط على 18% من الدخل العالمي و10 % من حجم الصناعة العالمية، وهذا ما خلق عدم توازن بين دول الشمال الغنية ودول الجنوب الفقيرة. وهذا ما يسبب عدم الاستقرار في النظام الدولي، فمعظم الصراعات الاجتماعية والتهديدات الأمنية العابرة للحدود ناتجة بدرجة كبيرة عن هذا التفاوت في ظل عدم مساهمة الدول الصناعية الكبرى في عمليات التنمية في الدول الفقيرة من جهة، واستمرارها في سياسات الهيمنة والاستغلال ونهب ثروات هذه الدول الفقيرة من جهة ثانية.

9- اضمحلال دور القانون الدولي وازدواجية المعايير

يبدو بوضوح عدم التزام الدول بقواعد القانون الدولي (خاصة الدول الكبرى)، فقد أصبحت الدول تتجاهل الاتفاقيات الدولية المنظمة للشؤون العامة والقضايا الدولية المشتركة والمصيرية،خاصة قضايا حقوق الإنسان وحماية البيئة من التلوث، وتدمير الطبيعة والغطاء النباتي، والتغير المناخي والاحتباس الحراري وغيرها ومقابل ذلك ظهرت سياسة دولية تقوم على الازدواجية في المعايير وفي التعامل مع هذه القضايا، فانتهاكات حقوق الإنسان في سوريا أصبحت لا تحظى بالأولوية في السياسة الأمريكية والروسية، فهي تعتبرها مسألة مصالح قبل ذلك، والفقر وغياب الخدمات الصحية في اليمن تعتبرها السعودية والإمارات وإيران قضية سياسية إستراتيجية لتحقيق التفوق، في حين تعتبر عمليات الإبادة الجماعية للطائفة الروهينغا في بورما مسألة غير مهمة في السياسة الخارجية للدول الكبرى، كما تعتبر عملية القضاء على المساحات الغابية في الأمازون مسألة اقتصادية بالنسبة للاقتصاد الأمريكي، وأيضا مسألة التلوث والاحتباس الحراري في الكرة الأرضية مسألة غير مهمة فعلا بالنسبة للدول الكبرى خاصة الولايات المتحدة الأمريكية.

المحور الخامس
الاطار المؤسساتي للأمن الدولي

المحور الخامس

الاطار المؤسساتي للأمن الدولي

1- مجلس الأمن الدولي

هو جهاز من أجهزة الأمم المتحدة وفرع من فروعها الرئيسية، مهمته الأساسية حفظ السلم والأمن الدوليين، يتكون من 15 عضواً، 5 أعضاء دائمين (الولايات المتحدة الأمريكية، روسيا فرنسا، بريطانيا، الصين)، و10 أعضاء غير دائمين تنتخبهم الجمعية العامة لمدة سنتين، يتخذ القرارات بموافقة تسعة أعضاء بما فيهم الخمسة الدائمين المتمتعين بحق النقض، هو الجهاز الوحيد من أجهزة الأمم المتحدة الذي له سلطة اتخاذ قرارات ملزمة للدول (الأجهزة الأخرى تقدم توصيات للحكومات)، أنشئ المجلس وفق المادة 23 من ميثاق الأمم المتحدة، أما أدواته العسكرية فهي:

- **قوات حفظ السلام**: وهي مؤقتة وغير قمعية، تقوم بعدة أدوار أهمها وقف اطلاق القتال، تحقيق الهدنة، الاشراف على المفاوضات.[1]
- **قوات الأمن الجماعي**: وهي دائمة وردعية قمعية، تقوم بضرب المعتدي تتألف من قوات عسكرية للدول الكبرى.

(ما يعرف **بالقوات متعددة الجنسيات** فهي خارج نظام الأمم المتحدة، غير أنها يمكن أن تكون بديلة لها، ويتم تشكيلها عند الحاجة تبعا لاتفاقيات دولية مثل اتفاقية كامب ديفيد).

[1] – أحمد قلي، "**قوات حفظ السلام دراسة في ظل المستجدات الدولية**"، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة مولود معمري – تيزي وزو، 2013/ 2014، ص 164.

يعتبر تأسيس هذا الجهاز بعد الحرب العالمية الثانية دعما مهما لأفكار اللبراليين، فقد دعا هؤلاء دائما الى انشاء مؤسسات فوق الدول تكون لها قدرة على تحجيم قدراتها ولجوئها الى العنف والحرب، وهذا ما عكسته مبادئ مجلس الأمن، حيث تجسد دوره بشكل كبير في تحديد الاجراءات التي يجب على الأمم المتحدة اتخاذها لتسوية النزاعات الدولية، والقيام بوظيفة التحري والتحقيق في أسبابها، وطلب توقيع العقوبات أو تشجيع الأطراف المتنازعة على التسوية السلمية، وحتى تقديم توصيات وخطط الرقابة على السلاح وكل دواعي حفظ السلام والأمن. ويتمتع المجلس بصلاحيات واسعة تسمح له باللجوء الى استعمال القوة.[1] وتتمثل أدواره ومهامه فيما يلي:

- وضع الاجراءات المناسبة لمكافحة كل الأخطار التي تهدد السلم والأمن على المستوى العالمي.
- التدخل العسكري ضد الدول المعتدية في النزاعات.
- التحقيق والتحري في أسباب النزاعات والصراعات الدولية.
- تقديم توصيات لأطراف النزاع لحله سلميا من خلال الحوار قبل التدخل.
- توجيه طلب للأمين العام للتدخل والسعي لحل النزاع سلمياً.
- اصدار التعليمات بوقف اطلاق النار.
- ارسال المراقبين العسكريين أو قوات حفظ السلام لمنطقة النزاع.
- تطوير العلاقات الودية والثقة بين الدول والأمم.
- تقديم توصيات وخطط الرقابة على السلاح.

[1] - كريم خلفان، **مجلس الأمن وتحديات السلم والأمن العالميين دراسة على ضوء مقترحات اصلاح منظمة الأمم المتحدة** مجلة المفكر جامعة محمد خيضر – بسكرة، العدد العاشر 2017، ص 39.

- يقوم بلفت انتباه المحكمة لجرائم الحرب (له القدرة على شل نشاطها عند عدم الاستجابة).
- فرض العقوبات (منع توريد الأسلحة، فرض العزلة الدولية، قطع العلاقات الدبلوماسية، التضييق المالي والاقتصادي، الحصار الاقتصادي أو العسكري ...).
- مع التسعينات أنشاء نظام للرقابة على عمليات بيع السلاح (صفقات السلاح).

وشكلت عمليات تدخل مجلس الأمن الناجحة في العديد من النزاعات والحروب الأهلية التي شهدت انتكاسات كبيرة لحقوق الانسان دعما مهما لأفكار مقاربة الأمن الانساني (المقاربة النقدية)، ومبررات الحروب العادلة والانسانية، فقد نجح مجلس الأمن في انهاء الصراع في يوغسلافيا في بداية التسعينات، بعد الانتهاكات الواسعة لحقوق الانسان وجرائم الابادة الجماعية المرتكبة من طرف الصرب ضد المسلمين، كما أشرف على وقف اطلاق النار في الحرب الأهلية في أنغولا سنة 1995، وساهم في انهاء التمييز العنصري في جنوب افريقيا، والاشراف على الانتخابات الديمقراطية في أكثر من 45 بلد، وغيرها من المهام الأخرى.

غير أن فشل مجلس الأمن في حل العديد من النزاعات الدولية والحروب الأهلية، يدعم بشكل كبير أفكار الاتجاه الواقعي في تأكيدهم لفوضوية النظام الدولي، وغياب الفواعل فوق الدولة ودورها في الحد من لجوء الدول الى العنف، وهذا ما جعل العديد من الدول تنادي بضرورة اصلاح نظام الأمم المتحدة وتحريره من سيطرة الدول الكبرى خاصة الولايات المتحدة الأمريكية.[1] فقد فشل مجلس الأمن

[1] - ناجي ملاعب، **مشاريع اصلاح مجلس الأمن الدولي وانعكاسه على الأمن الجماعي"** متوفر على الرابط http://sdarabia.com/?p=45302 تاريخ الدخول : 10/ 08/ 2017.

حسبهم في العديد من النزاعات والحروب والتدخلات العسكرية التي نفذتها القوى الكبرى في العقود الأخيرة، سواء كان ذلك بقرار صادر عنها أو بدونه ومن أهمها:

- الفشل في انهاء الاعتداءات الاسرائيلية على الفلسطينيين وعدم الزامها بتنفيذ القرارات الصادرة عنه منذ 1967.
- الفشل في التدخل لإنهاء الحرب في سوريا منذ أكثر من 6 سنوات، رغم وجود انتهاكات واسعة لحقوق الانسان وأدلة على استخدام اسلحة محضورة دولياً.
- الفشل في وقف التجارب النووية وتطوير ترسانات الأسلحة المحضورة (كوريا الشمالية).
- الفشل في منع التدخلات العسكرية ضد الدول خارج الشرعية الدولية (التدخل الأمريكي على العراق في 2003 دون صدور قرار أممي يجيز التدخل).
- الفشل في انهاء الحرب الأهلية في جنوب السودان رغم استمرارها لسنوات.
- عدم القدرة على احالة بعض مجرمي الحرب على محكمة العدل الدولية مثلما حصل مع ميلوسوفيتش (اارييل شارون، بشار الأسد، بوش الابن ...).
- عدم التدخل في العديد من عمليات الابادة الجماعية وانتهاكات حقوق الانسان (بورما، اثيوبيا اريتيريا ...).

ويعاني مجلس الأمن من العديد من المشاكل والارهاصات التي ترهن دوره عمليا، ولعل أبرزها عدم قدرته على التدخل في العديد من النزاعات في فترة زمنية واحدة، وهو ما جعله غالبا يتدخل من خلال وكيل مثلما هو الحال في استخدام الجيش الأمريكي في الصومال سنة 1992، والتدخل في حرب الخليج سنة 1991، والتدخل في ليبيا سنة 2011 بواسطة القوات الفرنسية، في حين أن المادة السابعة تشير بأن تنفيذها يجب أن يكون من خلال القوات الأممية. كما أن العديد من

التدخلات لم تساهم في بناء الأمن، بل على العكس تماما أصبحت مصدرا لتهديد الأمن العالمي مثلما هو الحال في العديد من التدخلات كأفغانستان وليبيا.

***** نظام الأمم المتحدة *****

النظام المركزي	الصناديق والبرامج	الوكالات المتخصصة
مجلس الأمن الدولي	(تخضع لاشرف الأمم المتحدة- ميزانيتها تطوعية)	(مؤسسات دولة مستقلة عن الأمم المتحدة)
مجلس الوصاية	برنامج الأمم المتحدة الانمائي (UNDP)	منظمة الأغذية الزراعية (FAO)
المجلس الاقتصادي والاج	صندوق الأمم المتحدة للطفولة (UNICEF)	منظمة الصحة العالمية (WHO)
الجمعية العامة	برنامج الغذاء العالمي (WFP)	منظمة العمل الدولية (ILO)
الأمانة العامة	مؤتمر الأمم الم للتجارة والتنمية (UNCTAD)	منظمة الأمم الم للتربية والعلوم والثق (UNESCO)
محكمة العدل الدولية	صندوق الأمم المتحدة لأنشطة السكان (UNFPA)	منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية

(هناك صناديق وبرامج ووكالات أخرى)

المصدر : جون بيليس وستيف سميث، **عولمة السياسة العالمية**، الامارات العربية المتحدة: مركز الخليج للأبحاث، ط1، 2004 ص ص 556، 557.

2- منظمة الأمن والتعاون في أوروبا

هي منظومة أمنية اقليمية تأسست سنة 1975 في مؤتمر هلسنكي، تحت تسمية مؤتمر الأمن والتعاون الأوروبي، ضمت 35 دولة من دول أوروبا الغربية والوسطى

ودول الكومنولث والولايات المتحدة الأمريكية وكندا، وذلك من أجل توطيد أسس السلام الأوروبي وانهاء الانقسامات التقليدية ووضع قواعد لبناء الثقة.[1] حيث تم تأسيسها من أجل تحقيق مجموعة من الأهداف أهمها:

- انهاء الانقسامات التقليدية وتوحيد الألمانيتين ومنع نشوب الصراعات.
- منع التسلح وبناء الترسانات النووية وادارة الأزمات واعادة التأهيل بعد نهاية الصراع.
- توطيد السلام الأوروبي ووضع أسس بناء الثقة.

وبتاريخ 31/ 12/ 1994 حدثت تحولات نوعية في عمل هذه المنظومة الأمنية أهمها:

أ- تحول التسمية:

تحولت من تسمية **مؤتمر** الأمن والتعاون الأوروبي (Conference On Security And Coperation In Europe) الى **منظمة** الأمن والتعاون في أوروبا (Organisation For Security And Coperation In Europe).

ب- توسع في العضوية:

من 35 دولة أوروبية الى 56 دولة، مع الاتجاه في توسعه نحو دول جمهوريات آسيا الوسطة وجمهوريات القوقاز.

ت- توسع في المهام والأدوار:

توسعت مهامه نحو قضايا وتهديدات أمنية جديدة (من قضايا الأمن الصلب الى الجمع بين قضايا الأمن الصلب واللين) ومن أهمها:

[1] - جمال الخرسان، **"منظمة الأمن والتعاون في أوروبا 40 عاما على التأسيس"**، متوفر على الرابط / هلسنكي-جمال-الخرسان/ http://al-aalem.com تاريخ الدخول الى الموقع: 05/ 08/ 2017

- مكافحة ظاهرة الارهاب والاهتمام بمختلف المسائل الأمنية في المتوسط كالهجرة غير الشرعية.
- حماية حقوق الأقليات القومية وحماية الحريات وحقوق الانسان وحرية الاعلام.
- دعم أسس الديمقراطية ومؤسساتها وحمايتها وتكريس قوة القانون.
- دعم أسس بناء الثقة والشفافية في بيع ونقل الأسلحة (تبادل الزيارات العسكرية).
- ضمان استقلالية القضاء والدعم التشريعي والحكم الديمقراطي والترسيخ الديمقراطي.
- محاربة الجريمة المنظمة (تجارة البشر، تجارة المخدرات، تجارة الأسلحة، تبييض الأموال.
- رعاية وتتبع اعمال الأجهزة الأمنية (الشرطية) وحفظ الأمن المدني.
- مكافحة معاداة السامية والتمييز ضد المسلمين وحقوق المرأة.

كما تم تدعيم المنظمة بعد مؤتمر لشبونة 1995 بإنشاء قوات أوروبية مشتركة يمكن وضعها تحت تصرف المنظمة، وهي:

- **قوات تدخل برية – اليورو- فور EURO-FOR .**
- **قوات تدخل بحرية – اليوروما – فور EUROMA –FOR .**

وتعمل المنظمة بنظام السلات الثلاث:[1]

أ- قضايا الأمن السياسي والعسكري والرقابة على التسلح: وهي البعد الأول الذي يركز على الدبلوماسية الوقائية، وكبح انتشار الأسلحة، واجراءات تعزيز الثقة

[1] – أسامة مخيمر، **التعاون المتوسطي**، القاهرة: مركز المحروسة للبحوث والتدريب والنشر، ط1، 1998، ص ص 97، 98.

(Confidence Building Measures) والشفافية كآلية للتوفيق بين رغبات الأطراف.

ب- قضايا التعاون الاقتصادي والعلمي والفني والبيئي: وهي البعد الثاني الذي يركز على تحقيق الأمن الاقتصادي والبيئي، وتشجيع الحكم الرشيد، والاقتصادات الحرة والوصاية الحمائية للبيئة، وكذا العمل على عدم تحول القضايا الاقتصادية والبيئية الى تهديدات للأمن.

ت- قضايا التعاون الانساني والثقافي: وهي البعد الثالث الذي يركز على تحقيق الأمن من خلال تعزيز احترام حقوق الانسان الأساسية، والتسامح بين الأعراق، وتنمية المؤسسات المدنية والسياسية، ومراقبة الانتخابات وحرية وسائل الاعلام وسيادة القانون... الخ.

أما أهم انجازات المنظمة فتتمثل فيما يلي:

- توحيد الألمانيتين واسقاط جدار برلين سنة 1989 (وهو أكبر رهان عند تأسيس المؤتمر).
- تنظيم الانتخابات المحلية في كوسوفو وتوطيد دعائم الاستقرار سنة 1999 وفق القرار 1244.
- تقليص ترسانة الأسلحة في أوروبا خاصة في مناطق الصراعات، حيث أنه من 2001 الى 2006 دمرت الدول الأطراف في المنظمة حوالي 6.4 مليون قطعة سلاح صغير، وذلك بعد الاتفاق على وثيقة الأسلحة الصغيرة والخفيفة (SALW).[1]

[1] - زدزسلاف لاتشوفسكي، **"الحد من التسلح التقليدي"**، **الكتاب السنوي: التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 2008، ص ص 758-760.

- استخدام الدبلوماسية الوقائية لإنهاء الصراع في البوسنة، وتعليق عضوية يوغسلافيا مقابل قبول عضوية جمهورية البوسنة والهرسك.
- حل النزاع بين أرمينيا وأذربيجان سلميا من خلال المفاوضات سنة 2010.
- التدخل في الأزمة الأوكرانية سنة 2013، والمساهمة ميدانيا في حل الأزمة بنشر 370 مراقباً عسكرياً في منطقتي (لوهانسك ودونيتسك) لمراقبة وقف اطلاق النار وتسهيل الحوار بين الأطراف.
- توسيع الاهتمامات الأمنية الى جوار المتوسط (جنوب المتوسط) من خلال التعاون الأمني مع مجموعة من الدول كالجزائر ومصر والمغرب وتونس الأردن واسرائيل، ومنحهم صفة شركاء. مع دعوتها لحضور اجتماعات المؤتمر المستقبلية والمشاركة فيها في كل ما يتعلق بالأمن التعاون في المنطقة، كما تقرر أن ينظم المؤتمر ندوات شرق أوسطية حول مواضيع أخرى في مجالات مختلفة كالاقتصاد والبيئة والواقع الديمغرافي.[1]

3- مجلس السلم والأمن الإفريقي

هو جهاز تنفيذي من أجهزة الاتحاد الافريقي، تم تأسيسه رسميا في 25/ 05/ 2004 بعد اقتراحه من طرف الاتحاد الافريقي في مؤتمر لوساكا 2002، يتكون من 15 عضوا ينتخبون من طرف الجمعية العامة للاتحاد على أساس اقليمي، يضطلع بمهام تعزيز السلام والأمن والاستقرار في القارة الافريقية، يعمل بالتنسيق

[1] - سيغرد بولينجر، "**مشروع النظام الأمني الأوروبي وانعكاساته على الأمن العربي**"، أعمال مؤتمر دولي بعنوان: تحديات العالم العربي في ظل المتغيرات الدولية، نظم بتاريخ: 25/ 27-01-1994، القاهرة: مركز الدراسات العربي الأوروبي، 1994 ص ص 156، 157.

والتعاون مع أجهزة أخرى كمجمع الحكماء، والقوة الافريقية للتدخل السريع، ونظام الانذار القاري المبكر.[1] اعتمد آليات وأدوار جديدة بعد فشل منظمة الوحدة الافريقية في انهاء النزاعات والجرائم ضد الانسانية، وذلك نتيجة اعتمادها على مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، لذا منح الاتحاد بموجب المادة 04 من قانونه التأسيسي حق التدخل للمجلس في الاقليم الجغرافي للدول الأعضاء في ثلاث حالات أساسية بناءً على قرار يطلبه من الجمعية العامة وهي :

- الحرب الأهلية وجرائم الحرب.
- جرائم الابادة الجماعية.
- الجرائم ضد الانسانية.

يضطلع المجلس بالعديد من المهام ة والأدوار لتحقيق المهمة والهدف الرئيسي لإنشائه، وهو الحفاظ على السلم والأمن والاستقرار في افريقيا وأهم هذه المهام:

- صنع القرارات المتعلقة بمنع النزاعات وادارتها وتسويتها.
- دعم الظروف المناسبة والضرورية لتحقيق التنمية المستدامة (الأمن السياسي والاقتصادي والاجتماعي).
- وضع ترتيبات الأمن الجماعي والانذار المبكر (تقديم توصيات للجمعية العامة تجاه النزاعات بغرض اصدار قرارات لاحتواء النزاعات قبل تفاقمها).
- استخدام الدبلوماسية لحل النزاعات ودعم الحلول السلمية (الحوار والتفاوض، الوساطة، المصالحة ...).

[1] - علي حسن السعدني، "**بروتوكول انشاء مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الافريقي**"، متوفر على الرابط
http://www.shbabmisr.com/t~97795 تاريخ الدخول الى الموقع: 09/ 08/ 2017.

- اعادة بناء السلام بعد حل الصراعات --- اعادة التأهيل والتعمير.
- دعم وتعزيز الممارسات الديمقراطية والحكم الراشد وسيادة القانون.
- حماية الحريات الأساسية وحقوق الانسان وفق قواعد القانون الدولي الانساني.
- احترام وحدة وسيادة الدول وعدم التدخل في الشؤون الداخلية (باستثناء الحلات الثلاث المذكورة أعلاه).
- فرض العقوبات على الحكومات التي تحدث فيها تغيرات غير دستورية.
- تنفيذ برامج نزع السلاح.
- الاغاثة الانسانية وادارة الكوارث.
- اعادة توطين اللاجئين.

أهم التدخلات التي نفذها المجلس:

أ- أزمة دارفور بالسودان: قام المجلس بعد اشتداد النزاع القبلي في دارفور (جنوب السودان) بنشر قوات حفظ السلام شهر أكتوبر 2004، قدرت هذه القوات في البداية ب 3300 جندي وارتفعت الى 7731 جندي في أفريل 2005، قامت على الاشراف على عمليات وقف اطلاق النار، غير أن اشتداد الصراع مع نهاية 2006 أظهر عجز المجلس على السيطرة على رقعة النزاع الواسعة، مما دفع الأمم المتحدة للتدخل سنة 2008.[1]

ب- أزمة جزيرة أنجوان بجزر القمر: تتمثل أزمة جزر القمر في محاولة سلطات جزيرة انجوان الانفصال على جمهورية جزر القمر، فحاول المجلس في البداية بمحاولة حل

[1] - محمد هيبة علي أحطيبة، "**دور مجلس السلم والأمن الافريقي في حل النزاعات وتسويتها في افريقيا**"، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 27، العدد الثالث، 2011، ص ص 640- 643.

النزاع سلميا، وذلك من خلال ارسال بعثة متكونة من 642 فردا (من المراقبين المدنيين والعسكريين) سنة 2007، وذلك من أجل الاشراف على الانتخابات ودعم الحل السلمي، غير أن فشل المساعي السلمية دفعها الى فرض عقوبات اقتصادية ثم تنفيذ عمليات عسكرية سنة 2008 ضد سلطات هذه الجزيرة، وكان ذلك وفق القرار الصادر عن الاتحاد الافريقي رقم/ 186، ونجح المجلس في الأخير في مهمته الأساسية بمنع الجزيرة من الانفصال.[1]

حاول المجلس من جهة ثانية القيام ببعض المهمات الأخرى كمساعد لأطرف أخرى في حل بعض النزاعات، مثلما هو الحال في مساعدة المجموعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا (الإيكواس) في تسوية النزاع بالطوغو سنة 2005، والتدخل لدعم القوات الفرنسية سنة 2013 في مالي وفق قرار مجلس الأمن رقم/ 2085، غير أن دوره كان ثانويا مما أكد بأن امكانيات المجلس محدودة جداً، فهو غير قادر على تسوية النزاعات الواسعة الانتشار (باستثناء النزاعات الصغيرة المحدودة الانتشار مثل نزاع جزر القمر) أو المعقدة، والتي عددها كبير في القارة الإفريقية، وخير دليل على ذلك فشله في حل نزاع دارفور وعدد كبير من النزاعات الأخرى المنتشرة في القارة الافريقية.

أهم اخفاقات مجلس السلم والأمن الافريقي:

– الفشل في التدخل في العديد من النزاعات، مما فتح المجال لتدخل بعض القوى الأخرى من داخل وخارج القارة الافريقية مثل: – تدخل المجموعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا في الحرب الأهلية في كوديفوار الذي انتهى بتوقيع اتفاقية سلام

[1] – نفس المرجع، ص ص 638– 640

(واقادوغو 2007). – تدخل أوغندا في انهاء الابادة الجماعية ضد التوتسي في رواندا. – تدخل فرنسا العسكري في مالي وليبيا، ودور بعض المنظمات الأخرى مثل (إيقاد) –الهيئة الحكومية للتنمية ومكافحة التصحر.

– الفشل في التدخل في عدد كبر من النزاعات المنتشرة بشكل مكثف في افريقيا (بورندي، ليبيريا سيراليون، اثيوبيا، السودان، الصومال، اريتيريا، رواندا، أنغولا، زيمبابوي، ساحل العاج الكونغو الديمقراطية...) رغم أن معظم هذه الدول عرفت نزاعات شهدت عمليات ابادة جماعية وانتهاكات كبيرة لحقوق الانسان.

وهناك العديد من المشاكل والارهاصات التي تعيق مجلس السلم والأمن الافريقي على النجاح في مهامه، ولعل أبرزها ضعف التمويل ونقص الامكانيات المتاحة، وذلك لأن معظم دول افريقيا فقيرة وغير قادرة على دفع الاشتراكات والاعانات، لذلك يتلقى المجلس الهبات من منظمات وأطراف خارجية تجعله رهينة لخدمة مصالحها، اضافة الى خضوعه الى ضغوط القوى الكبرى التي ترتبط مصالحها في افريقيا بأطراف هذه النزاعات مثلما هو الحال لفرنسا وبريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية. كما أن طبيعة النزاعات والصراعات في افريقيا تختلف عن غيرها من النزاعات في مناطق العالم الأخرى، وذلك لأنها تتميز برقعة الانتشار الواسعة والتعقيد الشديد والارتباط بأجندات أجنبية وأنظمة دكتاتورية، وكل ذلك يعقد من مهام مجلس السلم والأمن الافريقي والاتحاد الافريقي على حد سواء.

4- منظمة حلف شمال الأطلسي وأدوارها الجديدة بعد الحرب الباردة

تأسست هذه المنظمة في اطار الحرب الباردة كحلف دفاعي ضد المد الشيوعي وضد حلف وارسو، وذلك وفق ميثاق بروكسل 17/ 03/ 1945، وضم ما يعرف باتحاد الدول الديمقراطية (فرنسا، بلجيكا، لكسمبورغ، هولندا، إنجلترا، ثم توسع

لدول أخرى كالولايات المتحدة الأمريكية كندا، ايطاليا، النرويج، البرتغال، ايسلندا، وتمثلت مبادئه وأهدافه آنذاك في الأمن والدفاع الجماعي للدول الأعضاء، وتنمية العلاقات السلمية وفض النزاعات بالطرق السلمية.

منظمة حلف شمال الأطلسي بعد 1990:

بعد نهاية الحرب الباردة قام الحلف **بتكييف وتجديد** أدواره وأهدافه، وخلق **أجندة أمنية جديدة**، حيث تحول من تطبيق مفهوم **الدفاع الجماعي** الى تطبيق مفهوم **الأمن الجماعي**، فانتقل من الدفاع عن الدول الأعضاء من الاعتداءات الخارجية الى حماية **المصالح** الأمنية والاقتصادية الاستراتيجية للدول الأعضاء داخل وخارج الاقليم الجغرافي للمنظمة، فتوسع مجال تدخله الى دول الجوار لحماية مصالح أعضائه، وأصبح الطابع **البراغماتي** يطبع تصور الحلف ومهامه.

بعد قمة قادة الحلف في روما 1991 توجه اهتمامه نحو الأمن في المتوسط، حيث ناقش مختلف التهديدات الأمنية المعقدة التي تصب في اطار الأمن الناعم (كالهجرة غير الشرعية وتجارة المخدرات وتجارة البشر) على أساس أنها قادمة من الجنوب، ثم أكد ذلك في الاجتماع الوزاري ببروكسل 1994 وقمة واشنطن 1999، حيث اعتبر أن أمن الحلف والأمن الأوروبي عموما مرتبط بالأمن في جنوب المتوسط ومنطقة الشرق الأوسط، ومنه أصبحت المنطقة العربية **تحت مظلة الحلف الأمنية** (في المجال السياسي والعسكري للحلف). فصارت منطقة المتوسط في ظل السياسة الجديدة للحلف امتداد استراتيجي لأمن أوروبا والدول الأعضاء في الحلف الأطلسي **"أمن أوروبا مرتبط ارتباطا وثيقا بالأمن والاستقرار في البحر الأبيض**

المتوسط".[1] لذلك قام الحلف بتعميق الحوار السياسي ودعم العمل المشترك بين القوات المسلحة للحلف ودول جنوب المتوسط، ومن جهة ثانية تبادل الزيارات وفتح مراكز الحلف لتبديد المخاوف وبناء الثقة مع الشركاء المتوسطيين، مثل كلية الحلف في روما وقواعد (أوبرمارغير) بألمانيا و(ستارارغير) بالنرويج، وهذه السياسة الأطلسية تقوم على مجموعة من الأهداف لخصها بابلو بينافيديس اورغاز Pablo Benavides Orgaz في تعميق الحوار السياسي، مكافحة الارهاب، اصلاح الدفاع، والعمل المشترك بين القوات المسلحة مثل تبادل الزيارات وفتح مراكز الحلف.[2]

أما قمة براغ سنة 2002 والتي جاءت بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، فقد شكلت مؤتمر تأسيسي جديد للحلف، حيث تبنى بموجبها مقاربة الحرب الوقائية القائمة على الأبعاد السياسية والجيوستراتيجية في الحرب على الارهاب، وقام بتفعيل المادة الخامسة المتعلقة بالدفاع المشترك.[3] وأطلق الحلف في اطارها مبادرة –**المسعى النشط**– كسياسة جديدة في حوض المتوسط، تجسدت من خلال العديد من العمليات، خاصة التعاون المكثف في مجال الاستخبارات.[4] وحماية عمليات الشحن والنقل

---

[1] - Mustapha Benchenane , " **La Securite en Mediterranee Occidentale : Quelles Options Strategiques pour L'algerie ? "** , SECURITE ET COOPERATION EN MEDITERRANEE , Tome 2 , Alger , institute national d'etudes de strategie globale , 2001 , p 05 .

[2] – كريم مصلوح، **التعاون والتنافس في المتوسط**، بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، ط1، 2013، ص 83.

[3] - NATO , **The North Atlantic Treaty , Washinghton** D.C. , 1949, at: http://www.nato.int/docu/basictxt/treaty.html 25/4/2010

[4] - Roberto Casaretti , " **Combating Terrorism in the Mediterranean** " at http://www.nato.int/docu/review/2006,combatiny-terrorivs/ant.html 12/01/2014

البحري، ومراقبة وتأمين الموانئ والممرات البحرية من التهديدات الارهابية المحتملة، ونشر قوات بحرية دائمة في الشرق الوسط، والأهم من كل ذلك الاستعداد لنشر نظم الانذار المبكر المحمولة جوا (AEW-C) وهو رادار محمول جواً على الطائرات يقوم بالكشف على الطائرات والسفن والمركبات على مسافات بعيدة، ويقوم أيضا بتوجيه المقاتلات والطائرات التابعة للحلف للهجوم على الأهداف، كما ضاعف الحلف من العمل والتعاون الاستخباراتي، ودعم وتجهيز الوحدات العسكرية البحرية وتوفير الدعم المباشر لمحاربة الارهاب، وتدعم الحلف أيضا بإنشاء قوات رد سريع سنة 2006 لتحقيق نفس هذه الأهداف.

واستمر الحلف في تدعيم نفس السياسة بوسائل مختلفة، حيث أصبح نشاطه في السنوات الأخيرة خاصة بعد سنة 2010 يكاد ينحصر في اتجاهين:

1- **أمن ضد التهديدات الارهابية**: فقد واصل الحلف جهوده في تطوير التعاون في مكافحة الارهاب، وجعل كل امكانيات الحلف جاهزة ومستعدة للتحرك ضد أي تهديد ارهابي.

2- **أمن الطاقة (النفط)**: حماية طرق ووسائل الإمداد بالطاقة لكل دول الحلف (خاصة الدول الكبرى)، والتدخل في حل الأزمات التي تحدث خارج أراضي الحلف ولكنها تمس بطرق مباشرة أو غير مباشرة بأمنه في الطاقة، وخير دليل على ذلك التدخل الفرنسي في ليبيا سنة 2011.

أهم المهمات التي تدخل فيها الحلف:

- ضرب القوات الصربية وفق القرارات الأممية (713، 757، 787، 816، 781)، ومنع وصول الاسلحة الى يوغسلافيا (تنفيذ عقوبات شاملة، تفتيش السفن ...)، التعاون والتنسيق مع اتحاد أوروبا الغربية من خلال عمليات المراقب

البحري Maritime Monitor ثم الحارس البحري Maritime Guard من 1992 الى 1994، وتنفيذ عمليات المراقبة الجوية (منع تحليق الطيران العسكري) وكانت أول عملية في هذا الاطار للحلف، حيث منع الطيران من التحليق على البوسنة (اسقاط أربع طائرات صربية من طرف الطيران الأمريكي)، حيث كان هذا أول اشتباك عسكري جوي لقوات الحلف منذ تأسيسه، ثم قصف مواقع صربية من طرف طائرات الحلف في 10و11 افريل 1994.[1]

- ضرب القوات الصربية من جديد اثر قيامها بعمليات التطهير العرقي ضد الألبان في 1998 و1999، وعدم استجابتها للقرارات الأممية، فقام الحلف على اثرها بتنفيذ عمليات عسكرية جوية ضد الهداف العسكرية الصربية في مارس جوان 1999.
- في 22/ 08/ 2001 نفذ الحلف عملية الحصاد الاساسي في مقدونيا (ارسال قوات متكونة من 3500 جندي) وتم على اثرها نزع السلاح للفرق المتصارعة.
- التدخل في أفغانستان سنة 2001 من أجل حماية مصالح دوله المتعلقة بالنفط، وذلك بذريعة الحرب على الارهاب.
- التدخل في دارفور وتقديم مساعدات لقوات مجلس السلم والأمن الافريقي.
- التدخل في ليبيا سنة 2011 من خلال القوات الفرنسية لحماية مصالحها النفطية.

رغم أن معظم هذه التدخلات التي نفذها الحلف داخل أوروبا كانت ناجحة الى حد ما، غير أنه فشل فشلا ذريعا في التدخلات التي نفذها خارج الحدود الجغرافية لدوله الأعضاء ولعل أبرزها التدخل في أفغانستان سنة 2001 وليبيا سنة 2011،

[1] – لخميسي شيبي، مرجع سابق، ص ص 130، 131.

حيث أن الوضع الأمني فيهما أصبح أكثر تعقيداً بعد التدخل، وأصبحت الدولتين من أكبر الدول المنتجة والمصدرة للإرهاب في السنوات الأخيرة، فقد أثبت الحلف بأنه غير قادر على اتمام المهمات التي بدأها وفشل فيها، وقد يعود ذلك حسب البعض الى مجموعة الارهاصات والمشاكل التي يعاني منها الحلف، وعلى رأسها ضعف امكانيات الحلف المشتركة مقارنة بالمساهمة الأمريكية الكبيرة، والتي جعلت من نشاطه وفاعليته مرتبطة بما تقرره الولايات المتحدة، كما أن الحلف يعاني من صعوبات كبيرة في تحديد الأولويات الاستراتيجية لنشاطه، وذلك نتيجة انخفاض نسبة المخاطر المشتركة خاصة بالنسبة للدول الكبرى (باستثناء الارهاب)، ومنه اتساع الفجوة في تحديد الأولويات التي يعمل عليها الحلف (مشكلة ترتيب الأجندة الأمنية للحلف).

المحور السادس
الاستراتيجيات الأمنية للدول الكبرى

المحور السادس

الاستراتيجيات الأمنية للدول الكبرى

1- الولايات المتحدة دركي العالم؟

تعتبر الولايات المتحدة الأمريكية نموذج فريد في التاريخ، فقد جمعت بين مختلف جوانب القوة (عسكرية، اقتصادية، تكنولوجية)، وتميزت نسبيا عن القوة الأوروبية التي سادت منذ بداية القرن العشرين، فهي قوة متكاملة جمعت بين القوة العسكرية والاقتصادية اضافة الى التكنولوجية والثقافية، ورغم ذلك لا يعتبرها سيوم براون Seyom Brown قطب وحيد يسيطر سيطرة مطلقة، ولكنها قطب مهيمن هيمنة نسبية على أقطاب صغيرة (سواء دول أو منظومات اقليمية)، ومنه فان النظام القائم حسبه ليس نظام القطب الواحد وإنما هو نظام القطب المهيمن.

وسميت الولايات المتحدة الأمريكية دركي العالم اعتبارا الى تبنيها لسياسة التدخلات العسكرية في العالم بعد الحرب العالمية الثانية، حيث خرجت من سياسة العزلة التي كانت تعيشها منذ القرن 18 اتباعا لسياسة الحياد حسب مبدأ مونرو، الى سياسة قائمة على التدخل في الشؤون الدولية، فهي تعتبر نفسها مسؤولة عن تحقيق السلم والأمن الدوليين من جهة، وتعمل على حماية الأمن القومي الأمريكي الموسع والمرتبط بمصالحها في أي منطقة من العالم من جهة ثانية، لذلك فهي تعتمد في تنفيذ هذه السياسة على العديد من المعايير والوسائل أهمها:

- استخدام القوة العسكرية كأداة دبلوماسية.
- توظيف القوة والقدرة الكبيرة للشركات الاقتصادية الأمريكية المنتشرة في العالم.

- السعي لدعم وتوسيع نظام السوق بما يخدم مصالحها (تعزيز وتوسيع المصالح الأمريكية).
- توسيع مفهوم الأمن القومي الأمريكي وربطه بالمصالح على رأسها **النفط**.
- توظيف نتائج مراكز البحوث والدراسات الاستشرافية، أو ما يعرف **بمؤسسات الفكر والرأي** والتي يقدر عددها بحوالي 2000 مركز ومؤسسة بحث استراتيجي، واهمها مؤسسة راند التي يعمل بها أكثر من 1000 باحث بموازنة تزيد عن 100 مليون دولار.[1]
- خلق أنظمة حليفة وتابعة (الحلفاء الاستراتيجيين) وفق توزيع جيواستراتيجي والاستعانة بهم لحماية مصالحها وتنفيذ تدخلاتها.
- توظيف وسائل الاعلام للدعاية للسياسة التي تتبناها والمخططات التي تعتزم تنفيذها.
- استخدام وسائل القوة الناعمة القائمة على الجذب والاقناع (حسب مفهوم جوزيف ناي) وتصدير القيم الأمريكية.
- محاولة حرمان القوى الكبرى المنافسة (روسيا، الاتحاد الأوروبي، الصين ...) من ممارسة أي دور اقليمي أو دولي، والتي أطلق عليها المحافظون الجدد مبادئ **"القرن الأمريكي الجديد"**.[2]
- تجاوز المؤسسات الدولية في حال وقوفها عائقا أمام المصالح الأمريكية مع امكانية توظيفها لإعطاء الشرعية لتدخلاتها.

---

[1] – شاهر اسماعيل الشاهر، **أولويات السياسة الخارجية الأمريكية بعد أحداث 11 أيلول 2001**، الهيئة العامة السورية للكتاب، {د.س.ن} ص ص 76– 80.

[2] – رونالد كريلينستن، **مكافحة الارهاب،** ترجمة: أحمد التيجاني وآخرون، أبوظبي: مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ط1، 2011، ص ص 40، 41.

- توظيف المعايير الأخلاقية والانسانية كمبررات للتدخل.
- تبني مفاهيم ومبادئ حماية الأنظمة الديمقراطية الناشئة.
- الترويج الفكري والسياسي والاعلامي لأطروحة صراع الحضارات، والدعاية لانتشار موجة العداء الى للديمقراطية والحضارة الأمريكية وقيم الحرية (حرب الخير ضد الشر، حرب النور ضد الظلام).

وظهرت سياسة التدخلات الأمريكية في الشؤون الدولية والنزاعات الداخلية بشكل أكثر حدة ووضوحا مع بداية التسعينات من القرن العشرين، أين اندمجت **مصالح العولمة** مع **المفهوم الموسع للأمن القومي الامريكي**، ويعود ذلك الى ثلاث عوامل رئيسية:

1- انهيار الاتحاد السوفياتي وانفراد الولايات المتحدة الأمريكية بقيادة العالم وفق النموذج الرأسمالي واقتصاد السوق والمؤسسات الدولية الداعمة له.

2- القفزة الكبرى التي حققتها الشركات الاقتصادية الأمريكية في العالم.

3- سعي الولايات المتحدة لحماية الأنظمة الديمقراطية الحديثة مع دعم توسيع نظام اقتصاد السوق.

وبالتالي فان العقيدة الأمريكية أصبحت تقوم على تكريس استخدام القوة العسكرية كأداة دبلوماسية، وفقا للمفهوم الموسع للأمن القومي الأمريكي المدمج مع المصلحة النامية المرتبطة بحماية المصالح الأمريكية وعلى رأسها **النفط**، مع استخدام العديد من المبررات لتبرير توظيف القوة العسكرية، **كالحرب العادلة** التي تعتمد على الشرعية الدولية أو على حماية حقوق الانسان والديمقراطية. لذلك هناك من يعتبر أن السياسة الخارجية الأمريكية تقوم على **الازدواجية**:

- **المثالية الراديكالية**: التمسك بالقيم والمثالية الأخلاقية والانسانية.
- **الواقعية البراغماتية**: تجاوز تلك القيم من أجل حماية المصالح وتنميتها.

واستخدمت الولايات المتحدة الأمريكية في هذا الاطار مفهوم **الفوضى الخلاقة** وهي الأقرب الى مفهوم **الادارة بالأزمات**، وهي موجهة بشكل أساسي الى منطقة الشرق الأوسط، والتي تعتمد على فن افتعال الأزمات وادارتها بنجاح للوصول الى وضع مريح بعد الفوضى، وقد طور **توماس بارنيت** Thomas Barnett **نظرية الفوضى الخلاقة**، حيث قسم العالم الى قسمين:

- **المركز** : ويضم الولايات المتحدة وحلفائها من الدول الديمقراطية الحرة.
- **الفجوة** : وهي الدول الاستبدادية المنتجة والراعية للإرهاب.

وتعتمد هذه النظرية على فن افتعال الأزمات والصراعات والتحكم فيها بنجاح للوصول الى وضع مريح بعد الفوضى، ينتج عنه سقوط نظام سياسي وقيام نظام سياسي بديل أكثر استقرارا، وتعمل هذه السياسية الأمريكية على محاولة تغيير الواقع في منطقة الشرق الأوسط سعيا لتحقيق الأهداف التالية:

- تفكيك الدول الكبرى الى دول صغيرة.
- قيام أنظمة سياسية جديدة أكثر استقرارا ولا تشكل خطرا على أمن اسرائيل.
- السيطرة الكلية على النفط في منطقة الشرق الأوسط ومنه على الطاقة في العالم.

- تقليص عدد السكان المتزايد في المنطقة وهي قوى مستهلكة وغير منتجة.
- جعل اسرائيل القوة الكبرى في المنطقة ومنه استقرار المصالح الأمريكية.

وتهدف سياسة الفوضى الخلاقة الى تجسيد استمرار الهيمنة الأمريكية على العالم، وحماية حلفائها الاستراتيجيين وعلى رأسهم اسرائيل، ويقود هذه السياسة الخارجية الأمريكية منذ منتصف التسعينات المحافظين الجدد أو تيار اليمين المسيحي المتطرف (مصطلح سياسي)، أو كما يعبر عنه اعلاميا بتيار **الصهيونية المسيحية**.[1] حيث قام هؤلاء من أمثال ديك تشيني وجورج بوش الابن وريتشارد بيرل وجورج تينيت وبول وولفويتز، بتبني وتجسيد أفكار مجموعة من المنظرين الأمريكيين من أمثال برنارد لويس وصامويل هنتنجتون وجوديث ميلر ومارتن فلدستين، والذين طوروا **نظرية صراع الحضارات** وأطروحات وأفكار العداء الاسلامي للغرب وتهديد قيم الديمقراطية والحرية.[2] فقاموا بتوظيف اعتداءات 11 سبتمبر 2001 لتنفيذ أهدافهم ومخططاتهم في العالم عموما وفي منطقة الشرق الأوسط على وجه الخصوص.

كما اعتمدت الولايات المتحدة الأمريكية بعد احداث 11 سبتمبر 2001 على مجموعة من **المفاهيم والمبادئ** في اطار تنفيذ سياستها الخارجية أهمها:

1- الانتشار المتقدم: وبموجب هذا المبدأ تنتشر القوات العسكرية الأمريكية خارج حدودها الجغرافية، وخاصة في الأقاليم الحيوية للمصالح الأمريكية (حسب كولين

[1] – شاهر اسماعيل الشاهر، مرجع سابق، ص ص 27- 38.

[2] – ناظم عبد الواحد الجاسور، **تأثير الخلافات الأمريكية- الأوروبية على قضايا الأمة العربية حقبة ما بعد نهاية الحرب الباردة**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية،ط1، 2007، ص 113.

باول هي سواحل الولايات المتحدة الأمريكية، الخليج العربي، أوروبا، الشرق الأوسط، البحر المتوسط، جنوب غرب آسيا)، حيث توجد حوالي 40 قاعدة عسكرية ونقطة اسناد عسكرية أمريكية في منطقة البحر المتوسط فقط (منها من هي في اطار حلف الناتو)، وهي قوات عالية الجاهزية مزودة بوسائل نقل سريعة ومتطورة جداً. وقد ارتفعت جراء ذلك ميزانيات الدفاع والنفقات العسكرية للولايات المتحدة، وأنشأت في هذا الاطار وزارة للأمن الداخلي للوقاية من هجمات مستقبلية مشابهة لاعتداءات 11 سبتمبر 2001 على أراضيها.[1]

2- الالتزام المستمر: ويرتبط بالمفهوم الأول، ويستلزم ابراز الحضور الأمريكي القوي والمستمر القائم على الاستجابة السريعة لإدارة الأزمات بكفاءتها وقدرتها وبالتعاون مع حلفائها الاستراتيجيين.

3- مفهوم النزاعات ذات المفعول المحدود: ويرتبط بإعادة ترتيب الوحدات العسكرية وتكييفها مع طبيعة النزاعات والتهديدات الجديدة، والتي أصبحت أكثر انتشارا وذات حجم محدود، فهي أقل من الحروب التقليدية بين الدول، ولكن لها مضاعفات اقليمية حاسمة تهدد مصالحها الحيوية وابرزها الارهاب والصراعات الاثنية والدينية، فحل مثل هذه التهديدات لا يتطلب ترسانات من الأسلحة الثقيلة بقدر ما يتطلب معلومات استخباراتية دقيقة وتنفيذ عمليات عسكرية دقيقة أيضا (شبيهة بعمليات جراحية)، وقد عرف في هذا الاطار الخطاب الأمريكي تحولا جوهريا بعد 11 سبتمبر 2001، تغيرت بموجبه السياسة الخارجية الأمريكية المعتمدة،

[1] - Poul Rogers, **Global Security and the War on Terror** , London , Routledge Taylor & francis Group 2008 , pp 153 – 169.

حيث تحول الارهاب في هذا الخطاب من صورة لإحدى صور الجريمة المنظمة الى نمط جديد من أنماط الحرب.[1]

ونتيجة سيطرة المحافظين الجدد على عملية صنع السياسة الخارجية الأمريكية فان هذه السياسة أصبحت بعد 11 سبتمبر 2001 تطغى عليها الصبغة الدينية، فقد حدثت تحولات مهمة في سياستها الخارجية في أهدافها وأساليبها من العقلانية والموضوعية والعلمانية والانتظام الى أساليب وأسس جديدة هي:

1- اللاعقلانية: حماية المصالح بكل السبل (المشروعة وغير المشروعة – الحرب على الارهاب) ومنه أصبحت سياسة خارجية **متناقضة**، من جهة تهدف الى تحقيق السلام والأمن العالمي، ومن جهة ثانية تقوم بتدخلات عسكرية تهدد بشكل كبير الاستقرار والسلم في العالم، وفي مجال البيئة تدعو العالم الى ضرورة الحفاظ على البيئة وخطورة التلوث، في حين لا تقوم بإجراءات ملموسة لحمايتها، فهي من أكبر الدول الصناعية المتسببة في التلوث البيئي.

2- التفكيكية: حيث أصبحت تعمل على تفكيك كل ما هو قائم، ثم العمل على اعادة بنائه وفق مصالحها المستقبلية، (سياساتها في تفكيك دول الشرق الأوسط وأوروبا الشرقية، استهداف تفكيك البنى الثقافية والدينية والعرقية –اطروحة صرع الحضارات، السعي الى تفكيك التحالفات الدولية القائمة والدعوة الى اقامة نظام عالمي جديد ...).

3- عدم الانتظام: تغير وتحول كبير في سياساتها الخارجية تجاه حلفاء استراتيجيين وأعداء تقليديين، مثل اعادة العلاقات مع كوبا وعودة العلاقات مع ايران، وكذا

[1] – رونالد كريلينستن، مرجع سابق، ص ص 15 – 16.

تحسن العلاقات بشكل كبير مع تركيا، وبالمقابل توتر العلاقات مع دول أخرى وحلفاء استراتيجيين سابقين.

4- التخلي عن العلمانية: أصبحت السياسة الخارجية الأمريكية تحمل الصبغة الدينية، فقد تحولت بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 من نظام علماني الى شبه نظام ثيوقراطي، حيث أعلن الرئيس بوش الابن الحرب بالصبغة الدينية على الارهاب حيث وصفها بحرب الخير ضد الشر، وحرب النور والحرية ضد الظلام والتطرف، وحرب المسيحية ضد الاسلام.

وتورطت الولايات المتحدة الأمريكية منذ خروجها من سياسة العزلة في عدد كبير من الحروب والنزاعات، فقد تجاوزت حالات ارسال جيوش أمريكية الى الخارج في حروب غير معلنة الى أكثر من 100 حالة، ومن أهمها:

أ- قبل نهاية الحرب الباردة:

- في 1945 قصف مدينتي هيروشيما ونكازاكي اليابانية بأول قنبلتين ذريتين في التاريخ.
- في 1951 اعلان الحرب على كوريا لمنع الامتداد الشيوعي.
- في 1954 التدخل في ايران والاطاحة بحكومة مصدق والمساعدة في قيام نظام موالي.
- في 1964 التدخل في فيتنام وقتل أكثر من 2 مليون نسمة.
- في 1965 التدخل في إندونيسيا ودعم الانقلاب ليصل سوهارتو الى السلطة.
- في 1680 التدخل في الشيلي ودعم الانقلاب الذي نفذه بنوشي على الرئيس الشرعي.

- في 1986 التدخل في طرابلس وبنغازي وقصف المدينتين الليبيتين اثر قضية لوكربي.

ب- بعد نهاية الحرب الباردة:

- في 1990 التدخل في بنما واعتقال رئيسها وسجنه في الولايات المتحدة.
- في 1991 التدخل في العراق بعد اجتياحها للكويت.
- في 1992 التدخل في البوسنة وفرض العقوبات على صربيا والجبل الأسود.
- في 1993 التدخل في الصومال (تنفيذ عمليات حفظ السلام).
- في 1994 التدخل في هايتي (لاستعادة الديمقراطية).
- في 1998 قصف مناطق في أفغانستان والسودان بعد تفجير سفارتيها في كينيا وتنزانيا.
- في 2001 التدخل العسكري في أفغانستان لمحاربة تنظيم القاعدة.
- في 2003 التدخل في العراق لإسقاط نظام صدام حسين.
- في 2014 اعلان الحرب على تنظيم داعش في العراق وسوريا.

2- الاستراتيجية الروسية والأمن الأوروبي

تمت اعادة هيكلة السياسة الخارجية الروسية تجاه أوروبا قبل انهيار الاتحاد السوفياتي، وذلك من خلال الفكر الجديد الذي حمله الرئيس غورباتشوف نهاية الثمانينات، حيث جاء بتغييرات جوهرية في السياسة الروسية داخليا وخارجيا حملت عنوان **سياسات الاصلاح والانفتاح** – البروستروكا (الاصلاح واعادة البناء والهيكلة) –الغلاسنوست (الحوار المفتوح والتوجه نحو الديمقراطية)، فقامت هذه السياسة الجديدة على تغيير نظرة العداء الى الغرب عموما والى أوروبا على وجه الخصوص،

وعدم جدوى استمرار الصراع الايديولوجي الذي أثر سلبا على الاوضاع الداخلية للاتحاد السوفياتي آنذاك، كما طرح غورباتشوف فكرة عودة **البيت الأوروبي الموحد**، كمبدأ جديد لتوجه السياسة الخارجية السوفياتية نحو أوروبا، وذلك بالدعوة الى التعايش والانفتاح وحل النزاعات والقضايا الخلافية بالطرق السلمية.

أما فترة التسعينات التي حكم فيها يلتسن فقد عرفت درجة كبيرة من الضعف والتبعية المطلقة للغرب (فقدان روسيا لهويتها وكيانها التنافسي والصراعي)، والتي وجهت فيها الجهود لمعالجة البيت الروسي المنهك داخليا (اقتصاديا واجتماعيا)، وذلك من خلال سياسات **التطبيع والاندماج غير المشروط**، وشهدت هذه المرحلة انفصال العديد من الدول والأقاليم عن روسيا، ولكن هذه السياسة تغيرت تدريجيا عند وصول بوتين الى السلطة، فقد حملت سياسة بوتين تحولات مهمة في توجه السياسة الخارجية الروسية تجاه أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية، واتضح ذلك في اعادة ترتيب أولويات السياسة الخارجية الروسية، واظهار الرغبة في استعادة دور وقوة روسيا في شرق أوروبا أولا ثم في العالم ثانيا، اعتمادا على سياسات **الوسطية والبراغماتية** كبديل للسياسات التقليدية الايديولوجية.

حيث علقت طبقة النخبة على فلاديمير بوتين آمالا كبيرة للمحافظة على الوضع الراهن من أجل استمرار مصالحها، وكانت تطمح من جهة ثانية الأجهزة الأمنية أن ينجح في اعادة المجتمع الروسي الى نظام الاتحاد السوفياتي الدكتاتوري، في حين كان اللبراليين يدفعون نحو استمرار الاصلاحات الاقتصادية نحو اقتصاد السوق، أما عموم الشعب الروسي فكان يحلم بأن يجسد بوتين دور الزعيم القوي الذي ينهي

الفوضى والفساد ويعيد النظام.[1] وقد نجح بوتين في وقت قصير في جمع طموحات كل تلك الطبقات الاجتماعية، وذلك من خلال رسم السياسة الداخلية والخارجية الروسية التي تعيد لها قوتها ومكانتها الدولية.

فروسيا بوتين أصبحت قائمة على سياسة خارجية عملية تحكمها **المصالح الوطنية** (اقتصادية، أمنية)، وتنطلق من ادراك ومعرفة حقيقية بحدود القدرات القومية لروسيا الجديدة، وفي اطار رؤية تنطلق من التعاون والتنافس وليس المواجهة والصراع مع الاتحاد الأوروبي، رغم وجود مظاهر المنافسة بقوة، فيعتبر الاتحاد الأوروبي في عهد بوتين شريك استراتيجي. حيث شكلت التجارة الروسية مع أوروبا 48 % من مجمل تجارتها الخارجية سنة 2001، وتشكل في هذا الاطار صادرات الغاز الاجمالية اليها 62 %، وصادرات النفط 53 % وهو ما جعل الدخل القومي الروسي يقفز من 220 مليار دولار سنة 2000 الى ما يقارب 1500 مليار دولار سنة 2009.[2] ومن جهة أخرى تسعى روسيا دائما لتفكيك التحالف الأوروبي مع الولايات المتحدة الأمريكية (خاصة في اطار حلف الناتو)، وذلك بغرض تقليص الدور العسكري الأمريكي في المناطق التي تعتبرها روسيا مجالاً حيوياً (كشرق أوروبا)، وتعتمد على دورها في اطار منظمة الأمن والتعاون الأوروبي في ابراز دورها وقدراتها في عمليات الوقاية من الأزمات وادارتها والمشاركة في عمليات حفظ السلام.

[1] – ليليا شيفتسوفا، **روسيا بوتين**، ترجمة: بسام شيحا، بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، ط1، 2006، ص 97.

[2] – ناصر زيدان، **دور روسيا في الشرق الأوسط وشمال افريقيا من بطرس الأكبر حتى فلاديمير بوتين**، بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون ط1، 2013، ص ص 201- 246.

غير أن تعدد الاتجاهات داخل روسيا طرح نقاشاً حاداً حول الهوية الروسية والسياسة الخارجية الأنسب التي يجب أن تعتمدها تجاه أوروبا وهي:

1- المدرسة الجيوبوليتيكية: وهي الوريث الفكري للتوجه المحافظ للاتحاد السوفياتي، وتمثل التيار المتشدد الذي ينطلق من **نظرة أولوية أوراسيا** (نظرية ماكيندر – **أوراسيا قلب العالم** من يسيطر عليها يسيطر على العالم)، وتقوم على **العداء** التام للغرب والناتو ورفض التعاون مع أوروبا والولايات المتحدة، مع ضرورة استعادة أوروبا الغربية وتحريرها من الهيمنة الأمريكية.

2- المدرسة اللبرالية: هذا التوجه تمثله نخبة سياسية وفكرية في روسيا، وهي التي تؤيد ضرورة التحول السريع نحو اقتصاد السوق، وضرورة التحول من **التفكير الجيوبوليتيكي** الى **التفكير الجيو اقتصادي**، وأهم أنصار هذا الاتجاه الرئيس السابق يلتسن ووزير خارجيته كوزيريف، وتسعى الى التحول نحو الديمقراطية والرأسمالية.

3- المدرسة الواقعية الروسية: وهو الاتجاه **الوسطي البراغماتي**، والذي يدعو الى ضرورة السيطرة على المناطق الاستراتيجية في أوروبا الشرقية ووسط آسيا للوقوف في وجه الأطماع الأمريكية في المنطقة، ويقوم هذا الاتجاه على ضرورة ربط السياسة الخارجية الروسية **بالمصلحة الوطنية**، ويحددها ستانكوفيتش في - الاعتماد على النفس، منع مزيد من الانهيار، انشاء نظام ديمقراطي، اعطاء أولوية للأمن العسكري والقومي نتيجة التهديدات الكبيرة التي تواجه روسيا داخليا وخارجيا، وهي نفس التهديدات التي يعيشها الغرب وأوروبا ومنه ضرورة التعاون لمواجهتها.

وشهدة السنوات الأخيرة تجسيدا واضحا لأفكار هذا التيار (الواقعية الروسية)، الذي تبناه بوتين وطبقه تدريجيا في سياسته الخارجية، فبعد أن وضع أسسه في العهدتين الأولى والثانية (2000-2004، 2004-2008)، ظهرت معالمه بشكل

كبير في عهدته الثالثة (2012-2016)، حيث ظهرت الرغبة في استعادة دور وقوة روسيا اقليميا وعالميا، فظهر في حكمه تعاون اقتصادي كبير من جهة، ومنه اعتبار أوروبا شرك استراتيجي، ومن جهة أخرى تنافس وصراع سياسي وعسكري حاد من أجل السيطرة على أوروبا الشرقية وجمهوريات القوقاز . وبالتالي فان المبادئ الكبرى التي تبناها بوتين في سياسته الخارجية تتميز بالشفافية والوضوح والبراغماتية، وذلك من خلال حماية المصالح القومية الروسية مع تحاشي الانزلاق في نزاعات مع أوروبا.

وتجسدت عودة روسيا كقوة مؤثرة في النظام الدولي وأخذ دور استراتيجي في أوروبا الشرقية (أكرانيا)، والشرق الأوسط (سوريا)، وجمهوريات القوقاز والحزان الجنوبي لحدودها (آسيا الوسطى)، من خلال العديد من السياسات التي اعتمدتها في السنوات الأخيرة أهمها:

- رفض توسع حلف الناتو في أوروبا الشرقية، ومواجهة أي محاولة للتدخل في الدول التي تعتبرها روسيا حليف استراتيجي وامتداد لأمنها الاقليمي.[1]
- المبادرة بتوقيع **الاتحاد الجمركي** سنة 2011 مع كل من بيلاروسيا وكزاخستان، والسعي لإلغاء التأشيرات بينها مستقبلا واعتماد عملة موحدة (خلق فضاء أوراسي مصغر).
- التوقيع على اتفاقية **الأمن الجماعي** مع كل من بيلاروسيا وكازخستان وأرمينيا وقيرغيزستان وطاجيكستان وأوزباكستان، للتعبير عن العمق الاستراتيجي

[1] - ايان أنطوني وآخرون، **السياسة الروسية في اطار أطلسي – أوروبي وفي اطار اقليمي ورسيا والحرب على الارهاب**، الكتاب السنوي التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي 2003، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 2003، ص ص 165- 167.

لروسيا في منطقة وسط آسيا، وذلك من أجل الوقوف في وجه الأطماع الأمريكية في هذه المنطقة الغنية بالطاقة.

- التدخل العسكري في جورجيا سنة 2008 (رغم أنها تعتبر من حلفاء الولايات المتحدة الأمريكية)، وهو ما اعتبره كثيرين اعلان لعودة روسيا الى تعداد القوى المؤثرة في العالم.[1]
- التدخل العسكري في أكرانيا سنة 2014 وضم جزيرة القرم، والقيام بعمليات دعم الانفصاليين الأوكرانيين في دونيتسك، سعيا لإسقاط النظام القائم واعادة أوكرانيا لحضن روسيا، ومن جهة ثانية افشال الجهود الأمريكية الأوروبية في بناء مشروع الدرع النووي الواقي على الأراضي الأوكرانية بالقرب من الحدود الروسية.
- التدخل العسكري في سوريا سنة 2015، وهو ما يعبر عن تنامي القوة الروسية وايمانها بمبدأ الجيوسياسة الروسية "Geopolitics"، فهي أصبحت تتطلع الى لعب دور محوري في منطقة الشرق الأوسط، اعتمادا على تحالفاتها الرئيسية مع بعض القوى المؤثرة (محور موسكو-طهران، محور موسكو-أنقرة، محور موسكو-بيكين)، وقد استطاعت من خلال هذا التدخل التأكيد للعالم ولأوروبا أنها قوة عالمية، لها القدرة على المنافسة وحماية مصالحها وفق نفس السياسة والمبادئ التي تعتمدها أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية (الأمن الروسي مرتبط بالمصالح القومية الروسية).

[1] - باسم خفاجي، **روسيا ومواجهة الغرب – أزمة القوقاز وأثرها على العالم العربي والمسلم**، القاهرة: المركز العربي للدراسات الانسانية ط1، سنة 2008، ص 29.

3- الصين والأمن الاقليمي في شرق آسيا

تحولت السياسة الخارجية الصينية بشكل واضح مع بداية التسعينات نحو الانفتاح على منطقة شرق آسيا، فاتبعت سياسة اقامة علاقات صداقة وتعاون قوية أكسبتها نفوذا واضحا في المنطقة، فالصين كقوة اقتصادية متنامية وذات توجهات عالمية، قامت بالاعتماد على الوسائل الاقتصادية لتحقيق السلم والأمن الاقليمي، ولذلك تميزت سياساتها بالقوة الناعمة أو المرنة القائمة على البراغماتية، واتضحت هذه السياسة من خلال مجموعة من المبادئ الأساسية التي تبنتها وأهمها:

- عمليات **الاصلاح الاقتصادية الكبرى** وذلك من خلال **التخطيط التوجيهي Guidance Planning**، وهو نظام يتوسط بين التخطيط المركزي "شديد الالزام أو القسري" والتخطيط التأشيري "عديم الإلزام القسري".[1] وهو ما يتيح التدخل الحكومي المحدود لتصحيح انحرافات أداء السوق الحرة والحد من سلبياتها المحتملة، وهذا ما يسميه البعض بالاقتصاد الذي يسير على ساقين، من خلال الجمع والدمج الواعي بين الاقتصاد الحكومي الموجه والاقتصاد الحر، فهي اشتراكية ذات خصائص صينية.
- الانفتاح القائم على المنفعة المتبادلة، ودعم استثمار الشركات الصينية الكبرى في دول جنوب وشرق آسيا، وتقليص القيود المفروضة على الاستثمار الأجنبي المباشر، فبين سنوات 2002-2006 فتحت الباب أمام الاستثمار الأجنبي

[1] - وفاء المهداوي، أحمد جاسم محمد، **"الاقتصاد الصيني ومنهج التدرج في التحول نحو اقتصاد السوق ... سياسات ومؤشرات"**، المجلة العربية للعلوم الاقتصادية، العراق، العدد 33، سنة 2012، ص 185.

المباشر لتجارة الجملة والاستيراد والتصدير، وقطاع الخدمات خاصة الاتصالات، وكذا المصارف وشركات التأمين.[1]

- استخدام الدعاية والانفتاح الاعلامي مثل استقطاب النخب للدراسة في الجامعات الصينية (في عام 2008 استقبلت الجامعات الصينية حوالي 120 الف من الطلاب الأجانب).[2] واقامة المعارض الفنية (القوة الناعمة العليا)، وتعليم اللغة الصينية والترويج للثقافة الصينية، والصداقة من خلال المنظمات المجتمعية والقاعدة الجماهيرية (القوة الناعمة الدنيا).
- اعتماد سياسة تقديم المساعدات خاصة المالية والتقنية حيث تفوقت في بعض الحالات عن المساعدات التي تمنحها الولايات المتحدة الأمريكية (الفلبين، لاوس، إندونيسيا).[3]
- دعم سياسة منح القروض والتسهيلات البنكية لدول جنوب شرق آسيا، وكذا المساهمة في انشاء صندوق النقد الآسيوي.
- السيطرة على أهم الممرات المائية والجزر الاستراتيجية خاصة في بحر جنوب الصين والبحر الأصفر .
- دعم أسس الحوار والتسوية السلمية للمنازعات، والسعي لإنهاء الخلافات الحدودية في المنطقة، والتي تهدد الأمن والاستقرار الاقليمي (الصين والهند على

---

[1] – فرانسواز لوموان، **الاقتصاد الصيني**، ترجمة: صباح ممدوح كعدان، دمشق: الهيئة العامة السورية للكتاب، ط1، سنة 2010، ص 41.

[2] – جوسوا كورلاتزنك، **"قوة الصين الناعمة ... مقاصدها وأخطارها"**، متوفر على الرابط: http://www.siironline.org/alabwab/edare-%20eqtesad(27)/354.htm تاريخ الدخول الى الموقع: 21/ 08/ 2017.

[3] – نفس المرجع.

أجزاء من صحراء التبت، الهند وباكستان على اقليم كشمير، التهديد النووي لكوريا الشمالية ...).

- عدم التدخل في الشؤون الداخلية وعدم استخدام القوة أو التهديد بها.
- رفض سياسة الاستقطاب في العلاقات الدولية، وتطوير وحماية المصالح المشتركة للقضاء على التوتر الدولي.
- دعم العلاقات الدبلوماسية وتوثيق العلاقات الاقتصادية والتجارية، وتطوير علاقات حسن الجوار والصداقة مع الدول المجاورة وهو ما أصبح جزء من سياستها الخارجية.[1] وتطوير هذه العلاقات خصوصا مع الحلفاء المحتملين للولايات المتحدة مثل اليابان والهند.

أهم ما حققته الصين من خلال استخدام القوة الناعمة:

- السلام والاستقرار الذي أتاح لشركاتها الاقتصادية سهولة الاستثمار والتسويق، وهذا ما شكل قاعدة لتحقيق الصين لأكبر نسبة نمو اقتصادي في العالم. فهي نموذج فريد في العصر الحديث، وفي هذا الاطار يقول المفكر الصيني **"لي جونرو"** ان النهضة الناجحة في التاريخ الحديث تكون عبر طريقين: اما من خلال التوسع العسكري، أو المواجهة غير المباشرة من خلال الحرب الباردة، وكلن الصين تحقق النهضة دون السير في الطريقين، انها تسير في طرق التقدم والاصلاح.[2]

---

[1] – محمد عبد الفتاح الحمراوي، **"السياسة الخارجية الصينية"**، متوفر على الرابط: https://www.politics-dz.com/threads/alsias-alxargi-alsini.255/ تاريخ الدخول الى الموقع: 22/ 08/ 2017.

[2] – فولفجانج هيرن، **التحدي الصيني – أثر الصعود الصيني في حياتنا**، ترجمة: محمد رمضان حسين، الرياض: مكتبة الملك فهد الوطنية للنشر، ط1، سنة 2011، ص 216.

- حماية الوحدة الداخلية من خلال منع انفصال تايوان رغم الدعم الأمريكي والبريطاني.
- تقليل النفوذ الاقتصادي الياباني الأمريكي على المنطقة، وخلق كتلة اقتصادية منسجمة لمواجهة المنافسة الخارجية وقيادتها حيث وقعت اتفاقا تاريخيا في 29/ 11/ 2004 مع دول جنوب شرق آسيا لإقامة أكبر منطقة تجارة حرة في العالم (سوق لأكثر من 2 مليار نسمة)، حيث أصبحت العديد من الدول تفضل استثمار الشركات الصينية على الأمريكية.
- تطوير العلاقات مع منظومة جنوب شرق آسيا (الآسيان) والوصول الى مستوى الشراكة الاستراتيجية في مختلف المجالات (الاقتصادية، الاجتماعية، الثقافية، التكنولوجية، الانسانية الأمنية، والبيئية).
- الانطلاق في تدابير بناء الثقة والسلام من خلال العديد من الاجراءات (تبادل المعلومات العسكرية والمراقبين، التعاون بين القوات المسلحة، التعاون في مجال محاربة الارهاب والجريمة المنظمة)، ودعمها بتأسيس المجموعة الأولى متعددة الأطراف (منظمة شنغهاي للتعاون).
- الهيمنة على الممرات البحرية الاقتصادية المهمة، ودعمها منذ سنة 2013 ببناء الجزر الصناعية واستخدامها كمطارات وقواعد عسكرية، لضمان السيطرة على المساحات المائية المتنازع عليها خاصة مع فيتنام وفلبين. كما يعتبر بحر الصين الجنوبي حجر الزاوية في الصراع الاقليمي شرق آسيا، حيث يعتبر مجراه الملاحي أحد أهم طرق الملاحة العالمية.[1] وهذا ما خلق تنافس وصراع حاد مع الولايات

[1] – ابراهيم بديوي، "**الحرب الباردة في شرق آسيا: من في مواجهة من؟**"، متوفر على الرابط: https://www.ida2at.com/cold-war-in-east-asia-in-the-face-of/ تاريخ الدخول الى الموقع: 20/ 08/ 2017.

المتحدة حول هذه المنطقة (تهدف الصين للسيطرة على 80 % من بحر الصين الجنوبي والشرقي).

- تقوية قدراتها العسكرية لحماية أمنها الاقليمي من التهديدات المحتملة للقوى المنافسة، أو التي قد تشكل تهديدا لأمنها مثل الهند واليابان وكوريا الشمالية والولايات المتحدة الأمريكية، فهي تمتلك حوالي (240 رأس نووي و2400 قنبلة نووية).[1] ونظم اطلاق صواريخ جد متطورة وصواريخ بالستية عابرة للقارات وحاملات طائرات وغيرها، مما يجعلها قوة عسكرية عالمية، غير أنها لا تلجأ الى استخدام الوسائل العسكرية في سياستها الخارجية، فهي تفضل استخدام الوسائل الاقتصادية على عكس الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا.

4- الجزائر وقضايا الأمن في منطقة الساحل الافريقي

شهدت السنوات الأخيرة تصاعد في حدة التهديدات الأمنية على الأمن القومي الجزائري، وتعتبر منطقة الساحل الافريقي أهم مصدر لهذه التهديدات كالإرهاب والهجرة غير الشرعية وتجارة الأسلحة والمخدرات وتجارة البشر وغيرها، ويرجع ذلك لعدة عوامل ساهمت في ظهور وتفاقم خطورة هذه التهديدات على الأمن الجزائري وأهمها:

- الدولة الفاشلة: حيث تعرف منطقة الساحل ضعف وانهيار العديد من الأنظمة السياسية (تعاني من سوء التسيير المؤسساتي لشؤونها السياسية والاقتصادية

[1] - مريم محمود، "عشر دول تحمل الدمار النووي للعالم"، متوفر على الرابط:
http://www.almasryalyoum.com/news/details/300746 تاريخ الدخول الى الموقع: 18/ 08/ 2017.

والاجتماعية)[1]، والتي تعاني من فقدان الشرعية وانتشار الفساد وضعف جهود التنمية، اضافة الى ضعف الأجهزة الأمنية خاصة في مالي والنيجر.

- انهيار النظام الليبي وعدم الاستقرار السياسي في تونس، مما أفرز بيئة أمنية هشة وترسانة من الأسلحة تم نقلها من ليبيا لمنطقة الساحل بعد انهيار النظام الليبي من طرف الجماعات الارهابية.
- اتساع رقعة انتشار التهديدات حيث تشكل منطقة الساحل مساحة صحراوية شاسعة تصعب مراقبتها، خاصة بالنسبة للحدود الجزائرية الممتدة في هذه الصحراء مع مالي والنيجر وليبيا. في وقت صارت الجريمة المنظمة التي تقودها شبكات التهريب، مصدر خطر حقيقي على دول المنطقة عموما وعلى الجزائر خصوصا، فقد أصبحت تمتاز ببنية مؤسسية كبيرة مع ارتباطها بأطراف خارجية، فحوالي 25 % من الكوكايين الذي دخل أوروبا سنة 2007 قادم من هذه المنطقة.[2]
- زيادة وتضاعف قوة التنظيمات المسلحة وجماعات الجريمة المنظمة والحركات الانفصالية (الأزواد)، بعد امتلاكها أسلحة ثقيلة قادمة من ليبيا بعد انهيار نظام القذافي وتطور قدراتها الاتصالية والتمويلية (خاصة بواسطة الفدية) والتنظيمية.
- عدم التوافق السياسي وغياب التعاون الأمني بين الجزائر والمغرب في ظل الاختلاف على قضية الصحراء الغربية، فهذه التهديدات الأمنية الخطيرة تتطلب

---

[1] - حنان لبدي، **"التحولات الدولية الراهنة وتأثيرها على الاستراتيجية الأمنية في منطقة الساحل الافريقي"**، رسالة ماجستير غير منشورة في العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة محمد خيضر- بسكرة، السنة الجامعية 2014/ 2015، ص 95.

[2] - Georges Berghezan , **Panorama du trafic de cocaïne En Afrique de l'Ouest**, Groupe de recherche et d'information sur la paix et la sécurité Bruxelles, 2012, P 6.

تعاونا وتنسيقا أمنيا مشتركا للتغلب عليها، وهذا ما ترك فراغا أمنيا رهيبا أتاح امكانية التدخل الفرنسي في مالي.

تقييم دور الجزائر في مواجهة التهديدات الأمنية القادمة من الساحل:

- تراجع دور الدبلوماسية الجزائرية التي تصدت لسنوات طويلة للتدخل الأجنبي في دول الجوار ولكنها فشلت في السنوات الأخيرة في حل الأزمة المالية والليبية مما أتاح المجال للتدخل الفرنسي وحلف الناتو في المنطقة، ومنه تحييد الدور المحوري للجزائر في أهم القضايا السياسية في المنطقة مع استمرار تواجد هذه التهديدات لمدة قد تطول مستقبلاً.
- استمرار تبني الجزائر للمقاربة السلمية لحل المشاكل والنزاعات في المنطقة، من خلال تفضيل لغة الحوار والعقل والدبلوماسية، ومن جهة أخرى دعم التنمية الاقتصادية لبناء الأمن في المنطقة، والابتعاد كليا عن استخدام القوة العسكرية في هذا الشأن.
- النجاح في حماية الحدود الجنوبية الكبيرة جدا من دخول وتنقل الجماعات الارهابية المسلحة عبرها، خاصة مع الحدود الليبية التي تشهد نشاطا كثيفا وخطيرا لها، ومنه تحقيق الأمن الداخلي ضد التهديدات ذات الطابع العسكري، وأنشأت في هذا الاطار مركز قيادة اقليمي في تمنراست من أجل تنسيق جهودها مع دول الجوار في مراقبة تحركات الجماعات المسلحة عبرها.
- رفع مستوى معيشة الطوارق في جنوب الجزائر وادماجهم في الحياة السياسية، لمنعهم من الانفصال أو التحالف مع طوارق مالي والنيجر وليبيا (حماية الوحدة الوطنية).

خاتمة

اتضح من خلال مناقشة مسألة الأمن الدولي التوسع والترابط الشديد الذي عرفه تطور مفهوم الأمن، حيث أنه بعد الموجة الأولى في الدراسات الأمنية التي مثلتها الواقعية، والتي قامت على بنى مفهومية تقليصية أو ضيقة للأمن لاختزاله في مرجعية الدولة والقطاع العسكري، جاءت الموجة الثانية التي تميزت بالتعددية والتوسعية أو تعميق وتوسيع مفهوم الأمن، فالتعددية تتجسد في التوجهات النظرية المختلفة نسبيا رغم أنها تتفق في النقد الشديد للواقعية غير أنها تأخذ بوحدات تحليل جديدة (النظام الدولي، المجتمع، الفرد ...)، والتوسعية من خلال توسع مفهوم الأمن عموديا وأفقيا، عموديا باتجاه المواضيع والوحدات (الفرد، المجتمع الدولة النظام الدولي) وأفقيا باتجاه القطاعات والمجالات (الاقتصادي، السياسي، الاجتماعي، الثقافي، البيئي ...)، وتعرف في نفس الوقت هذه القطاعات ارتباطا وثيقا بحيث لا يمكن تحقيق الأمن الاقتصادي دون السياسي أو الثقافي أو البيئي، فهي مترابطة ومتكاملة أين يتعذر تحقيق الأمن في أحداها دون الأخرى، ومنه ظهرت مفاهيم أكثر اتساعا وشمولا كالأمن الانساني والأمن الشامل والأمن التعاوني والأمن المتكامل

كما ان مناقشة مسألة الأمن الدولي مكنتنا أيضا من تأكيد خاصية التعقيد الشديد التي تطبع مفهوم الأمن، حيث لا يوجد تعريف موحد أو متفق عليه لتعريف الأمن أو تحديد طبيعة التهديدات الأمنية بدقة، كما لا توجد أدوات نظرية تمكننا من قياس درجة التهديدات أو مدى تحقيق الأمن بشكل كمي دقيق ومؤكد، وهذا ما يبرر غياب سياسات دولية موحدة أو على الأقل متقاربة لمواجهة مختلف التهديدات الأمنية المتعددة والمترابطة، ومنه تبرير واقع النظام الدولي المعاصر الذي يأخذ الطابع الفوضوي والصراعي أكثر مما يأخذ طابع النظام والتعاون والمساواة بين الدول، وذلك

رغم التغيرات الكبيرة التي شهدها من الناحية الشكلية والبنيوية بظهور فواعل متعددة الى جانب الدولة ساهمت بشكل نسبي في بناء الأمن الدولي، مثلما هو الحال لمجلس الأمن أو بعض المنظمات الأمنية الاقليمية لحلف شمال الأطلسي. غير أن بعض القوى الدولية على رأسها الولايات المتحدة الأمريكية كما أكدنا، تبقى جزء من مشكلة غياب الأمن الدولي في ظل تقديم مصالحها الاقتصادية وأمنها القومي المرتبط بتلك المصالح على أمن النظام الدولي المشترك.

قائمة المصادر والمراجع

أ – باللغة العربية

01 – الكتب :

1- أبو جودة المقدم الياس، **الأمن البشري وسيادة الدول**، بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ط1، 2008.

2- اسماعيل الشاهر شاهر، **أولويات السياسة الخارجية الأمريكية بعد أحداث 11 أيلول 2001**، الهيئة العامة السورية للكتاب، {د.س.ن}.

3- أنطوني أيان وآخرون، **"السياسة الروسية في اطار أطلسي – أوروبي وفي اطار اقليمي ورسيا والحرب على الارهاب"، الكتاب السنوي التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 2003.

4- أكحل العيون أنيسة، **الأمن – أي انحراف في المجتمع الدولي – من الأمن الجماعي الى الأمن الاجتماعي** الدار البيضاء: أفريقيا الشرق ط1، 2012.

5- بسيوني هبة الله أحمد خميس، **الارهاب الدولي – أصوله الفكرية وكيفية مواجهته**، الاسكندرية: الدار الجامعية، ط1، 2009.

6- بيليس جون وسميث ستيف، **عولمة السياسة العالمية**، ترجمة: مركز الخليج للأبحاث، دبي: مركز الخليج للأبحاث، ط1، 2004.

7- الجاسور ناظم عبد الواحد، **تأثير الخلافات الأمريكية- الأوروبية على قضايا الأمة العربية حقبة ما بعد نهاية الحرب الباردة**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية،ط1، 2007.

8- جندلي عبد الناصر، **التنظير في العلاقات الدولية بين الاتجاهات التفسيرية والنظريات التكوينية** الجزائر: دار الخلدونية، ط1، 2007.

9- حمدان محمد، **الحرب الناعمة**، بيروت: دار الولاء للطباعة والنشر والتوزيع، ط1، 2010.

10- خفاجي باسم، **روسيا ومواجهة الغرب– أزمة القوقاز وأثرها على العالم العربي والمسلم**، القاهرة: المركز العربي للدراسات الانسانية ط1، سنة 2008.

11- السيد عبد السميع أسامة، **نظرية الأمن الاجتماعي في الاسلام**، القاهرة: مركز التنوير الاسلامي، ط2006،1.

12- شريف حسين، **الارهاب الدولي وانعكاساته على الشرق الأوسط خلال أربعين قرنا**، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1997.

13- شيبي لخميسي، **الأمن الدولي والعلاقة بين منظمة حلف شمال الأطلسي والدول العربية لفترة ما بعد الحرب الباردة 1991-2008**، مصر: المكتبة المصرية للنشر والتوزيع، ط1، 2010.

14- شيفتسوفا ليليا، **روسيا بوتين**، ترجمة: بسام شيحا، بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، ط1، 2006.

15- طشطوش هايل عبد المولى، **الأمن الوطني وعناصر قوة الدولة في ظل النظام العالمي الجديد**، عمان: دار ومكتبة الحامد للنشر والتوزيع، ط1، 2012.

16- عبد السلام رفيق، **الولايات المتحدة الأمريكية بين القوة الصلبة والقوة الناعمة**، مركز صناعة الفكر للدراسات والأبحاث، ط4، 2015.

17- عبد الرحمان أسامة، **علاقة الأمن الغذائي والمائي بالأمن القومي**، مصر [د.د.ن]، ط1، 2011 .

18- العميريني علي بن عبد العزيز بن علي، **مفهوم الارهاب في الفقه الاسلامي والقانون الوضعي (جزء 1)** الرياض: مكتبة عبد العزيز العامة، ط1، 2007.

19- كريلينستن رونالد، **مكافحة الارهاب**، ترجمة: أحمد التيجاني وآخرون، أبوظبي: مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ط1، 2011.

20- كرمني بلقاسم، **العلاقات الدولية – دراسة للمفاهيم والمكونات وأنماط التفاعل الدولي**، المغرب: مطبعة فضالة، ط1، [د.س.ن].

21- لاتشوفسكي زدزسلاف، **"الحد من التسلح التقليدي"، الكتاب السنوي: التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 2008.

22- لوموان فرانسواز، **الاقتصاد الصيني**، ترجمة: صباح ممدوح كعدان، دمشق: الهيئة العامة السورية للكتاب، ط1، سنة 2010.

23- غازي نهار صالح، **مشكلات داخلية في التنمية والأمن القومي العربي**، اربد: دار الأمل، ط1، 2010.

24- غريب حكيم، **السياسة الدولية والقانون الدولي – مكافحة الارهاب الجوي**، القاهرة: دار الكتاب الحديث ط1، 2013.

25- غريفيثس مارتن وأوكالاهان تيري، **المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية**، ترجمة: مركز الخليج للأبحاث دبي مركز الخليج للأبحاث، ط1، 2008.

26- ماكمان روبرت جيه، **الحرب الباردة**، ترجمة: محمد فتحي خضر، القاهرة: مؤسسة هنداوي للنشر والتعليم والثقافة، ط1، 2014.

27- مدحت أيوب، **الأمن القومي العربي في عالم متغير بعد أحداث 11 سبتمبر 2001**، القاهرة : مكتبة مدبولي، ط1، 2003.

28- مخيمر أسامة، **التعاون المتوسطي**، القاهرة: مركز المحروسة للبحوث والتدريب والنشر، ط1، 1998.

29- المسيري عبد الوهاب، التريكي فتحي، **الحداثة وما بعد الحداثة**، دمشق : دار الفكر، ط1، 2003.

30- مصباح عامر، **نظريات التحليل الاستراتيجي والأمني للعلاقات الدولية**، القاهرة: دار الكتاب الحديث، ط1، 2011.

31- مصباح عامر، **المنظورات الاستراتيجية في بناء الأمن**، القاهرة: دار الكتاب الحديث، ط1، 2013.

32- مصباح عامر، **نظرية العلاقات الدولية – الحوارات النظرية الكبرى**، القاهرة: دار الكتاب الحديث، 2009.

33- مصلوح كريم، **التعاون والتنافس في المتوسط**، بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، ط1، 2013.

34- ناي جوزيف، **القوة الناعمة - وسيلة النجاح في السياسة الدولية**، ترجمة: محمد توفيق البجيرمي الرياض: مكتبة العبيكان، ط1، 2007.

35- هيرن فولفجانج، **التحدي الصيني – أثر الصعود الصيني في حياتنا**، ترجمة: محمد رمضان حسين الرياض: مكتبة الملك فهد الوطنية للنشر، ط1، سنة 2011.

36- يوسف التل أحمد، **الارهاب في العالمين العربي والغربي**، عمان: {د.د.ن} ط1، 1998.

37- زيدان ناصر، **دور روسيا في الشرق الأوسط وشمال افريقيا من بطرس الأكبر حتى فلاديمير بوتين**، بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون ط1، 2013.

02 – الدوريات والمجلات :

1- بن عنتر عبد النور، **"تطور مفهوم الأمن في العلاقات الدولية"**، مجلة السياسة الدولية، العدد 160، المجلد 40، أفريل 2005.

2- بن عودة يوسف، **"علاقة التنمية الدولية بحقوق الانسان"**، المجلة العربية في العلوم الانسانية والاجتماعية، العدد 25، ديسمبر 2016.

3- الحربي سليمان عبد الله، **"مفهوم الأمن : مستوياته وصيغه وتهديداته (دراسة نظرية في المفاهيم والأطر)"** المجلة العربية للعلوم السياسية، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 19، 2008.

4- خلفان كريم، **"مجلس الأمن وتحديات السلم والأمن العالميين دراسة على ضوء مقترحات اصلاح منظمة الأمم المتحدة"** مجلة المفكر جامعة محمد خيضر – بسكرة، العدد العاشر 2017.

5- المهداوي وفاء، جاسم محمد أحمد، **"الاقتصاد الصيني ومنهج التدرج في التحول نحو اقتصاد السوق ... سياسات ومؤشرات"**، المجلة العربية للعلوم الاقتصادية، العراق، العدد 33، سنة 2012.

03 - الأطروحات :

1- أحطيبة محمد هيبة علي، **"دور مجلس السلم والأمن الافريقي في حل النزاعات وتسويتها في افريقيا"**،مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 27، العدد الثالث، 2011.

2- بوروبة سامية، **"معاقبة الجرائم ضد الانسانية بين القانون الدولي والقانون الداخلي"**، أطروحة دكتوراه غير منشورة في القانون الدولي والعلاقات الدولية، كلية الحقوق جامعة الجزائر 1، السنة الجامعية 2015/ 2016.

3- العايب أحسن، **" الأمن العربي بين متطلبات الدولة القطرية ومصالح الدول الكبرى 1945-2006 "** أطروحة دكتوراه في العلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية والاعلام، جامعة بن يوسف بن خدة –الجزائر، 2008.

4- قلي أحمد، **"قوات حفظ السلام دراسة في ظل المستجدات الدولية"**، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة مولود معمري – تيزي وزو، 2013/ 2014.

5- لبدي حنان، **"التحولات الدولية الراهنة وتأثيرها على الاستراتيجية الأمنية في منطقة الساحل الافريقي"**، رسالة ماجستير غير منشورة في العلوم السياسية، كلية

الحقوق والعلوم السياسية جامعة محمد خيضر- بسكرة، السنة الجامعية 2014/ 2015.

6- الوليد زوينة، "**جريمة الابادة الجماعية على ضوء الاجتهاد القضائي للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا**"، مذكرة ماجستير غير منشورة في القانون الدولي والعلاقات الدولية، كلية الحقوق جامعة الجزائر 1، السنة الجامعية 2012/ .2013

04 - التقارير :

1- نص التقرير الذي وجهه الرئيس بوش الى الكونغرس بعنوان " **استراتيجية الأمن القومي للولايات المتحدة الأمريكية** " ، بتاريخ : 20 سبتمبر 2002 صادر عن مركز المعظيات والدراسات الاستراتيجية، دمشق 2002 .

2- تقرير التنمية البشرية 2013، صادر عن برنامج الأمم المتحدة الانمائي (UNDP).

05 - الملتقيات :

1- بولينجر سيغرد، "**مشروع النظام الأمني الأوروبي وانعكاساته على الأمن العربي**"، أعمال مؤتمر دولي بعنوان: تحديات العالم العربي في ظل المتغيرات الدولية، نظم بتاريخ: 25/ 27-01-1994، القاهرة: مركز الدراسات العربي الأوروبي، 1994.

06- مواقع الأنترنيت :

1- بديوي ابراهيم، "**الحرب الباردة في شرق آسيا: من في مواجهة من؟**"، متوفر على الرابط:

https://www.ida2at.com/cold-war-in-east-asia-in-the-face-of/ تاريخ الدخول: 20/ 08/ 2017.

2- حسين زكريا **"تغير مفهوم الأمن"** متوفر على الرابط : www.politics-ar.com/ar/index.php/permalink/3056.html

تاريخ الدخول : 12/ 05/ 2014.

3- الحمراوي محمد عبد الفتاح، **"السياسة الخارجية الصينية"**، متوفر على الرابط: https://www.politics-dz.com/threads/alsias-alxargi-alsini.255.2017 /08 /22/ تاريخ الدخول:

4- خليل حسين **"مفهوم الأمن الدولي"** متوفر على الرابط:

http://drkhalilhussein.blogspot.com/2009/01/blog-post_16.html.2014 /07 /17 تاريخ الدخول

5- الخرسان جمال، **"منظمة الأمن والتعاون في أوروبا 40 عاما على التأسيس"**، متوفر على الرابط / هلسنكي-جمال-الخرسان/ http://al-aalem.com تاريخ الدخول: 05/ 08/ 2017 .

6- - عبد السلام محمد، **"خريطة التنظيمات الارهابية في العالم – الارهاب لا دين له ولا وطن له"**، متوفر على الرابط http://www.dostor.org/719907 تاريخ الدخول: 01/ 08/ 2017.

7- السعدني علي حسن، **"بروتوكول انشاء مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الافريقي"**، متوفر على الرابط http://www.shbabmisr.com/t~97795 تاريخ الدخول: 09/ 08/ 2017.

8- قسوم سليم، **"المنظار الواقعي واعادة صياغة مفهوم الأمن "** متوفر على الرابط : http://guessoumiss.wordpress.com تاريخ الدخول 27/ 06/ 2014.

9- كورلاتزنك جوسوا، **"قوة الصين الناعمة ... مقاصدها وأخطارها"**، متوفر على الرابط:

http://www.siironline.org/alabwab/edare%20eqtesad(27)/354.htm.2017 /08/ 21 تاريخ الدخول:

10- محمود مريم، **"عشر دول تحمل الدمار النووي للعالم"**، متوفر على الرابط: http://www.almasryalyoum.com/news/details/300746 تاريخ الدخول: 18/ 08/ 2017.

11- ملاعب ناجي، **"مشاريع اصلاح مجلس الأمن الدولي وانعكاسه على الأمن الجماعي"** متوفر على الرابط http://sdarabia.com/?p=45302

تاريخ الدخول : 10/ 08/ 2017.

12- نص اتفاقية منع جريمة الابادة الجماعية والمعاقبة عليها – 09/ 12/ 1948 متوفر على الرابط:

https://www.icrc.org/ara/resources/documents/misc/62sgrn.htm

ب – باللغة الأجنبية :

01-الكتب :

1- Battistella Dario , **Théories des Relations Internationales** , 2nd éd , Paris : Presses de S.P ,2006.

2- Benchenane Mustapha, " **La Securite en Mediterranee Occidentale : Quelles Options Strategiques pour L'algerie ?** " , SECURITE ET COOPERATION EN MEDITERRANEE , Tome 2 , Alger , institute national d'etudes de strategie globale , 2001.

3- Berghezan Georges, **Panorama du trafic de cocaïne En Afrique de l'Ouest**, Groupe de recherche et d'information sur la paix et la sécurité Bruxelles, 2012.

4- Booth Ken , **Theory of World Security** , Cambridge University Press , 2007.

5- Burchill Scott , **Realism and Neo Realism – Theories of International Relations** , London A.T.D press , 1996.

6- Buzan Barry and Waever Ole , **Regions and Powers : The Structure of International Security** Cambridge : Cambridge University press , 2003.

7- Buzan Barry , **People States and Fear : An Agenda For International Security Studies in the Post- Cold War Era,** 2nd ed , Boulder ,CO : Lynne Rienner Publishers , 1991.

8- Cruz Marcio, Foster James, **Ending Extreme Poverty and Sharing Prosperity: Progress and Policies**, Development Economics World Bank Group. October 2015.

9- Ellul Jacques , **Violence - Reflections from a Christian Perspective**, Trans. By Cecelia G.Kings, New York,The Seabury Press, 1969.

10- Gérard Cornu , **Vocabulaire Juridique** , Association Henri Capitant , 1987.

11- Macleod Alex, Anne-Marie D'aoust et David Grondin , " **les etudes de sécurité** " In Alex Macleod et Dan O'meara (ed) , **Theories des Relations Internationals – Contestations et Resistances** , Québec : Athena Editions , 2007.

12- Mearsheimer John , **The Tragedy of Great Power Politics** , New York – london WW Norton & Company, 2003.
13- Philippe David Charles et Roche Jean Jacques , **Théories de la Sécurité – Définitions Approches et Concepts de la Sécurité Internationale**, Paris , Editions Montchrestien , 2002.
14- Roche Jean-Jacques, **Théories Des Relations Internationales** , 4° edition , Montchrestien edition entièrement refonddue, 2001.
15- Rogers Poul , **Global Security and the War on Terror** , London , Routledge Taylor & francis Group 2008
16- Waever Ole , " **Securitization and Desecuritization** " , In Ronnie D. Lipschutz (ed) , On Security , New York: Colombia University Press , 1998.
17- Walzer Michael, **Just and Unjust Warss- Moral Argument with Historical Illustrations**, New York, BasicBooks, 4th ed. 2006.

02- مواقع الأنترنيت :

1- Casaretti Roberto, "**Combating Terrorism in the Mediterranean** " , at :
http://www.nato.int/docu/review/2006,combatiny-terrorivs/ant.html 12/01/2014
2- NATO , **The North Atlantic Treaty , Washinghton** D.C. , 1949, at: http://www.nato.int/docu/basictxt/treaty.html 25/4/2010

الدكتور فاتح النور رحموني

الأمن الدولي و الإستراتيجيات الأمنية للدول الكبرى

الأمن الدولي

و الإستراتيجيات الأمنية للدول الكبرى

AlphaDoc
36 مكرر نهج سايغي أحمد س م ك قسنطينة – الجزائر
الفاكس: 794 733 31 213+ الهاتف: 333 733 31 213+
عمان.الأردن – البوابة الشمالية للجامعة الأردنية /الهاتف: 962.797266248+
البريد الالكتروني: info@alphadoc.dz
edition@alphadoc.dz

ISBN:978-9931-08-088-6
9 789931 080886